البلاغة العربية ورهانات الحداثة

د. شكري الطوانسي(*)

مقدّمة:

كان من الطبيعي مع تطور العلم وتغير مفهومه، أن تجد البلاغة نفسها، في عصر شهد ثورات علمية وتطورات هائلة في مختلف مجالات المعرفة، لاسيما ذات الصلة المباشرة بالبلاغة، مثل اللسانيات، والسيميائيات، والجماليات؛ تجد نفسها مرة أخرىٰ أمام مصير محتوم، إما باستبدال ممثل عصري كالأسلوبيات أو السيميائيات أو علم النص بها، تكون اتجاهًا أو عنصرًا تكوينيًّا فيه؛ أو بدعوتها إلىٰ تجاوز المباينة أو المفارقة المعرفية والمنهجية مع علوم العصر، بتغيير جذري في مبادئها ومقولاتها واستراتيجياتها؛ لتتمكن من مجاورة التيارات الحديثة، وخصوصًا الأسلوبيات، فتنهض مكونًا فاعلًا في تأسيس علمي للدرس النقدي العربي، وتلبي متطلبات الحداثة، وتواكب تحولات الأنساق المعرفية وانفتاحها، ولا نهائية الأشكال والصيغ والممارسات التعبيرية.

ويمكن لمثل هذا التغيير في المبادئ والإجراءات المؤسسة للبلاغة أن يتم - من بين عدد من الخيارات - عبر عملية تأويلية لا ترجو إنصافًا، أو استكمالًا لأوجه نقص بها، أو محوًا للفجوة الزمنية والمعرفية، بقدر ما تشكل استعادة لما هو قابل للبقاء، وللتحول به إلىٰ تراث حي له فاعليته في تحرير الإبداع من قيود وتحكمات تحول دون تأسيس جماليات للتلقي تعتمد مفاهيم الاختلاف والانفتاح والإرجاء، متجاوزة منطق التطابق والتوافق والتناسب الذي هيمن علىٰ البلاغة

(*) أستاذ مساعد البلاغة والنقد الأدبي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

القديمة والكلاسيكية. وتمثل المؤلفات أو المشاريع البلاغية التي اختطت طريقًا مغايرة للصيغة السكاكية، لاسيما المستقرة في التلخيصات والشروح، مجالًا مناسبًا تمامًا للاختبار التأويلي لهذه الفرضية، ومن هذه المشاريع عمل «ابن البنَّاء المراكشي» (ت721هـ) في كتابه «الروض المريع في صناعة البديع»، الذي يقترب فيه مما تطرحه البلاغة المعاصرة في توجهها نحو بلاغة نصية عامة؛ وذلك في مقابل خيار البحث عن بدائل للبلاغة العربية، كما في دعوة «شكري عياد» إلى علم أسلوب عربي.

إشكاليات البلاغة العربية:

تعد البلاغة العربية واحدة من منظومة العلوم القديمة الأكثر تماسكًا من الناحية المنهجية، فقد كانت دراسة نسقية منظمة للغة ولطرق إنتاج الخطابات والنصوص، مما جعلها جديرة بتسمية العلم وفق مفهوم العلم القديم وقوانينه وشروطه. ويأتي نزوعها، شأنها شأن جملة العلوم والمعارف القديمة، نحو المعيارية والكلية واللازمنية ضمن هذه الشروط، انطلاقًا من تصور ميتافيزيقي ومنطقي للعالم بأشيائه وحقائقه، فكانت (أي البلاغة)، في المجمل، ولاسيما في طورها المتأخر، بما هي صناعة أو معرفة نسقية منضبطة، منهجًا معياريًّا تعليميًّا، لا علمًا وصفيًّا، إذ لا تنطلق من تأمل الظاهرة في واقعها التاريخي، بل تحتكم إلى معايير عامة منطقية وعقلية، ومفاهيم وتعريفات وتصنيفات قبلية، تمت صياغتها من منظور اصطفائي أو انتقائي، فلم تكن وليدة رصد شامل وموضوعي، وتتبع لما يطرأ من تطور وتنوع في الاستخدامات والأشكال، وما يرتبط بها من قيم ومتغيرات، بل على العكس كانت تتعالى على مثل هذه الاستخدامات؛ كما أن عملية الاستدلال على المعايير والأشكال، واختبارها وقياس صدقيتها، كانت تتم بطريقة جزئية وتعسفية.

وقد كانت البلاغة القديمة، اليونانية والعربية على السواء، علمًا كليًّا يتعلق

بمبادئ عامة لكل أنواع الخطابات أو الأقاويل، أو بأوضاع نموذجية للخطاب أو الاستعمال الخطابي للغة. وهذه المبادئ الكلية أو الأوضاع النموذجية، على الرغم من أن وضعها وصياغتها تم في ظل انشغال بخطاب نوعي خاص (خطابة، أو قرآن، أو شعر)، فهي لم تكن استدلالًا على ما هو معروف سلفًا بقدر ما كانت تأسيسًا لوجود (محتمل) للوقائع أو الظواهر أو الخطابات، من غير التفات إلى شروط وجودها وتفسيره أو شرحه، فهو وجود/محتمل متحلِّل أو منفلت من سياقاته التاريخية والاجتماعية؛ كما أنها لم تكن كذلك وليدة استقراء، فكل معاينة، كما يقول كارل بوبر K.R. Popper، هي في الحقيقة انتقائية، والمقولات العلمية بالتالي لها دائمًا صفة الفرضيات الكلية، الأمر الذي يجعل من تلك المبادئ «... زعمًا معرفيًّا أكثر منه وصفًا للشروط الوجودية»[1]، أي لعلة وجود الواقعة على ما هي عليه.

وهكذا كان تعريف العلم عند العرب، فهو بناء لكليات أو أصول عامة مستنبطة مما هو موجود، تمكن من إدراكات جزئية، وتتيح استحضارها، دون أن تحمل جديدًا أو تقدم تفسيرًا. إنه (أي العلم في التصور العربي) إدراك لما يكون عليه الشيء، أو تصور الأمور على ما هي عليه، أو الموجود من حيث هو، أو هو الاعتقاد الجازم أو الراجح المطابق للواقع، والمجرد من عَدَمٍ يسبقه أو يتخلله بخلاف المعرفة. ولم تخرج البلاغة العربية وعلومها عن هذا التصور، فكما يقول التفتازاني (792هـ) في شرحه لتلخيص مفتاح العلوم: «... (وهو علم) أي: ملكة يُقتدر بها على إدراكات جزئية... وَضْعُ عدة أصول مستنبطة من

(1) باتريك هيلي، صور المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة: نور الدين شيخ عبيد، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1؛ 2008م)، ص28، وهيلي هنا يقارن بين الغرض من العلم في عمل أرسطو وبين ما يقتضيه العلم من معرفة تفسيرية للمبادئ الكلية، ويمكن الرجوع إلى (ص139 وما بعدها) للتعرف على موقف كارل بوبر من نقد هيوم للاستقراء، مؤسسًا عليه تمييزه بين العلم واللاعلم.

تراكيب البلغاء، تحصل من إدراكها وممارستها قوة يُتمكن من استحضارها، والالتفاف إليها، وتفصيلها، متىٰ أريد، وهي العلم...»[1]، وهو ما يعني أن البلاغة، بما هي علم، بناء لنموذج أو منوال عام مجرد للخطاب/ القول وأدوات وصفه وإعادة إنتاجه، بما يلبي الرغبة في السيطرة علىٰ استعمال اللغة في عمومه. إنها صياغة للقوالب أو تصنيف للوجوه والأشكال والصور، يحيل إلىٰ ما هو موجود، أو بالأحرىٰ إلىٰ ما هو منتقىٰ من تراكيب البلغاء، بقدر ما يختزل بداخله كل ممارسة أو ظاهرة كلامية أو أدبية محتملة، ويحدد مصيرها قياسًا إلىٰ معايير هذا النسق التي تتمتع بسلطة أو قوة ملزمة، دونما حاجة إلىٰ تبرير أو سند من العقل أو من خارجه، فهي «أصول» - وفق عبارات القنّوجي (ت1307هـ) - مسلّم بها علىٰ سبيل حسن الظن دون أن تكون بيّنة بنفسها، إذ يكفي أنها مستنبطة من تراكيب البلغاء، مما يضمن بقاءها طويلًا آمنة ومستقرة[2].

هذا التطلع إلىٰ صياغة مبادئ كلية وقوانين عامة، وما يرتبط بذلك من نزعة تصنيفية، لم يكن في الحقيقة شأن البلاغة العربية وحدها، ولا يهم كثيرًا

---

(1) سعد الدين التفتازاني (ت792هـ)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط3؛ 2013م)، ص166، وانظر في تعريف العلم: السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، (دار الرشاد، القاهرة، 1991م)، ص177، 178.

(2) راجع تمييز القنّوجي بين: المبادئ، الأصول، المصادرات، وهو بصدد حديثه عن المعلومات المستعملة في العلوم لبناء مطالبها المكتسبة عليها: صديق بن حسن القنّوجي (ت1307 هـ)، أبجد العلوم: 1- الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، نشره: عبد الجبار زكار، (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م)، ص47، 48، ويذكر توماس كُون أن النماذج الإرشادية أو المعايير paradigms حين تبقىٰ آمنة ومؤكدة، فإنها تستطيع أداء وظيفتها، لا سيما المعيارية والمعرفية، دون اتفاق بشأن التبرير العقلي، أو بدون أية محاولة للتبرير العقلي علىٰ الإطلاق: توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع164، ديسمبر 1992م)، ص83، وانظر عرض هيلي لأطروحة كُون في: صور المعرفة، ص 155-173، وبخاصة ص160، 173.

في هذه الحال وصفها بأنها كانت أكثر إمعانًا من غيرها من البلاغات في المعيارية والصورية، بدعوىٰ خلطها بين الأجناس الأدبية، وإغفال ما بينها من اختلافات وتمايزات، فـ«... فكرة المعيار.. كانت طاغية في الشرق والغرب...»[1]، علىٰ نحو جعل النزوع صوب النمذجة ووضع المعايير والتصنيفات، والذي يلازم العلم عبر تاريخه في سعيه نحو فهم أعمق وأشمل للظواهر - سمة جوهرية لكل البلاغات والمعارف القديمة، تلك التي كانت تفكر بحدود المنطق الصوري الشكلي، ومن داخل نسق مغلق، مكتفٍ بذاته، يحيل إلىٰ ذاته فلا يحقق سوىٰ معرفة بالذات، بما هي عليه، أو يطرح المعرفة الجزئية علىٰ أنها قوانين لما هو موجود وواقع أو محتمل، وهو ما يصرح به جان كوهن Cohen Jean بخصوص البلاغة الغربية، وسائر العلوم القديمة، في قوله: «والواقع أن البلاغة القديمة قد بنيت بمنظور تصنيفي خالص، فقد وقفت محاولتها عند وضع المعالم، وتسمية وترتيب الأصناف المختلفة من الانزياحات. وكانت تلك المهمة مملة، ولكنها ضرورية، فمن هنا ابتدأت العلوم جميعها، لكن البلاغة توقفت عند هذه الخطوة...»[2]، أي إنها لم تمتد بمبادئها العامة إلىٰ تفسير الظواهر، وتأويل دلالاتها، وبحث كيفيات بنائها وتشكلها وتعالقها؛ نتيجة الاعتقاد بمنطقية هذه المبادئ وتعاليها ولا تاريخيتها، وأنها غير قابلة للنقض أو التبدل أو التغير عبر تحققاتها الممكنة بفعل الحالات

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع164، أغسطس 1992م)، ص119، وانظر قوله بأنه إذا كان التعالي المعياري قاسمًا مشتركًا بين كل البلاغات القديمة، فإن السمة التي لازمته في البلاغة العربية، وهي تجاهل فوارق الأجناس الأدبية، قد جعلتها أكثر إمعانًا في الصورية وغير التاريخية، (بلاغة الخطاب، ص113).

(2) جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومحمد العمري (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1؛ 1986م)، ص47، ويذكر بارت أن البلاغة القديمة كانت تعلن عن نفسها باعتبارها تصنيفًا للمواد والقواعد والأقسام والأجناس والأساليب: رولان بارت، البلاغة القديمة، ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي، (نشر الفنك للغة العربية، المغرب، 1994م)، ص92.

والاستعمالات الفردية التي هي في واقع الأمر ما يمنح النظام/ القاعدة/ المعيار/ اللسان ظهوره، ويشكله عبر التاريخ، ويجعله عرضة للتحول والتغير، فمن شأن الخطاب أن يوطد وجود اللسان نفسه، ويخرجه عن وجوده الافتراضي واللازمني.

ليست الأزمة إذن في طموح البلاغة نحو الكلية والمعيارية، والذي لا يمكن نفيه أو تجاهله، بقدر ما يصعب التمسك به والدفاع عنه، إذ يقترب هذا الطموح من أن يكون قدرًا محتومًا للبلاغة (القديمة)، فهي «... من جهة لا يمكنها.. أن تتخلص كلية من الأوضاع النموذجية التي ترتبط بموطن ولادتها، ولا من القصد الذي يحدد مآلها من جهة أخرى...»[1]، أي قصد الإقناع أو الحجاج الذي هو قصد الخطاب الإنساني بعامة، والذي يدفع بها ضمن عالم الممكن أو المحتمل. هذه الحتمية التاريخية تجد ما يدعمها في نظرية العلم وتاريخه، الذي لا يكاد يتخلى عن وضع تصنيفات أو فرضيات عامة كلية تنتظم الظواهر، وتختزل تعددها وتنوعها، وتشكل منها وحدة أو نسقًا منسجمًا، مما يجعلها بمثابة معايير أو ثوابت يتم قبولها والتسليم بيقينيتها طالما انتفت القدرة على تفنيدها والخروج عليها؛ ذلك في الحقيقة هو صميم الروح العلمية التي لا تفتأ العلوم الحديثة تتمسك بها، إلى الحد الذي ترى فيه «... موضوعية الحقيقة والفكر تكمن في معياريتها...»[2]، ومن ذلك على سبيل المثال ما عليه الحال في حقل قريب من البلاغة وهو اللسانيات linguistics التي تنظر إلى اللسان على أنه هيكلة للواقع، وتقطيع تصوري لمعطياته، وتنظيم للمعقولات، يستند إلى نظام متماسك من الكليات التصورية تحقق الإفادة (بمراعاة قواعد الإسناد)، وتقيس مدى التوسع أو الانزياح؛ كما تمكن من الإحالة إلى اللامتناهي من الظواهر.

---

(1) بول ريكور، «البلاغة والشعرية والهرمنيوطيقا»، ترجمة: مصطفى النحال، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س2، ع16، فبراير 1999م)، ص110.

(2) باتريك هيلي، صور المعرفة، ص22.

ويتجلى ذلك واضحًا فيما يعرف بمبدأ النسبية اللغوية Principle of Linguistic Relativity أو فرضية وورف-سابير Whorf-Sapir التي تقول بأن اللغة، والكلام بالتالي، يبدأ من تصنيفات للواقع، أي من عملية تصنيف موسع للتجارب، تبعًا لتماثلها وانضوائها في إطار فكرة عامة، فنحن نحلل أو نجزئ الواقع إلى مفاهيم تحدد نظرتنا إليه وفقًا لنماذج أو مخططات أو قواعد تصنيف في لغتنا (قواعد، مقولات، مكونات)، بما يعني أن العالم في حقيقته قائم لا شعوريًّا على أساس معايير لغوية محددة[1].

كما لم يغب هذا الطموح نحو إنتاج نماذج كلية عن مشاريع تطوير البلاغة وتجديدها ضمن سياق الشعريات البنيوية بنزوعها التصنيفي حتى ليشار إليها على أنها علم للتصنيفات، وباعتمادها اللسانيات نموذجًا صارمًا للبنيات الشعرية والبلاغية، حيث جاءت مثل هذه المشاريع، عند رومان ياكوبسون R. Jakobson وجماعة مو Groupe μ على سبيل المثال، دراسة تصنيفية تعنى ببنية الوجوه البلاغية وعلاقاتها وقوانينها، أكثر من عنايتها بوظائفها وكيفية اشتغالها في النص، وإنتاجيتها لدلالته ومعناه، أي إنها تتعامل مع الأدبية Literariness أو البلاغية Rhetorical ness على أنها نسق من الإجراءات والأشكال العامة التي لا يمكن اعتبارها مقولات تفسيرية بمعناها المحدد، بعيدًا عن أي محتوى دلالي أو أيديولوجي، إلى الحد الذي وُصفت فيه إجراءات ياكوبسون بأنها أكثر صورية من اللسانيات، تقف عند تخوم الملاحظة والتصنيف، وتأخذ الظواهر (التوازيات

(1) انظر حول حقيقة اللسان، وعلاقة اللغة بالواقع والفكر: روبير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات - إبستيمولوجيا أولية لمجال علمي، ترجمة: عبد القادر المهيري، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1؛ 2007م)، ص65 وما بعدها، ص121-125، كما يمكن الرجوع في النسبية اللغوية إلى: بنيامين لي وورف، «مبدأ النسبية اللغوية»، ترجمة: ميشال زكريا، ضمن كتاب: الألسنية: علم اللغة الحديث - قراءات تمهيدية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2؛ 1985م)، ص161-163.

والتوازنات في القصيدة) بمعزل عن سياقها الخاص[1]. بل إن ما سعت إليه جماعة مو من إعادة توظيف للموروث البلاغي ونماذجه في أفق نظري جديد، والانفتاح به على تحليل أشكال خطابية غير معهودة (السرد، التواصل المرئي)، تأسيسًا لبلاغة عامة تتناول الظواهر في عمومياتها، ووفق قواعد ونماذج عامة منطقية غير محصورة في مجال خاص؛ هذا السعي قد حدث دون تغيير المبادئ المحددة لبلاغة الخطاب. فالجماعة اعتمدت الانزياح معيارًا لتحديد البلاغية، وآلية لبناء الصور والأشكال، وفق ما حددته من عمليات أو تقنيات: الحذف، والإضافة، والاستبدال، والقلب، على مستويات متعددة لغوية ونصية، بتجاوز المفهوم اللساني الضيق للانزياح المبني على ثنائية اللغة والكلام، ولكن دون العناية بتفسير جمالياتها وتأثيراتها، ومن غير التفات إلى الخصوصية النوعية للخطاب[2].

(1) راجع حول وضعية النموذج اللساني في التحليل البنيوي، وما وُجِّه من نقد إلى شعرية ياكوبسون في:
- عثماني الميلود، الشعرية التوليدية: مداخل نظرية، (شركة النشر والتوزيع - المدارس، الدار البيضاء، ط1؛ 2000م)، ص22-24.
- جوناثان كلر، الشعرية البنيوية، ترجمة: السيد إمام، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1؛ 2000م)، ص21-49، وبخاصة ص44؛ ص99.

(2) انظر حول عمليات توسيع البلاغة وتطويرها عند جماعة مو، انطلاقًا من إعادة النظر في البلاغة القديمة ونماذجها التصنيفية، مع استبعاد طابعها المعياري:
- مجموعة مو، بحث في العلامة المرئية: من أجل بلاغة الصورة، ترجمة: سمر محمد سعد، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1؛ 2012م)، ص13، 14،
- محمد مشبال، البلاغة والأدب: من صور اللغة إلى صور الخطاب، (دار العين للنشر، القاهرة، ط1؛ 2010م)، ص55 وما بعدها،
- أحمد درويش، النص البلاغي في التراث العربي والأوربي، (دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م)، ص7، 8، حيث ينقل عن الجماعة تفسيرها لعملها بقولها: «إن الجماعة تعيد تقديم البلاغة تبعًا للتصورات الحديثة، لكي تهبها المكانة التي تستحقها في تراثنا، وهي تعتمد في ذلك على نتائج دراسات دي سوسير وهيلمسليف وبنفينست، وكذلك على دراسات جاكوبسون اللغوية، وعلى النظريات الأدبية الحديثة، وهي تعتمد على وصف العناصر الأساسية في صور التعبير، وعلى الربط بين البلاغة وعلوم اللغة ونظريات الرمز والعلامات وعلم الشعرية».

وتكشف نظرية العلم وتاريخه إذن عن أهمية وضع نماذج ومعايير وتصنيفات ومبادئ عامة شاملة، غير أن تحول هذه المبادئ إلى نسق مغلق مُعد سلفًا، واختزال العلم إلى مدونة ثابتة ونهائية وقطعية القيمة، بما يبرر وصفها، وفقًا لبول ريكور، بالميتة[1] ينزع عنها، وعن كل فكرة مسبقة، وكل صورة شاملة، وكل حقيقة مطلقة، صفة العلمية؛ ولا يسمح بأي تقدم علمي يمكن أن يتجاوز حدود الوصف والتصنيف، حيث تغيب عن هذا النسق أو النماذج القدرة على تفسير الظواهر وتعليلها والتنبؤ بمستقبلها، فالنظرية أو النسق أو الفرضية تكتسب قيمتها العلمية بما يتوافر لها من إمكانات تفسيرية، إذ ليست «... مهمة المحلل مجرد وصف مدونة، وإنما تعليل البنية والمعنى اللذين تتضمنهما تلك المدونة بالنسبة لأولئك الذين أمكن لهم تمثل قواعد ومعايير النظام...»[2]، والأمر على هذا النحو لا يعني رفضًا أو تخليًّا أو تحولًا عن المعيارية إلى مجرد الوصف، فالنماذج في حقيقتها هي توصيفات، أو هي بديل ممكن لوصف الظواهر والوقائع، يكون أكثر مقبولية في فترة أو عصر ما، ويتضمن بالتالي قدرته على التفسير والتأويل؛ كما يبقى على الدوام في وضع إشكالي مع الوقائع بتنوعها وتغيرها. وهو ما يعني أن البلاغة تبقى بحاجة متجددة إلى أن تغدو تفسيرًا نسقيًّا للخطاب، غير منفصل عن الوعي بخصوصيات كل خطاب وفق مبادئ خاصة: نوعية ونصية، مما يستلزم بالضرورة وجود بلاغات نوعية خاصة. ولكن هل تمثل هذه البلاغات بدائل عن البلاغة القديمة أو المعيارية المرتبطة بالكليات والمعايير والأشكال المجردة، مما يبتعد بها عن مقاربة ما هو

(1) يرى بول ريكور أن المدونة عندما تكون مجهزة مسبقًا، وثابتة، ومغلقة، فهي بهذا المعنى ميتة، وإن كان ريكور يذكر ذلك على سبيل الدفاع عن شرعية التحليل البنيوي وانتصاره: بول ريكور، صراع التأويلات: دراسات هرمنيوطيقية، ترجمة: منذر عياشي، (دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - بنغازي، ط1؛ 2005م)، ص116.

(2) جوناثان كلر، الشعرية البنيوية، ص49.

خاص ونوعي ووظيفي في الخطاب؟ أم إنها انفتاح بمجال البلاغة القديمة والكلاسيكية وتغيير جذري في منهجيتها حتىٰ تستوعب الخطابات والأشكال التعبيرية علىٰ تعددها وتنوع أجناسها، ووظائفها، وارتباطها بمتغيرات الواقع؟ خاصة أن البلاغة القديمة، علىٰ الرغم من أنها كانت محصورة في مقامات محددة، وأجناس تعبيرية محددة، فلم يكن كتاب الشعرية لأرسطو علىٰ سبيل المثال موضوعًا للبلاغة، فقد كانت نظرية في بناء الخطاب، تتسع لاحتواء أنماط أخرىٰ من الخطاب الاحتمالي كالخطاب السردي، والتعامل مع ما بها من عناصر حجاجية وأسلوبية وتداولية، علىٰ نحو ما جاء في إطار ما يسمىٰ بالبلاغة العامة بتعدد اتجاهاتها (الحجاجي، الأسلوبي، التداولي، السيميائي) التي تحفظ لها وحدتها في تعلقها بالبعد الإقناعي والتأثيري، وتبقي علىٰ طموحها في أن تكون نموذجية وعامة لكل الخطابات والنصوص، وتمنحها كفاءة إجرائية في تحليل خصوصية كل خطاب (احتمالي) وإمكاناته التعبيرية.

❋

كانت البلاغة العربية في نزعتها الصورية، وتعاليها المعياري اللاتاريخي، وولعها التصنيفي، متسقة مع جملة العلوم والمعارف القديمة، غير معزولة عن نظرية العلم وتاريخه، ومرتبطة في الوقت نفسه، بل محكومة، بسؤالها النقدي إزاء الخطاب/ القول، الذي يخضع لاعتبارات ومعايير شكلية (لسانية، منطقية، أخلاقية) كرسها المنطقيون والمتكلمون والأصوليون، في غياب وعي عملي بسياق القول وتفسيره، لا يتناسب مع الطرح النظري حول المقامات ومراعاة مقتضىٰ الحال، ولا مع ما قدمته كتب الشروح والتفاسير ومختلف العلوم والخطابات التي تدور حول النص، لاسيما النص القرآني والشعري، من محاولات - تعرضت للإهمال والإزاحة - باتجاه رصد سمات الأقوال/ الأساليب والعمل علىٰ فهمهما وتفسيرهما، وبناء منظومة المعاني والمقاصد التي يرتبط بها النص أو يولدها؛

والانشغال (أي انشغال البلاغة في سؤالها النقدي) في المقابل بالارتداد دومًا بالقول إلى تلك المعايير العرفية والعقلية التي يتقدمها المعيار اللساني ممثلًا في المستوى اللغوي العام (سنن العرب)، أو في مستوى رفيع من القول (القرآن الكريم، الشعر)؛ حفاظًا على سلامة اللغة، وتشديدًا على مكانة الخطاب القرآني، وتعلقًا أو خضوعًا لسلطة أو نظام ثابت (سياسي، ديني، اجتماعي) عبر تمثل السنن المتوارثة. وهو ما جعل التفكير في القول باعتبار صورته، أي شكله ومظهره الخارجي، وأدى إلى الانصراف إلى اللفظ أو العبارة في ذاتها، وبما لا يبعد كثيرًا عن الاستعمال العام للغة أو معهود العرب في القول، وبما يدعم طاقاتها التعبيرية الكامنة ويضاعفها، دونما العناية بعلاقة التعبير بالفكر/ المعنى/ المدلول/ المضمون، أو بارتباطه بشخصية المتكلم واستعماله الخاص للغة؛ وبدوره (أي اللفظ) بالتالي في بناء الخطاب بأبعاده الإقناعية، وتحقيقه لنوع من المعرفة أو الحقائق الجديدة، أي لم يكن الاهتمام بالخطاب فيما يحمله من معنى أو حقيقة، أو فيما يسعى إليه من فعل حجاجي بإبداء رأي، وتقديم حجة، وتوجيه أو تحريض؛ ولم يكن من مزية أو تفاضل إلا بتصوير المعنى وكشفه وإخراجه في مظهر شكلي له قدرته على التأثير والإمتاع؛ لتتحول البلاغة نتيجة لذلك إلى صنعة شكلية مقصودة لذاتها، وخاضعة لسلطة اللغة العامة ونمطية المعايير والاعتبارات المقامية، يراد بها تكريس قيم فكرية وأيديولوجية وأخلاقية وجمالية معينة، والتموقع داخل نظام أو وجود قائم ومتوارث لا يقبل إلا بالتشابه والتكرار والنسخ (عبر النقل والتلقين والتعليم المدرسي)، ويعلي من قيمة الوضوح والبيان الضامنة للفهم، والتي ظهرت في فضاء تلقي القرآن وعلومه، وينفر من الغموض والتأويل، ومن الاختلاف في الآراء والمواقف، بسبب التشبث بسلطة الإجماع والنقل، وسلطة المعنى الحرفي أو الظاهر للقرآن، وبسبب تراجع الحاجة إلى الحجاج والجدل والخطابة، لتراجع الحريات والاهتمام

بالشأن العام؛ وارتباط الاحتجاج بما هو خارجه، حيث لا يتخذ النص من ذاته سند حجاجه، بل يبنيه من خارجه، ومن هامشه (السياسي، التفسيري...) الذي يحل محله.

وتحولت البلاغة إلى اهتمام بصورة القول وشكله وصياغته، وما يرتبط بذلك من إحكام الصنعة، والتحسين الشكلي، والتناسب العقلي والمنطقي، فغدت «لعبًا باللغة» يحقق الإمتاع والتأثير، بقدر ما يمارس التمويه والمخايلة بالشكل؛ لإقصاء المعنى، وإلهاء الناس عن حقيقة الواقع وعن ممارسات السلطة، ومن ثَمَّ عن التطلع إلى بديل مختلف ومغاير. حدث هذا التحول للبلاغة باتجاه الشكل أو الأسلوب بعد أن كانت لها من قبلُ على امتداد تاريخها منزلتها المستمدة من وظيفتها في المجال الفكري والعقائدي والاجتماعي، والتي تنهض بها عبر لغة خاصة تحمل المقاصد والمعاني والتصورات والاعتقادات، وتتشكل بحسب المقامات والأحوال، وتلبي توقعات المخاطبين، على نحو يكشف - من بعض الوجوه - اعترافًا بسلطة اللغة وسيادتها، حققه المعطى البلاغي في الفكر العربي، مما يسمح بالقول بأنّ البلاغة العربية في المجمل كانت استجابة للحاجة «... إلى نظام لغوي يحقق مطالب الترف، وتوجيه الناس، وسيادة السلطة... ويحقق تبعًا لذلك متعة غير عادية باللغة...»[1].

على هذه الثنائية: الشكل والمعنى، أي ما بين التركيز على مضمون الخطاب وغاياته الإفهامية التبليغية، وما يرتبط بذلك من عناية بالشكل اللغوي بما هو حلية وزينة وكساء يغلف هذا المضمون، ويخرجه في أحسن صورة وأبهاها؛ ليحقق غايته من المخاطب من إقناع وتأثير؛ وبين إقصاء المعنى خلف شبكة هائلة من الأشكال والصور والمجازات؛ على هذه الثنائية أو المفارقة ستحيا

(1) مصطفى ناصف، «بين بلاغتين»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، 1988م)، ج2، ص382.

البلاغة العربية على امتداد تاريخها «... باعتبارها احتفاء بالشكل وتغييبًا له في نفس الآن، اهتمامًا بالصياغة واللغة، وحرصًا شديدًا على وضوح المعنى، والعمل على اختراع الآليات القادرة على إدراك ذلك الوضوح، إن وقف دونه إشكال أو التباس، مثل آلية التأويل التي لم تكن إلا نهجًا موصلًا إلى معنى أول قام في النص ما يحجبه عنا إلى حين نجد الطريق إليه. والحرص على وضوح المعنى يقتضي من اللغة أن تكون في غاية الشفافية، تؤدي إلى المعنى بدون أن نشعر بوجودها...»[1]. هذه المفارقة التي عاشتها البلاغة تدفع بالدال/ الكلام/ الخطاب في علاقته بالمدلول/ المعنى/ المرجع نحو التعسفية أو التحكمية التي هي بالأساس سمة الدليل المفرد، في حين تنتفي في عملية إنشاء الخطاب «... سمة التواطؤ بما تتضمنه من تحكم واعتباط لتتحول إلى نظام معبر عن الأشياء...»[2]. فلم يكن الخطاب، في التصور البلاغي، يعترف بالواقع (النفسي، الاجتماعي، السياسي) ويعبر عنه، أو يتخذ منه منطلقًا خصبًا لمحاكاته وإعادة بنائه، واستيعاب تحولاته، وكأنما هذا الخطاب، المنجز مع قانون المواضعة والتحكم، دال بنفسه أو معبر عن نفسه، مالك لتأويله، أو لا يقبل من التأويلات ما لا تقود إليه مواضعات النظام البلاغي. فهو يقصي أية معرفة موضوعية أو اعتبارات خارجية، كما يقصي حضور الذات المتكلمة. إنه متحرر من تبعيته لمدلول أو مرجع، لا يحمل، أو لا ينبغي أن يحمل، إلا ما هو بديهي ومستقر ومسلم به، ولا يتعدى كونه صنعة تحتذي نموذجًا قبليًّا هو نسخ أو صورة منه في نوع من الإحالة الذاتية.

*

(1) حمادي صمود، من تجليات الخطاب البلاغي، (دار قرطاج للنشر والتوزيع، تونس، ط1؛ 1999م)، ص121.

(2) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1986م)، ص75.

كان لتلك المفارقة أو التوزع ما بين الشكل والمعنى أثره على التصور البلاغي للأساليب في ارتباطها بالمقامات وبالأجناس التعبيرية. فالأساليب هي في حقيقتها تصرفات في اللغة، تتحرر من وطأة الضرورة اللغوية، ومجاراة السائد من الاستعمال، وتتعلق بموضوعات ومضامين ووضعيات اجتماعية تشكل رؤية للعالم في وضع تاريخي محدد، ووفق مقتضيات تداولية واعتبارات جمالية، وتحمل بذلك طابعًا نسقيًّا تصنيفيًّا: وظيفيًّا أو تركيبيًّا. هذه الطبيعة النسقية للأساليب اتخذت منها البلاغة العربية معايير حاكمة للقول وللجنس الكتابي، مع كثير من التعسف والتجريد، دونما اعتبار للتنوع اللانهائي للقيم التعبيرية والجمالية للأسلوب، ومحدودية النسق وانغلاقه أمام مقاصد الفرد وانشغالاته المتجددة وغير المحدودة؛ ودونما اعتبار - عمليًّا على الأقل - للفروق النوعية بين الأشكال والأجناس التعبيرية/ الأدبية، وما يتميز به كل شكل من خصائص، وما يقتضيه بالتالي من طريقة خاصة في الاستجابة والتلقي. فهي تضع الشعر والنثر ضمن مستوى تعبيري أو نصي واحد، ولا تلتفت إلى تفاوت الأساليب بحسب الجنس الكتابي، فتُجْري سمات نوع ما، كالوضوح في النثر/ الخطابة مثلًا، على نوع أدبي آخر، فتطالب به في الشعر، بل يغدو مدارًا لشروط فصاحة القول كله: مفردًا ومركبًا (في اشتراط خلوه من الغرابة، ومن التعقيد اللفظي والمعنوي، على الأخص)؛ أو تجعل من البعد التداولي والإقناعي الحجاجي الأدخل إلى الخطابية - مقياسًا لتأثير الشعر وفيمته الجمالية؛ أو تعلي من حضور المحسنات والصور إلى حد الإفراط في الخطاب النثري/ الخُطْبي، وكأنه بمثابة بديل تعويضي عن غيبة العناصر الشعرية فيه[1]. هذا التبادل أو التداخل الذي يتجلى في دعوى وضوح

(1) يذكر بارت، في حديثه عن بداية ظهور الجنس الاحتفالي أو الاحتفائي، أن النثر يعمد إلى الإكثار من الأسجاع، الترصيعات، التجانسات الاستهلالية، تناظر الجمل - بوصفها تعويضًا عما فقده من سنن الشعر من وزن عروضي وموسيقى: رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة: عمر أوكان، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1994م)، ص16، 17.

المعنىٰ، والنزعة الخطابية، في الشعر؛ والعناية بالشكل أو صور الأسلوب في النثر، والذي لم تنج البلاغة الغربية من مِثْله[1] - كان له ما يبرره، **فهو يمثل مظهرًا آخر لانكفاء الدال/ الخطاب علىٰ نفسه، واستقلاليته عن مدلوله وعن غيره من الأدلة**، والذي قواه الخطاب القرآني - من بعض وجوهه - بتأسيسه لعلاقة جديدة باللغة، أو لوجود/ عالم جديد باللغة. إنه منطق الشعر، والخطاب القرآني كذلك، في تصور البلاغيين العرب، حيث استخدام اللغة يتجاوز حدود المنطق العقلي إلىٰ دائرة الفتنة والسحر، وينفك فيه ارتباطها بالمعنىٰ، وقد يتوارىٰ المعنىٰ تمامًا لحساب الشكل، فـ«... الشعر... يستمد كونه من شكله، وفضله من بنيته... [و] الإعجاز في الخطاب مناط أساليب القول، لا مناهج الأدلة...»[2]؛ بنية القول وأساليبه تلك التي يُنظر إليها ضمن ما هو متاح وقابل للفهم في حدود أفق القوم المعرفي والجمالي. أما ما كان مخالفًا لتوقعاتهم، كذلك الذي وجدوه لدىٰ أرسطو، فيتم عند الترجمة أو الشرح أو التلخيص طمسه، بإسقاطه وتغييبه، أو بإخضاعه لقراءة مسبقة خاضعة للمماثلة أو الموافقة أو الملاءمة مع ما لديهم، دون أن يندمج نتيجة لذلك في صميم تصورهم للشعر وتعاملهم معه.

كان هذا التوجه الشكلي في النظر إلىٰ أساليب الخطاب هو السائد لدىٰ البلاغيين العرب، علىٰ الرغم من أن البلاغة العربية القديمة كانت علمًا كليًّا

---

(1) يشير حمادي صمود إلىٰ شرح ج، قارد تامين لقصيدة بودلير المشهورة «النورس»، حيث اهتمت بنوع من الاستدلال مبني علىٰ المثل، لتبيان تحكم آليات الخطابة في الإبداع الشعري في القرن التاسع عشر، ويشهد صمود - في سياق حديثه عن الخطابة الأرسطية - بوقوع العكس، فالبلاغة الأرسطية في جوهرها تقوم علىٰ الاختلاف بين صناعتيّ الشعر والخطابة: وسائل ومقاصد، وتكف الخطابة عن كونها أرسطية، أي إقناعًا بإيجاد الحجة وترتيبها عندما يرفع التعارض بين النشاطين، وينصهران في بوتقة واحدة، وتصبح مقررات الخطابة ومقاييسها في جانب العبارة آلة الشعر وعياره، بعد أن كانت وظيفته إيقاع المحكيات بالإيحاء والتخييل، (حمادي صمود، من تجليات الخطاب البلاغي)، ص107، 129.

(2) حمادي صمود، من تجليات الخطاب البلاغي، ص116.

يستوعب عددًا من الأشكال التعبيرية والخطابية التي تتوزع ما بين الخَطابي والشعري، الإقناعي والتخييلي، التداولي والجمالي، حيث انصب اهتمامها علىٰ أنواع محددة من الخطاب كان لها مكانتها في الثقافة العربية الإسلامية، وهي: القرآن، الشعر، الخطابة، فصارت البلاغة تبعًا لذلك علمًا لصناعتيّ الشعر والخطابة، ترتبط مقاييسها بالخصائص النوعية لكلا الجنسين أو الصناعتين دون غيرهما من أجناس تعبيرية. وهي في هذا لم تكن مدعوة إلىٰ بلورة نظرية عامة في الأجناس، وكان عليها أن تنتظر تطور أشكال الكتابة، وظهور أجناس تعبيرية جديدة عبر التاريخ، وتطور المقاربات والمناهج النقدية واللسانية، وإن كان التصور القديم الذي يرىٰ في الإقناع والتخييل سمتين فارقتين بين الخطابي والشعري، التداولي والجمالي، دون أن يعدما تداخلًا، علىٰ نحو ما يعلن حازم القرطاجني (ت684هـ) في قوله: «... كان علم البلاغة مشتملًا علىٰ صناعتيّ الشعر والخطابة، وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني، ويفترقان بصورتي التخييل والإقناع، وكان لكلتيهما أن تخيل وأن تقنع... وكان القصد في التخييل والإقناع حمل النفوس علىٰ فعل شيء أو اعتقاده، أو التخلي عن فعله أو اعتقاده...»[1]؛ هذا

(1) حازم القرطاجني (ت684هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3؛ 1986م)، ص19، 20، وقد سبق أن اعترف «ابن الأثير»، بمثل هذه التفرقة بين الخطابة/ النثر/ الترسل والشعر فيما يتعلق بالوضوح والخفاء أو الغموض، في قوله: «... إن طريق الإحسان في منثور الكلام يخالف/ طريق الإحسان في منظومه؛ لأن الترسل هو ما وضح معناه، وأعطاك سماعه في أول وهلة ما تضمنته ألفاظه؛ وأفخر الشعر ما غمض، فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه.، الأحسن في معنىٰ الشعر الغموض، وفي معاني الترسل الوضوح». (ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.)، جـ4، 7.) وانظر تأكيده علىٰ تداخل البعدين: الإقناعي والتخييلي داخل الخطاب، وتبعية أحدهما للآخر بحسب الجنس التعبيري: الشعر أو الخطابة، وكيف أن الأقاويل المقنعة الواقعة في الشعر ينبغي أن تكون تابعة لأقاويل مخيلة، مؤكدة لمعانيها، مناسبة لها فيما قصد بها من الأغراض، وأن تكون المخيلة هي العمدة، (منهاج البلغاء، ص62 ومابعدها.) ويقدم الفارابي تحليلًا لوقوع التخييل =

التصور القديم من شأنه أن يجعل النسق البلاغي قابلًا للانفتاح على مختلف أنواع الخطابات القائمة والمحتملة، فيما وراء الصيغ النمطية والنموذجية المتوارثة، فيكون قادرًا على استيعاب التحولات في الخطابات والأجناس التعبيرية، وتجاوز الانفصام بين بنياتها ووظائفها وبين الأشكال والتصورات البلاغية القديمة[1]. وهو ما لا يعني بالضرورة التخلي عن هذه الأخيرة وإسقاطها، بل بالسعي نحو بناء تصور موسع للأبنية اللغوية ووظائفها الخطابية والحجاجية والجمالية.

= والمحاكاة الشعرية في المخاطبات، حيث يقول: «... إن الإنسان كثيرًا ما تتبع أفعاله تخيلاته أكثر مما تتبع ظنه وعلمه، فإنه كثيرًا ما يكون ظنه أو علمه مضادًا لتخيله، فيكون فعله الشيء الذي بحسب تخيله، لا بحسب ظنه أو علمه، كما يعرض عند النظر إلى التماثيل المحاكية للشيء، وإلى الأسماء الشبيهة بالأمور./ وإنما تستعمل الأقاويل الشعرية في مخاطبة إنسان يستنهض لفعل شيء ما باستقرار إليه واستدراج نحوه». (أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، إحصاء العلوم، تحقيق: علي أبو ملجم، (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1؛ 1996م)، ص42، 43. ويتحدث محمد العمري كيف أن البلاغة العربية عاشت إشكالية الحوار أو الصراع بين الشعري والتداولي بعفوية، من أول نشأتها إلى عنفوان تضارب مذاهبها، (محمد العمري، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء - بيروت، 1999م)، ص30. وضمن السياق نفسه يذكر محمد مشبال أن الشعر في النظرية البلاغية عند العرب لم يكن سوى ميدان للحجج، فهو صياغة عقلية أقرب إلى حدود المنطق منها إلى مقاييس الفن الشعري، أسهمت فيها العوامل الدينية والكلامية والمنطقية، مثل هذا النقد تخف حدته عند الوعي بأن التأثير الجمالي قد ينشأ على أساس تداولي، بما يسمح بالقول بأن الوظيفة الشعرية لا يمكن تصورها في كثير من الأحيان بمعزل عن الوظيفة الإقناعية، والشعر العربي القديم يشهد بتداخل الوظيفتين، بل يتأسس عليه، ولا يكاد يعرف الفصل بينهما، فقد كان خطابًا عمليًا شديد التأثير، (محمد مشبال، البلاغة والأدب)، ص32، 110 وما بعدها.

(1) يرى صلاح فضل أن التعالي المعياري الدائم الذي كانت عليه البلاغة التقليدية قد أدى إلى انفصام حاد بين الأشكال والأحكام البلاغية من جانب، والإبداع الأدبي والشعري من جانب آخر، حتى ليمكن القول بأن هذا الانفصام يعد السمة المميزة لهذه البلاغة التقليدية، بل إن هذا التعالي قد أعاق البلاغة العربية عن بناء جهاز متكامل قادر على استيعاب التحولات الأدبية التالية للعصر النموذجي عندهم، (صلاح فضل، بلاغة الخطاب)، ص109 وما بعدها.

في حداثة النص البلاغي القديم: مساهمة ابن البناء:

يرتبط وجودنا، حاضرنا ومستقبلنا، بالتراث/ الماضي، بقدر ما تفصلنا عنه أزمنة ومضامين وأنساق قيمية مغايرة تحول دون استعادته لنحيا فيه من جديد، ونلتمس فيه إجابات وحلولًا لقضايانا ومشاكلنا وتساؤلاتنا الراهنة. هذا التراث قد يكون قابلًا للتجديد أو العَصْرَنة وإعادة القراءة في ضوء متطلبات العصر وإنجازاته المعرفية الهائلة، فيُستدعى منه ما هو قابل للحياة فينا، عبر عملية نقدية وتأويلية مستمرة من أجل إعادة تأسيسه في وعينا. أما تحديث التراث فهو رهان لا يخلو من مفارقة، ومن حس بمأزق تاريخي، من جهة تحرير التراث من فرضياته، وتقويض مسلماته، ونزع ما يعلق به من تعالٍ ولاعقلانية. إنه (أي التحديث/ الحداثة) إبداع وخلق مستمر متواصل، وتحول جذري في الأنساق والبنيات المؤسسة له، وخروج وتمرد على الطرائق المتوارثة والسائدة والمستقرة في الإدراك وفي إنتاج المعرفة، وتأسيس بالتالي لاستطيقا حداثية ترتكز على الاختلاف والإرجاء والعقلانية والتحرر، حيث تقدم الحداثة نفسها بوصفها تأسيسًا فلسفيًّا جديدًا للعالم يستبدل بالنماذج التجريدية الكلية، والتصورات المنطقية المغلقة – وجودًا تشيده الذات الفردية، تأخذ موقعها فيه، وتقيم رابطتها الاجتماعية، وتضطلع بالمعنى. إنها ترسم حدود هذا العالم/ الوجود، «... تلك الحدود التي عبر عنها جوكفرد عندما قال: «ليس هناك واقع خارجي، إذ لا وجود لشيء سوى الوعي الإنساني، يبني دائمًا، يعدل، يعيد بناء عوالم جديدة من خلقنا الخاص»[1]. وضمن هذا الوجود يتم تجاوز منطق المطابقة، ومبدأ الأصل/ المرجع،

(1) إرفنج هاو، «فكرة الحديث في الأدب والفنون»، ضمن كتاب: الخيال، الأسلوب، الحداثة، اختيار وترجمة: جابر عصفور، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1؛ 2005م)، ص224، ويذكر حمادي الرديسي أن الحداثة تقدم نفسها كنظرية تأسيس فلسفي للعالم، يتم فيه إيلاء الأولوية إلى الذات العارفة، إلى الـ«أنا» و«الذات الكامنة»، تلك التي، كقيمة أسمى، تضطلع بالمعنى، وتبني العالم، وتؤسس الرابطة الاجتماعية، وهو في ذلك ينهل من «كاتالوغ» من القيم: الحرية، الفرد، =

وسلطة العقل، وتمام المعنىٰ الذي يمتنع عن المفاضلة والتعدد - ذلك الذي أرسته البلاغة القديمة، وكرست له بطابعها اللاتاريخي، وبقواعدها الكلية ونماذجها التصنيفية.

*

كانت للسكاكي (ت626م)، وما زالت، سطوته التاريخية والمعرفية في تكوين الوعي البلاغي العربي، فقد اكتسب نموذجه - عبر مختصرات وتلاخيص وشروح وقراءات لمفتاحه جاءت في مجملها مجرد استعادة له - سلطة تعيين البلاغة أو الحقيقة البلاغية، بل سلطة تثمين كل عملية إبدال وتجاوز طمحت إلىٰ الانتقال من نسقه البلاغي المنطقي-اللساني الذي شكَّل مشتركًا علميًّا إلىٰ نسق فردي، من تاريخية البنية العامة المهيمنة إلىٰ حداثة النص-النسق الذي لم يَرُق له الانخراط ضمن العام والمهيمن والمتعالي، وأراد خروجًا لم يتمكن - بإرادة منه أو بغير إرادة - من أن يكون تجاوزًا نهائيًّا للمتعاليات، أو نفيًّا منقطع الصلة معها، فـ«النفي يجب أن يبقىٰ علىٰ اتصال مع التكوين الأول»[1]... وهكذا كانت محاولات الخروج التي واصلت الاحتفاظ بكثير من المصطلحات والمفاهيم والشواهد، وقامت باحتوائها وتطويقها بمقولات تبدو مغايرة، لكنها لم تشكل بديلًا عن النسق السكاكيّ، أو تغييرًا جذريًّا فيه، بل كانت في حقيقتها تنويعًا يلبي رغبة في حرية الاختلاف أكثر منه نقضًا أو سلبًا حتىٰ لو أعلنت عن قصدها وإرادتها الانفصال؛ كانت تلك المحاولات عمليات إبدال وتحويل وتغيير في

= العقل، الكونية، والدولة المصطنعة: حمادي الرديسي، «الحداثة والتحديث»، ضمن كتاب: الحداثة وانتقاداتها: 2_ نقد الحداثة من منظور عربي إسلامي، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (دار توبقال، الدار البيضاء، ط1؛ 2006م)، ص66 وما بعدها.

(1) جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة: محمد بن ساسي، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1؛ 2007م)، ص298.

بعض العلاقات وبعض الأسس والمبادئ التصنيفية الأولية للعلم التي تم التفكير فيها كأصول، دون الإطاحة بالنسق كله لصالح بلاغات أخرىٰ جديدة. والحق أن تاريخ الفكر البلاغي، والفكر العربي بعامة، هو في مجمله تاريخ تحولات وأطوار ومراحل، بما في ذلك بلاغة السكاكي وشراحه ومن قبلُ عبد القاهر الجرجاني (ت471م) وغيرهم. إنه (أي تاريخ البلاغة) بنية لا تشهد انقطاعًا أو تفكيكًا أو نقضًا، بل تتحول عبر انتقال يأتي مشروطًا بالتكوين الأول، أي بالسابق والمعلوم والقبلي، ضمن نسق محكوم بفكرة الأصل ومحاكاته ودوام العود (الزمني) إليه أو دائريته، حيث «... الأصول تامة في السابق، وللاحق حق الاجتهاد الذي ليس له خروج علىٰ القواعد الأساسية.. كما رسخها التصور الإسلامي للتاريخ والزمن، حيث يكون التقدم عودة إلىٰ البداية والأصل»[1]. فلا وجود حقيقي للظاهرة أو الشيء إلا في كونه عودة، تكرارًا، نسخًا بمعنىٰ ما، أو بعبارة أكثر دقة: لا حضور للشيء إلا بنظائره وبدائله.

يتعامل السكاكي مع البلاغة بوصفها علمًا كليًّا تحت اسم «علم الأدب»، تتقاطع داخله مجموعة من العلوم: لسانية (التصريف والاشتقاق والنحو، المعاني) ومنطقية (الحد والاستدلال، البيان) وشعرية (محاسن الكلام/ البديع، عروض الشعر) تنتظم مع بعضها بعضًا في منظومة منهجية متكاملة قائمة علىٰ التراتب، بما يكشف اختصاص كل علم من علوم البلاغة ومجاله وحدوده، عبر تداخلاته وتعاضداته المعقدة مع غيره من العلوم المتماسة معه في النظر إلىٰ الموضوع ذاته، أي التعبير اللغوي، لتتحقق الغاية المتمثلة في إنتاج الكلام أو الخطاب (العربي) علىٰ وجه الصواب وعدم الخطأ، وتلقيه وفهمه وتفسيره حسب المقاصد والمقامات، وما يرتبط بذلك من تلقىٰ مراد الله تعالىٰ من كلامه علىٰ

(1) محمد بنيس، الشعر العربي الحديث - بنياته وإبدالاتها: 4- مساءلة الحداثة، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3؛ 2014م)، ص63.

وجهه وتمامه؛ الأمر الذي يعلن عن تأسيس علمي للبلاغة، وتحولها إلى علم كلي ينشد، بفروعه وعلومه الجزئية وما هي عليه من تراتب وتداخل، وصولًا وبلوغًا أو سعيًّا نحو الاكتمال، نحو التمام - بعبارة السكاكي: فعلما المعاني والبيان: (خواص تراكيب الكلام، صياغات المعنى) هما تمام علم النحو، وتمام علم المعاني بعلميّ الحد والاستدلال: (خواص تراكيب الكلام في الاستدلال)، والواقف على تمام مراد الحكيم تعالى مفتقر إلى علميّ المعاني والبيان كل الافتقار[1].

هذه المعرفة البلاغية الكلية تأتي ضمن التصور العربي للمعرفة، القائم على تداخل العلوم والمعارف، لاسيما بصورته الأوضح المتمثلة في التراتب المنطقي والضروري، فـ«... العلوم مرتبة ترتيبًا ضروريًّا، وبعضها طريق إلى بعض. والموفق مراعي ذلك الترتيب والتدريج...»[2]. هذا التراتب الذي يدعم في النهاية اتجاهًا نحو الوحدة أو الكلية، تلك الصفة أو الوضعية التي لا تنجو منها حتى العلوم الشرعية غير العقلية، كما هو الحال مع «علم تعبير الرؤيا» الذي يراه ابن خلدون (ت808هـ) - على الرغم من تأكيده بأن الرؤيا تتعلق بمدرَك من مدارك الغيب أو الروح، أو بصور النفس - «... علمًا بقوانين كلية يبني عليها المعبِّر عبارة ما

(1) راجع تأكيد السكاكي على تراتبية فروع علم الأدب/ البلاغة وعلاقاتها، والغاية منها، واستنادها إلى فكرة التمام أو الاكتمال: السكاكي (ت626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1؛ 1983م)، ص6، 7، 8، 162، 432، 435، 513، 514.

(2) أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، (دار المعارف، القاهرة، ط1؛ 1964م)، ص349، وانظر الفكرة ذاتها، أي التراتب الضروري للعلوم والمعارف عند: القنّوجي، أبجد العلوم: 1- الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، ص126، ويتحدث ابن حزم عن تعلق العلوم بعضها ببعض، وكيف أنه لا يستغني علم منها عن غيره: ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، «رسالة مراتب العلوم»، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1؛ 1983م)، ج4، ص81.

يُقص عليه...»[1] وربما يرشح لهذه الكلية ما كان للتراتب من انعكاس على تداخل مصطلحات العلم مع مصطلحات غيره من العلوم، وربما امتد التداخل إلى بعض الإشكاليات المعرفية، ومن ذلك على سبيل المثال تغلغل مصطلحات الجدل والمنطق في كثير من العلوم الإسلامية كعلم الكلام والنحو وأصول الفقه والبلاغة، بل وصل الأمر إلى الإقرار بأن»... أهل العربية يتكلمون.. بكلام المناطقة. فإذا كان الطالب عاطلًا عن علم المنطق بالمرة، لم يفهم تلك المباحث كما ينبغي.»[2] - مما يكشف عن هيمنة التصور المنطقي على العقل العربي إلى جانب تأكيد فرضية التداخل. وهذا ما دعا «طه عبد الرحمٰن»، في بحثه عن منهجية لقراءة التراث الإسلامي، إلى طرح فرضية أو «دعوى التداخل المعرفي»، وعمل على اختبارها والتحقق منها، ومؤداها أنه لا يمكن فهم إنتاج أي عالم إسلامي وتقويمه، ولا معرفة حقيقة أي علم ومقاصده وإشكالياته ووجوه الانتفاع به، دون التسليم بالتداخل المعرفي بين علوم العربية، وما يحمله من تآزر وترابط وتفاعل بينها[3].

---

(1) ابن خلدون (ت808هـ)، المقدمة، تحقيق: عبد السلام الشدادي، (بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ط1؛ 2005م)، ج3، ص69، وانظر حديثه تفصيلًا عن علم تعبير الرؤيا وحقيقتها: ص65-70.

(2) الشوكاني (ت1250هـ)، أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق: محمد بن يحيى السّريحي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1؛ 2008م)، ص156، وحول تحول صناعة العربية باتجاه المنطق، يقول ابن خلدون عن أهل المغرب وأفريقية: «... فأصبحت صناعة العربية عندهم كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية والجدل، وبعُدت عن مناحي اللسان وملكته...». (ابن خلدون: المقدمة، ج3، ص263.)

(3) يقول طه عبد الرحمٰن: «لا يصح تقويم إنتاج أحد علماء المسلمين أو أحد حكمائهم ما لم يقع التسليم بأن تداخل إنتاجه مع أقرب العلوم إلى مجال التداول الإسلامي العربي أقوى من تداخله مع ما دونه قربًا من هذا المجال، حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك». (طه عبد الرحمٰن، تجديد المنهج في تقويم التراث، (المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط2؛ د.ت)، ص92.

تجسد البلاغة بقوانينها الكلية تصورًا ميتافيزيقيًّا للعالم قائمًا على التوافق والانسجام الضروري بين الإنسان ونظام العالم وقوانينه القائمة على التطابق والتناسب وعدم التناقض، بين التصورات والموجودات، بين الحقائق والأشياء، بين الدوال والمدلولات، بين الفردي/ الجزئي والنموذج العام، فـ«معرفة طرق التناسب في المسموعات والمفهومات لا يوصل إليها بشيء من علوم اللسان إلا بالعلم الكلي في ذلك، وهو علم البلاغة الذي تندرج تحت تفاصيل كلياته ضروب التناسب والوضع، فيعرف حال ما خفيت/ به طرق الاعتبارات من ذلك بحال ما وضحت به طرق الاعتبار، وتوجد طرقهم في جميع ذلك تترامى إلى جهة واحدة من اعتماد ما يلائم واجتناب ما ينافر»[1]. هذا التناسب والتلاؤم والتوافق المنطقي بين المسموعات والمفهومات، بين الدوال والمدلولات، بين المعاني بعضها ببعض في اقترانها وترتيبها وبنائها، وما يرتبط بذلك من تصور منطقي للخطاب بوصفه بنية مغلقة لا تتحكم فيها سوى الضرورة المنطقية التي تحول دون أية محاولة للتجاوز وخرق للنظام، ولقانون التطابق والهوية والاكتمال؛ هذا التناسب يتجه بالبلاغة بمبادئها وقوانينها الكلية، بما هي علم كلي عند حازم القرطاجني (ت684هـ) كما عند السكاكي، نحو التوافق مع نظام العالم واستعادة منطقيته وتناسبه وانسجامه. إنها تعكس انتظامه وكليته واكتماله، وتسعى نحو بلوغه، فهو شرط الحقيقة أو الوجود الحقيقي، «... كما هو شرط لإنتاج الكلام الذي تتحدد بلاغيته في بلوغ نظام العالم، وتحقيق التوافق والتلاؤم الشامل»[2]. أي إن البلاغة لم تكن سوى مجموعة من المعايير والقوانين المنطقية التي تؤدي بالإنسان إلى بلوغ المعنى المراد، أو الحقيقة، أو المعرفة، أو الشيء، أو العالم، وتكتفي بأن تعكس وقائع ذات وجود موضوعي، وثابت، ومستقل عن الذات

(1) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ص226، 227.

(2) عبد العزيز بومسهولى، «أسس ميتافيزيقا البلاغة: تقويض البلاغة»، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س3، ع25، يناير 2000م)، ص113.

(العارفة)؛ تتطابق مع ذلك التصور القائم لماهيتها كما تتبدى للعقل ووفق نظام العالم ومنطقه، فحقيقتها، وحقيقة أي شيء، والحقيقة بعامة، في تطابقها مع ذاتها، ومع صورها وتجلياتها المتطابقة، فلا تشهد الحقيقة تعددًا أو تفاوتًا أو اختلافًا، بل هي واحدة تكمن في توافق أو تطابق اللغة/ الخطاب مع الموجودات، المفهولات، التصورات. البلاغة بذلك تجسد نظامًا معرفيًّا يتأسس جماليًّا على المنطقي أو العقلي الذي يمثل النظام الكلي للعالم، والذي تسعى، شأنها شأن العلوم العقلية، وكأنما أريد بهذا التماثل إخراجها عن فضاء المحتمل؛ تسعى إلى مطابقة ذلك النظام في الخارج - وفق عبارة ابن خلدون[1]، فتكتسب بذلك بقاءها ودوامها، وتكون لها سلطتها اللازمنية في فرض هيمنتها والتسليم بيقينيتها أو صلاحيتها المطلقة غير المشروطة وغير المفتقرة إلى تفسير أو تبرير. إنه نظام بلاغي يخضع لمنطقية شكلية ونسقية مغلقة، ويكشف عن تورط في دوجماطيقية واضحة نابعة من رؤية أيديولوجية تقضي باختزال التعدد، ونفي التغير والتبدل، وإقصاء الفردي الذي قد يغامر بإنتاج خطاب يحمل اختلافًا ومعارضة وتمردًا على المبادئ والأوضاع والأصول والمصادرات وغير ذلك من المرجعيات على كافة المستويات: الدينية والسياسية والفكرية والاجتماعية. «... وهذا يعني أن الكائن في الوجود لا يمضي على نمط كينونته الخاصة، بقدر ما يخضع لنمط انتظام الكون، وبالتالي عليه ألا يكون ذاته بقدر ما هو حامل لصورة هذا النظام. وهنا فإن بلوغ كمال المعنى، ليس إلا تحقيقًا لمبدأ اكتمال الكلام والنظام... ضمن إعادة إنتاج التوافق والنظام»[2]. مثل هذا النظام البلاغي من شأنه ألا يشهد إنشاء وتشييدًا، ولا يقبل انفتاحًا، ولا يجد حاجة إلى تقديم

(1) يرى ابن خلدون أن الأنظار في العلوم العقلية، خلافًا للعلوم الشرعية، يُطلب في صحتها مطابقتها لما في الخارج، وإن كان العلماء في جميع العلوم يقومون بتجريد أمور كلية عامة يقيسون على أشباهها وأمثالها ما هو فروع: المقدمة، ج2، ص227.

(2) عبد العزيز بومسهولى، «أسس ميتافيزيقا البلاغة...»، ص112.

مسوغات عقلية لجمعه تفاصيل وجزئيات في نسق واحد - على نحو ما يقتضيه العلم الحديث[1]. إنه جهاز أو نموذج يقدم قوانين كلية تحكم عمليات الفهم أو التفسير أو التأويل، وتحدد قواعده وضوابطه، في مواجهة الـ«فتنة»: فتنة الذات، فتنة الآخر، فتنة اللغة، فتنة الصراع والخلافات؛ وبما تقتضيه مطالب الأمة من وجهة نظر أيديولوجية تتبناها السلطة. إنه «... ضبط قوانين البلاغة، وقوانين التأويل، وعقل الخيال؛ لخدمة أهداف أيديولوجية ودينية مترسخة...»[2]، فالنسق (العلمي) لا يشتغل إلا ضمن سياق معرفي وأيديولوجي، والنظريات العلمية كما بيّن فلاسفة العلم ليست وليدة موقف ذهني أو سيكولوجي، بل هي تنطوي على أفكار قبلية، مبادئ خفية، مسلمات غير مبررة، حدوس غير عقلانية[3]. ومن ثَمَّ لم تكن قوانين البلاغة، كما هي حال العلم في عمومه وليس فقط التأويل، بمعزل عن أيديولوجيا السلطة أو النخبة التي تصطنعها، أو القيم والمثل العليا للجماعة؛ بما أن هذه القوانين (العلمية) تمثل وعيًّا بالعالم، مؤسسًا على تاريخية العلاقة به، مما يعني أن العلم يشكل، في بعض نواحيه، نوعًا من الانحياز أو الاستغلال الأيديولوجي أو الانعكاس الأيديولوجي لواقع الجماعة. فهذه القوانين

---

(1) يقول جان بول دومون: «... ليس العلم جمعًا للوقائع الثابتة، بل إن تشييد العلم هو شرح ما لا يخفى على أحد، مع التعبير فوق ذلك عن الأسباب العقلية التي تسلك في نظام واحد مجموع الملاحظات المنتثرة». بيار لرتوما، مبادئ الأسلوبيات العامة، ترجمة: محمد الزكراوي، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1؛ 2008م)، ص12.

(2) محمد مفتاح، «تقديم...»، كتاب: البلاغة والسلطة في المغرب: أحمد بن محمد بن يعقوب الولّالي، لمؤلفه: عبد الجليل ناظم، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1؛ 2002م)، ص11.

(3) يتساءل حسين علي عن احتمالية استقلال العلم عن الأيديولوجيا والأفكار القبلية على نحو يحمل مقتضى سؤاله إثباتًا لأولوية ارتباطهما، مؤكدًا ذلك بمقولات عدد من فلاسفة العلم أمثال: كارل بوبر، توماس كون، إمري لاكاتوش وغيرهم يقول متسائلًا: «... هل تنفلت القوانين العلمية والكشوف والموضوعية التي ينطوي عليها العلم من الشروط التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية الماثلة زمن ظهورها، أم أنها تظل سجينة تلك الشروط؟...». حسين علي، العلم والأيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، (دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2011م) ص37.

وما تحمله خطاباتنا عن العالم من مقولات وأوصاف ليست بمعزل عن القصدية والإيديولوجيا، وعن الشروط التاريخية والاجتماعية والسيكولوجية زمن إنتاجها، إذ لا تشير بالضرورة «... إلى خصائص العالم كما هو، بل إلى خصائص العالم كما تقدمه لنا فروضنا التفسيرية...»[1] وهو ما يعني أن السعي نحو بلوغ حقائق مطلقة، قوانين ونماذج وصور وتركيبات وعلاقات شاملة للوقائع الفردية، تكون ثابتة وبمنأى عن التغير؛ هذا السعي يبدو غير علمي تقاومه حركة الزمن والظواهر الفردية والاجتماعية والمعطيات التجريبية، ومن ثَمَّ «... فما يسمى علماُ باعتباره تقريبًا لحقيقة ما ثابتة باقية، هو بالضبط توهم متجدد دائم، نوع من سلسلة الأوهام المتعاقبة في العقل...»[2] إنه العقل اللاهوتي أو الكلامي الذي يرى الحقيقة مطلقة ومتعالية، لا يصنعها البشر، بل يتلقونها، يبحثون عنها أو فيها داخل الدين أو ما يناظره، أو في إطاره.

إن الارتباط بالعقل، وتسييجه بالدين، يبدو واضحًا - كما سيأتي بيانه - في تحديدات كثير من العلماء العرب للبلاغة، وما يستتبع ذلك من فرض استمرارية أو زمنية متعالية ومستبدة على المعرفة والمجتمع، تمنح المتماثل أو المتشابه من الظواهر المتعاقبة وحدة أو كلية، وتبيح اختزال ما بينها من اختلافات بردها إلى أصل سابق عليها، وتنظر إلى التجديدات في إطار الاستمرارية والتواصل، لا باعتبارها انقطاعات وابتكارات. وفي ظل هذا التصور الفلسفي، لا تمثل البلاغة موضوع معرفة، ولا تغدو الأشكال والصور البلاغية تمثيلات لواقع متغير، وأنساقًا للمعنى، أو مظاهر للقصد، وفق هرمنيوطيقا قادرة على دمجها في نسيج منسجم، أي بعبارة أخرى: لا تصبح أشكالًا «... لمراقبة الحياة، ورصد الواقع، ومساءلة المشكلات، واستنطاق

(1) ستانلي فش، هل يوجد نص في هذا الفصل؟ سلطة الجماعات المفسرة، ترجمة: أحمد الشيمي، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م)، ص376.

(2) باتريك هيلي، صور المعرفة، ص17.

الوجود»[1]. بل تفقد دلالاتها ووظيفتها، وتتحول إلى أنساق مفاهيمية صورية وأولية تنتظم خلالها صور التعامل مع اللغة، وفق أيديولوجيا سائدة ومهيمنة وثابتة تجرد البلاغة، والتراث كله، من راهنيته، وتغرقه في ديمومة أو استمرارية تحول دون قراءة نقدية وتاريخية وتأويلية لا تكرر التراث نفسه، ولا تستنسخه، ولا تحيا في داخله؛ قراءة تكون - كما يصفها محمد عابد الجابري - موضوعية ومعقولية، «فمن جهة تحرص هذه القراءة على جعل المقروء معاصرًا لنفسه على صعيد الإشكالية والمحتوى المعرفي والمضمون الأيديولوجي، ومن هنا معناه بالنسبة لمحيطه الخاص./ ومن جهة أخرى، تحاول هذه القراءة أن تجعل المقروء معاصرًا لنا، ولكن فقط على صعيد الفهم والمعقولية، ومن هنا معناه بالنسبة لنا نحن...»[2] مما قد يسمح بتوظيفه في تشكيل الهوية أو إعادة بنائها، وهو ما لا يتحقق عند النظر إلى الأشكال البلاغية على أنها بناءات لا زمنية أو معطى صرف، لا تعني بتحولاتها شيئًا على مستوى المعرفة أو الأيديولوجيا أو الواقع،

(1) عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة - مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، (منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر - بيروت، ط 1؛ 2009م)، ص11.

(2) محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، (المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط6؛ 1993م)، ص11، 12، كما يصف الجابري الفهم الذي يأخذ أقوال الأقدمين كما هي، والذي يتميز منهجه بالاستنساخ والانخراط في إشكاليات المقروء والاستسلام لها؛ ويعاني من: غياب الروح النقدية، وفقدان النظرة التاريخية؛ هذا الفهم أو المنهج يسميه الجابري «الفهم التراثي للتراث» حيث «التراث يكرر نفسه»، ومن أجل تجاوز هذا الفهم/ المنهج يدعو الجابري إلى التعامل مع التراث بموضوعية ومعقولية، وهو يعني بـ«الموضوعية» جعل التراث معاصرًا لنفسه، وإعادة التاريخية إليه، بالكشف عن مضمونه الأيديولوجي، الشيء الذي يقضي فصله عنا؛ ويعني بـ«المعقولية» جعله معاصرًا لنا، أي إعادة وصله بنا، راجع فيما سبق:

- محمد عابد الجابري، «التراث ومشكل المنهج»، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3؛ 2001م)، ص77، 86،

- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1؛ يوليو 1991م)، ص47.

فصور المعاني ليست سوىٰ تَحَوُّل عن الأصل (وضعًا ومعنىٰ)، وصور البيان تحول عن الدلالة الوضعية؛ من أجل مطابقة (المعنىٰ المراد)، وذلك في إطار «... محاولة صياغة التحويلات الدلالية صياغة استدلالية منطقية»[1]، تخضع لقانون الهوية أو المطابقة الذي يقضي بعلاقة صورية مثالية بين المعاني/ التصورات/ الحقائق وبين الأشياء وصورها، بما يكشف عن وجود جوهر ثابت لما هو متنوع متغير، في حين أن الهوية ليست انحلالًا للتعددية ولقابلية التغير لصالح الوحدة والكلية، بل هي حضور الاختلاف والتنوع والتعدد داخل الاستمرارية والتواصل.

يبدو إذن مأزق البلاغة العربية، ليس في نزوعها إلىٰ الكلية، وإصرارها علىٰ بناء نماذج وقوانين عامة، بل في التجرد والانفصال من سياقاتها المتغيرة تاريخيًّا وأيديولوجيًّا، وافتراض أنها معرفة نسقية، مؤلفة من قضايا منطقية تعبر عن فرضيات، تجتمع فيها الظواهر وفق علاقات الترابط والاتساق التي تمثل شروطًا داخلية، دون الالتفات إلىٰ السياق التاريخي والحضاري، وتغير نسق القيم العام؛ ودون اعتبارها نتاج ممارسات فردية تجسد في مجموعها رؤية جماعية للعالم في لحظة حضارية محددة، أي دون النظر إليها ضمن نسقية سيميائية دالة مرتبطة بتاريخ الجماعة وتحولات أنساقها القيمية وأشكالها التعبيرية، إذ لم تكن الممارسات والاستعمالات الفردية، في تصور البلاغيين العرب، سوىٰ تجسيد لنموذج عام نمطي، مصاغ وفق شروط واعتبارات منطقية وعقلية، فالنموذج يختزل الفردي، ويحدد مقبوليته، والفردي بدوره هو استكناه لإمكانات النموذج؛ أو بعبارة أكثر تحديدًا: «... الاستعمال الفردي المخصوص للغة هو استبطان للغة وانتهاء بها إلىٰ تخوم ما يسمح به هذا المخزون العام المشترك...»[2] ومن ناحية أخرىٰ كان لتعلق البلاغة العربية بالقرآن، وارتباط معاييرها بهذا النمط أو

(1) محمد العمري، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، ص495.

(2) محمد الناصر العجيمي، النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، (دار محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس - سوسة، ط1؛ 1998م)، ص456.

المستوى الرفيع من القول، أي الكلام الإلهي الذي تقف دونه كل أشكال التعبير الإنساني؛ كان له أثره في تحرر البلاغة من التاريخ ومن أيديولوجيات عصورها المتعاقبة. فالبلاغة في أرفع مستوياتها عند السكاكي (ت626هـ) والقزويني (ت739هـ)، وكذلك عند أبي هلال العسكري (ت395هـ) وابن خلدون (ت808هـ)، هي حدُّ الإعجاز الذي يُدرك ولا يمكن وصفه، ومُدرِكه هو الذوق الذي يُكتسب بطول خدمة علميّ المعاني والبيان. فالوقوف على مراد الله تعالى من كلامه، والتعرض لتفسيره، والعلم بإعجازه من الجهة التي خصه الله بها، في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال، وفي بلوغه أعلى مراتب الكمال في الكلام - لا سبيل إليه إلا بعلم البلاغة، مما جعله علمًا كليًّا يتقدم سائر العلوم، فهو الأحق بالتعلم بعد معرفة الله وتوحيده[1].

وكذلك كانت الحال مع ابن البنَّاء المراكشي (ت724هـ)، فقد اتصفت البلاغة، أو بالأحرى البيان، وقوانينها عنده بالكلية، لتعلق البيان بالعقل الذي يفْضُل به الإنسان ويتميز عن سائر الحيوان، يَسْتدل به، وينطق باستدلالاته مُجَلِّيًا ومُبَيّنًا لها؛ ولارتباطه (أي البيان/ البلاغة) بكلام الله تعالى، القرآن الكريم، الذي هو «... للناس بيان، ولكل شيء تبيان، قَصُرَتْ دون بلاغته وبراعته الفُهوم، وانحصرت تحت كلياته وجزئياته جميع العلوم... فقامت به الحجة،

(1) انظر حول تحديد البلاغيين والعلماء العرب للبلاغة في ارتباطها بالقرآن وإعجازه:
- السكاكي، مفتاح العلوم، ص162، ص415 وما بعدها.
- الخطيب القزويني (ت739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، (دار الجيل، بيروت، ط3؛ 1993م)، مج1، جـ1، ص46 وما بعدها.
- أبو هلال العسكري (ت395هـ)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط2؛ 1971م)، ص7 وما بعدها.
- ابن خلدون، المقدمة، ج3، ص247.

وتمت علينا به النعمة، واستقام الدين والمِلَّة، وتَمَيَّز لأولي الألباب الخطأ من الصواب...»[1] البيان، في ارتباطه بقيام الحجة وتمام النعمة واستقامة الدين والملة وتمييز الصواب، هو ملكة أو مِنَّة أو فيض إلهي على الإنسان، هو سبيل معرفة البيان الإلهي، أي كليات القرآن وجزئياته التي شملت جميع المعارف والحقائق؛ سبيل معرفة حكمة الله ومقاصده ومراده من الخلق، وبه تُستخرج الحقائق، ويُتوصل إلى معرفة الخلائق - بعبارة الكُلاعي الأشبيلي (المتوفى ما بين 545-550هـ)[2]. إنه وجه الدلالة والدليل وَجِهَةُ المعنى التي لا تنحصر ولا يُحاط بها. فـ«... البيان هو شيء يُفيضه الحق من عنده على الأذهان، ويشهد به العقل الصريح، لا باستفادة من إنسان. إنما يحصل من المخلوقين التنبيه على العلم الذي علمه الله خلقه...»[3] البيان بذلك معرفة طريقها العقل، تتحصل بعلم كلي يتعلق بإدراك الكليات (والجزئيات)، وقوانينه لذلك كلية مشتركة، عبر صناعة مستندة إلى هذا الإدراك الكلي وهذه القوانين الكلية، تضبط بقواعدها وأصولها، التي تغدو بالضرورة كلية، الجزئيات التي تندرج تحت القوانين العامة. إنها صناعة الكلام أو القول وطبقاته ودلالته على المعنى المقصود، من جهة الاستدلال بالألفاظ على معانيها، فهي ترجع إلى كيفيات العبارة والأساليب، أي كيفيات تحقق المعرفة الكلية بالقوانين وتطبيقها؛ هذه الصناعة هي صناعة البديع أو صناعة البيان (التي تدخل فيها الفصاحة والبلاغة، حيث الفصاحة هي مشاكلة الألفاظ للمعاني ودلالتها عليها بمقتضى خواص تتعلق بمخارجها ومبانيها

(1) ابن البناء المراكشي (ت724هـ)، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق: رضوان بنشقرون، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1؛ 1985 م)، ص68.

(2) راجع في فضل البيان: أبو القاسم الكُلاعي الأشبيلي (ت ما بين 545- 550هـ)، إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس، تحقيق: محمد رضوان الداية، (عالم الكتب، بيروت، ط2؛ 1985م)، ص41.

(3) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص88.

وتصور معانيها، والتي ترجع إلى اعتبارات عقلية منطقية هي المشاكلة العقلية والنظام الطبيعي واتساع الفهم في لوازمها؛ وحيث البلاغة هي التعبير عن المعنى بما يطابقه، فيؤدي إلى حصوله في النفس، وتمكنه من الغرض المقصود)[1].

وهكذا يميز ابن البناء بين: البيان، علم البيان، صناعة البيان أو صناعة البديع. فالبيان معرفة كلية شمولية يدركها العقل ويشهد بها. أما قوانينها الكلية أو كلياتها، ووجوه المعنى الكلي أو المقصود وجزئياته غير المحصورة من حيث هي في ذاتها ببداهتها وتعلقها بحقائق الأمور، لا باعتبار تحققها لفظًا - فهذا هو علم البيان، في حين أن ما يعطي أو يكشف تمظهرات هذه القوانين الكلية وتجلياتها الجزئية، ما يمثل كيفيات القول وطرق الاستدلال على المعنى أو الغرض بالألفاظ، والقواعد أو المقولات العامة الكلية التي تجعل من الألفاظ دليلًا ودلالة على المعنى أو الغرض المقصود، وتُمَكِّن له في النفس - فهذه هي صناعة البديع أو صناعة البيان. هذا التمييز من جانب ابن البناء، والذي لا يخلو من تداخل يتجاوب مع ما عُرف في التراث العلمي العربي من التباس الصناعة بالعلم واختلاطهما ضمن السياق نفسه الذي يشير إلى تمايزهما ما بين وعي نظري وإجراء عملي[2] - يدمج البلاغة (والفصاحة) بصناعة مستندة إلى علم

---

(1) انظر محاولة ابن البناء التفريق بين العلم والصناعة، ومن ثم التفريق بين علم البيان وصناعة البديع أو صناعة البيان وما يدخل فيها من الفصاحة والبلاغة: ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص87-89.

(2) يرى السيد الجرجاني أن الصناعة هي العلم المتعلق بكيفية العمل: (الجرجاني، التعريفات، ص152.) ويذكر التهانوي، بعد أن يورد بعض عبارات الجرجاني في التعريفات، بأن الصناعة هي العلم المتعلق بكيفية العمل، ويكون المقصود منه ذلك العمل، سواء حصل بمزاولة العمل كالخياطة ونحوها، أو لا كعلم الفقه والمنطق والنحو والحكمة العملية ونحوها مما لا حاجة في إلى مزاولة الأعمال، وقد تُفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما لنحو غرض من الأغراض صادرًا عن البصيرة بحسب الإمكان، والمراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة، أو ذهنية كما في الاستدلال: (محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات =

كلي وإلى قواعد وأصول كلية عامة يراها هو وافية ومنضبطة لدرء التخالف في الكليات دون الأجناس والأسماء والصور الجزئية، تحيط بطرق إنتاج المعنى وفهمه بألفاظ وأساليب تدل عليه وتطابقه، فتجعله واضحًا قريبًا متمكنًا بحسب أغراض الخطاب، على نحو ما يقع «... في كتاب الله وسُنَّة نبيه، وفي المخاطبات كلها...»[1] وهكذا تكون صناعة البلاغة أو البديع شاملة لكل طرق القول وما تدل عليه من الأحوال والأغراض: سواء تلك التي تُستعمل في طريق الحق، ويحصل بها اليقين أو الظن الغالب أو الإقناع (البرهان، الجدل، الخطابة)،

= الفنون، تحقيق: علي دحروج، (مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1؛ 1996م)، ج2، ص1098. كما ينقل القنّوجي بعض كلام الجرجاني، مشيرًا إلى أن العلم قد يُذكر في مقابلة الصناعة، وإلى أن القول بأن العلم أو ملكة الإدراك يتناول العلوم النظرية والعملية غير مستبعد، بل لعله هو المناسب للعرف: (القنّوجي، أبجد العلوم: 1- الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، ص13. ويذكر جميل صليبا، من بين معاني متعددة للصناعة، أنها مجموع الطرق المنظمة أو القواعد المبنية على المعرفة العلمية، والتي تقترب مما يسمى بالتقنيات، يتبعها المختصون، وتقوم على تطبيق الحقائق العلمية النظرية تطبيقًا محكمًا لتحصيل بعض النتائج، وهي، على صلتها القوية بالعلم، تفترق عنه، حيث تكون غاية العلم معرفة الحقيقة، في حين أن غاية الصناعة هي الإنتاج، فالعلم نظري، والصناعة عملية، وإن وقع الخلط بينهما، فيقال مثلًا علم الصناعة: (جميل صليبا، المعجم الفلسفي، (دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م)، ج1، ص734-737. ويقول جابر عصفور: «... قد ينصرف مفهوم «الصناعة» إلى الجوانب العملية المتعلقة بكيفية العمل، بينما ينصرف مفهوم «العلم» إلى الأصول النظرية المتعلقة بإدراك الكليات، وبالتالي يرتبط العلم بالإدراك والتعقل والمعرفة الكلية المتصفة بالوحدة والتعميم، كما ترتبط الصناعة بالقواعد العملية المترتبة على الإدراك الكلي، ولكن المصطلحين - رغم هذا التقابل - يتداخلان غير مرة في الاستخدام القديم؛ فيطلق «العلم» على إدراك المسائل وعلى المسائل نفسها، وعلى الملكة الحاصلة عن هذا الإدراك، كما يوصف الاقتدار على استعمال الموضوعات بأنه «علم» و«صناعة» و«صنعة» في آن؛ ولذلك يقول التهانوي: «وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة، [وقد] يعم إطلاقه على ملكة الإدراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية»، وعلى مستوى التعميم يترادف مصطلح «صناعة البلاغة» مع مصطلح «علم البلاغة»...». (جابر عصفور، مفهوم الشعر: دراسة في التراث النقدي، (دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط3؛ 1983م)، ص129، 130.

(1) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص174.

أو تلك الخارجة عن باب العلم الداخلة في باب الجهل أي تلك التي تكون كاذبة بإيقاع التخييل والتوهم أو الغلط والإبطال (الشعر، المغالطة)؛ أو سواء تنتمي إلى الحكمة أو إلى الشعر، أو إلى الجد أو إلى الهزل. فجميعها - وفقًا لسعي ابن البناء - تشترك في الصناعة وقوانينها التي «... يستخدمها كلٌّ بحسب أغراضه ومقاصده: من النبي إلى الدجال. [هي] قوانين عامة تحقق الفعالية والنجاعة بقطع النظر عن جهتها المعرفية، قوانين تشمل أنواع المخاطبات المشروعة بالدين، والمشروعة بالتداول وبضرورة الأعراف العملية»[1]. هذا المفهوم النسقي للبلاغة الذي يشمل الاستدلال والتخييل والحجاج والتداول لا يمكن أن تحيط به علوم أو صناعات اللسان الجزئية - كما جاء سابقًا على لسان حازم القرطاجني، بل هو شان صناعة كلية، قوانينها مقولات أو أقاويل كلية جامعة لجميع ما وضعت له أو لأكثره[2]. وهي لا تكون كذلك - كما يُفهم من كلام جازم القرطاجني عن مرقاة البلاغة المعضودة بالأصول المنطقية والحكمية - من دون «... محتوىً وجودي (أنطولوجي) ومعرفي عن «الأشياء الموجودة في الأعيان» وعن علاقات «الصور الذهنية» بهذه الأشياء...»[3]، وما يتحكم في هذه الصور أو التصورات من قوانين ومبادئ عامة.

لم يكن ابن البناء في انشغاله بكليات العلم أو الصناعة، شأنه شأن العلماء والفلاسفة العرب، منفصلًا عن ذلك المحتوىً الأنطولوجي والمعرفي الذي

---

(1) محمد مفتاح، التلقي والتأويل: مقاربة نسقية، (المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط1؛ 1994م)، ص45، وانظر أقسام الكلام أو المخاطبات عند ابن البناء المراكشي: الروض المريع، ص81، 82.

(2) يقول الفارابي: «والقوانين في كل صناعة أقاويل كلية، أي جامعة، ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها». (إحصاء العلوم)، ص17.

(3) جابر عصفور، مفهوم الشعر، ص133، وانظر في قول حازم القرطاجني بأن مرقاة البلاغة لمن رامها وطمح إليها هي تلك المعضودة بالأصول المنطقية والحكمية: منهاج البلغاء، ص231.

شكله العمل على إقرار النزعة العقلانية البرهانية في الثقافة العربية الإسلامية، من قبل فلاسفة الأندلس والمغرب على وجه الخصوص؛ لما يحققه البرهان من بناء للحقيقة والمعرفة الصحيحة اليقينية، أي ما يسمى بالعلم، بالانطلاق من «الكليات» التي تُعد أسبابًا أو عللًا أولى أو مبادئ وأصولًا ترجع إلى العقل نفسه بما هو مَلَكَة إدراك الأشياء بأسبابها، أو تستفاد من معطيات التجربة بواسطة الاستقراء الذي يمكِّن من إرجاع الجزئيات إلى كليات، ومن رد الكثرة إلى الوحدة؛ فتتحقق المطابقة بين كليات العلم ونظام الموضوعات التي يدرسها كما هي معطاة، حتى وإن تخلفت بعض الموضوعات أو الجزئيات عن مقتضى الكلي الذي ثبت، إذ لا يخرجه عن كونه كليًّا - على حد عبارة الشاطبي (ت790هـ)[1].

جاءت هذه النزعة البرهانية لمواجهة ما يمكن أن يسمى النزعة البيانية الكلامية التي تعتمد الجدل أو الخطابة أو المغالطة، ضمن مجال ما هو محتمل وظني، وهدفها هو الإقناع والتأثير، لا إقرار الحقيقة واليقين، في مقابل النزعة البرهانية التي

---

(1) يرى الشاطبي أن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية؛ لأنها راجعة إلى كليات الشريعة، فهي مبنية إما على أصول عقلية، أو على استقراء كلي حتى وإن تخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي الذي ثبت، إذ لا يخرجه عن كونه كليًا، وهو يعني بالكليات: الضروريات كوجوب الزكاة، الحاجيات كالقصر في الصلاة، التحسينيات كالطهارة التي شرعت للنظافة، إن الشاطبي - كما يقول الجابري - يعتمد الطريقة البرهانية، فيبني أصول الفقه على «كليات الشريعة» وعلى «مفاصد الشرع»، حيث تقوم كليات الشريعة مقام الكليات العقلية في العلوم النظرية، أما مقاصد الشرع فهي السبب الغائي الناظم للمعقولية، وطريقه إلى هذه الكليات هو نفس الطريق إلى الكليات العلمية: إنه الاستقراء، استقراء جزئيات الشرع، واستخلاص الكليات منها، وستكون هذه الكليات، بطبيعة الحال، «كليات عددية»؛ لأنها استقرائية، ولكنها مع ذلك تفيد القطع كما في العلوم الأخرى مثل «الكليات العربية» - أي قواعد النحو - والكليات في العلوم المشابهة التي تستخلص مقدماتها من الاستقراء، راجع في ذلك:

- الشاطبي (ت790هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وضبط: عبد الله دراز ومحمد عبد الله دراز، (المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت)، ج1، ص19، 20؛ ج2، ص52، 53،
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص210.

كانت «... تطلب اليقين في العقليات، والقطع في الفقهيات، والمطابقة لطبائع العمران في المرويات التاريخية، معتمدة في بناء المعقولية في هذه الميادين المعرفية على الانطلاق من الكليات واعتبار الأسباب والمقاصد. إنها نزعة علمية - بالمعنى الذي كان يفهم به العلم في القرون الوسطى - قامت كثورة على ما ساد الثقافة العربية من نظرة تجزيئية، ومشادات كلامية، وخلافات فقهية تعتمد المغالطة والجدل»[1]. وفي ظل السعي نحو بناء معرفة علمية برهانية تمتد إلى الشرعيات أي مقاصد الشريعة وكلياتها المستمدة من حكمة الله تعالى التي ضمنها كتابه العزيز؛ في ظل هذا كان من الطبيعي انخراط البحث البلاغي ضمن سؤال منهاجي وفلسفي يتعلق بصياغة المبادئ والقوانين والمفاهيم الكلية المشتركة، المستمدة من منطق أرسطو وفلسفته وشعريته، والعمل على التدليل لها بالأمثلة العربية. حدث هذا - على نحو ما تظهره عناوين عدد من المؤلفات في علوم العربية - مع «أصول النحو»، «قواعد الشعر»، «عيار الشعر»، «الصناعتين»، «صناعة البديع»... إلخ. فقد أدرك المفكرون والفلاسفة العرب في بحثهم عن القوانين الكلية، خلال شروحهم وتلاخيصهم لكتب أرسطو وبخاصة كتابيّ فن الشعر والخطابة، وعملهم على التحول بمقولاته وأفكاره باتجاه إنزالها ودمجها في الثقافة العربية الإسلامية؛ أدركوا أن هذه القوانين الكلية هي عامة ومشتركة لجميع الأمم أو أكثرها، ولجميع المخاطبات بما في ذلك الخطاب التخييلي أو المحاكاتي. فهذه «مقالة في قوانين صناعة الشعراء» للفارابي، وهي قوانين كلية، يُنتفع بها في إحاطة العلم بصناعة الشعراء، أثبتها الحكيم أرسطو[2]، وهذا «فصل في

---

(1) محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص215، ويمكن الرجوع بالتفصيل إلى تحليل الجابري للنزعة البرهانية في المغرب والأندلس، ص201-215.

(2) أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، «مقالة في قوانين صناعة الشعراء»، ضمن كتاب: أرسطوطاليس، فن الشعر: مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد، ترجمة وشرح وتحقيق: عبد الرحمٰن بدوي، (دار الثقافة، بيروت، د.ت)، ص149-158.

أصناف الأغراض الكلية والمحاكيات الكلية التي للشعر»، لابن سينا[1]، وهذا ابن رشد يقوم بتلخيص ما في كتاب أرسطاطاليس في الشعر من القوانين الكلية المشتركة لجميع الأمم أو للأكثر، معلنًا أن ما أدركه العرب، أو بعبارته التي تكشف عن سعي باتجاه التوفيق بين الفكر الأرسطي والعربي: «... أن ما شعر به أهل لساننا من القوانين الشعرية، بالإضافة إلى ما في كتاب أرسطو وفي كتاب الخطابة، نزر يسير - كما يقوله أبو نصر. وليس يخفى عليك أيضا كيف ترجع تلك القوانين إلى هذه...» [2] بل يصل الأمر بالفارابي إلى أن يجعل افتقاد أرسطو لأصول وقوانين سابقة يبني عليها مبررًا لما تعانيه صناعة الخطابة وصناعة الشعر من عدم اكتمال أو عدم إحاطة عند أرسطو، ربما لم يتطلع إليها لهذا السبب[3].

كانت البلاغة/ البديع عند ابن البناء بحثًا في الكليات[4]، كما كان العلم لديه، والصناعة بالتالي، في حقيقتها استكمالًا للحقيقة البشرية وسعيًّا بها نحو

---

(1) ابن سينا (ت427هـ)، «فن الشعر من كتاب الشفاء»، ضمن كتاب: أرسطو، فن الشعر، ص167-171.

(2) ابن رشد (ت595هـ)، «تلخيص كتاب أرسطو طاليس في الشعر»، ضمن كتاب: أرسطو، فن الشعر، ص250، ويكرر ابن رشد أكثر من مرة (ص201، 207، 250) بأن ما ذكره أرسطو في كتابه فن الشعر من الأقاويل المشتركة لجميع أصناف الشعر هو من الأمور المشتركة لجميع الأمم أو لأكثرها، وانظر تناولًا للصعوبات والإجراءات المتعلقة بقراءة ابن رشد وغيره من الفلاسفة المسلمين لفن الشعر لأرسطو في: محمد العمري، «تخليص الكليات في قراءة فن الشعر»، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س1، ع8، أبريل 1998م)، ص101-115.

(3) يعلن الفارابي في مقالته في قوانين الشعر أنه لا يقصد إلى استيفاء جميع ما يُحتاج إليه في هذه الصناعة؛ لأن الحكيم أرسطو نفسه لم يكمل القول في ذلك، إذ لم تتقدمه أصول وقوانين يبني عليها، وهو (أي الفارابي) بدوره لن يسعى لذلك، يقول: «... ولو رمنا إتمام/ الصناعة التي لم يرم الحكيم إتمامها، مع فضله وبراعته، لكان ذلك مما لا يليق بنا، فالأولى بنا أن نومئ إلى ما يحضرنا من القوانين والأمثلة والأقاويل التي يُنتفع بها في هذه الصناعة...»: «مقالة في قوانين صناعة الشعراء»، ص149، 150.

(4) لعباس أرحيلة مقال بهذا العنوان: عباس أرحيلة، «ابن البناء والبحث عن كليات للبلاغة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (جامعة القاضي عياض، مراكش، ع8، 1992م)، ص254-262.

الكمال/ التمام، إذ هي بطبيعتها القاصرة في حاجة إلى أمور كلية تُعد ضوابط للنظر في مراتب الإدراك البشري الثلاثة: مرتبة الحس، مرتبة الخيال، ومرتبة العقل. هذه الأمور الكلية أو الكليات، فيما يرى ابن البناء، لا تكون بالتعلم أو تستفاد من كتاب أو من الاستدلال، بل هي مركوزة في الفطرة، تتمتع بالبداهة[1]. ومن هنا كان البحث في الكليات، والعمل على تقريبها، واختصارها، وضبطها من جانب ابن البناء - هو في حقيقته ضبط وتقنين وتحكم في عمليات إنتاج المعنى وفهمه وتأويله في المخاطبات كلها، بما يحقق ما يمكن تسميته «وحدة الفهم الإسلامي» - امتدادًا للفهم الكلي الإنساني المشار إليه في أقوال الفلاسفة المسلمين سابقًا - على نحو يكون فيه توحيد لكلمة الأمة وزيادة لقوتها/ مُنَّتها عبر خطاب يفي بأغراضه ووظائفه في الحياة العامة، وفي أمور العقيدة من خلال فهم أو تأويل صحيح للقرآن والسنة. «.. فغرضي أن أقرب في هذا الكتاب من أصول صناعة البديع،/ ومن أساليبها البلاغية ووجوه التفريع، تقريبًا غير مُخِلّ، وتأليفًا غير مُمِلّ... ومنفعته في زيادة المُنَّة، وفهم الكتاب والسُّنة...»[2] وفي ذلك إقصاء للممكنات، ونفي لأي تجاوز أو خروج محتمل أو إطاحة بالنسق المقترح، ومن ثَمَّ لا مجال للاختلافات، أو الاحتمالات، إلا باعتبارات من داخل الكليات. فلما كانت كل صناعة لها مبادئ، كان من الواجب على الناظر في تلك الصناعة

(1) يرى ابن البناء: «إن استكمال الإنسان في اعتقاداته، وأعماله، وأخلاقه، إنما هو بالعلم؛ لأنه روح الحياة. إن الحقيقة البشرية لما كانت قاصرة عن الكمال، احتاجت إلى الاستكمال = ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾». «شرح رسالة الكليات»، ضمن كتاب: من تراث ابن البناء المراكشي، تحقيق: عمر أوكان، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1995م)، ص29، 30. ثم يتابع ابن البناء في رسالته (ص29-70) شرح الأمور الكلية التي تُستكمل بها الحقيقة البشرية، وتُعد ضوابط للنظر في مراتب الإدراك البشري.

(2) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص68، 69، ويشير محمد مفتاح إلى أن أهداف ابن البناء من تأليفه لكتابه الروض المريع «... تتضافر لصياغة قوانين تأويلية تعصم من القول في كتاب الله وسُنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغير علم، وتجنب الأمة معرة الفرقة والتشرذم...»: محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص43.

- وفقًا لعبارة ابن رشد - أن يسلم مبادئها، ولا يتعرض لها بنفي ولا إبطال، أو كما يقول ابن البناء بشأن البلاغة أو صناعة البديع: «... يختلف أهل هذه الصناعة في الأمثلة الجزئية، فيضعها بعضهم في قسم، ويضعها آخرون في قسم آخر. كما يختلفون أيضًا في أسامي الأقسام وفي عددها وفي تفاصيلها... وليس ذلك مخلًا بالصناعة... فلا يضر الاختلاف في إدراجها تحت أي كلي كان، ولا تسميتها بأي اسم كان...»[1]، وهو ما يستتبع حصر الجزئيات، أي الأمثلة والشواهد لاسيما الشعرية، وظيفيًّا في بيان الشكل أو المصطلح البلاغي، أي في كونها مجرد استدلالات لا تمثل تقاطعاتها وتداخلها مجالًا خصبًا للتأويل، ولا تعني بتكراريتها أكثر من جاهزيتها، ومن ثَمَّ فهي تأتي كثيرًا غير منسوبة إلى قائليها؛ هذا إلى جانب إقرار ابن البناء بوقوع الاشتراك والترادف في كثير من أسماء الصور الجزئية/ المصطلحات في ظل أخذ أهل الصناعة بإجراء الاستقراء بحسب اعتبار كل واضع لصفات مشتركة لتلك الصور الجزئية، ولما يختاره من تسميات. هذه الأمثلة والصور الجزئية التي يتفق ابن البناء في كثير منها مع سابقيه من البلاغيين تمثل عناصر في نسق بلاغي سائد ومهيمن لم يشأ ابن البناء أن يستعيده أو يذكِّر به - وإن رجع إلى جانب من تاريخه السابق من خلال إشارات إلى: سِرّ الفصاحة، النكت في إعجاز القرآن، الصناعتين، العمدة، البيان والتبيين، كتاب البديع، حلية المحاضرة، وإلى كثير مما ورد بها من شواهد[2] - لتطلعه إلى تجاوزه وتأسيس نسق بلاغي مغاير استنادًا إلى تصور كلي معضود

(1) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص173، وانظر عبارة ابن رشد حول ضرورة التزام الناظر في صناعة من الصناعات لمبادئها، دون نفي لها أو إبطال: ابن رشد (ت595هـ)، تهافت التهافت، تحقيق: سليمان دنيا، (دار المعارف، القاهرة، ط3؛ 1981م)، القسم الثاني، ص791.

(2) راجع حول اتفاق ابن البناء مع سابقيه من البلاغيين في كثير من الشواهد والصور الجزئية والمفاهيم: محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص43 وما بعدها؛ سارة مجدي، المصطلح البلاغي في كتاب: الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي، (رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2015م)، ص78 وما بعدها، ص134 وما بعدها.

بمقولات منطقية ورياضية، بما يؤكد مجددًا الطابع العام الإنساني أو الكوني لنسقه، ويسمح بإعادة قراءته - في تشابهاته واختلافاته - ضمن الدرس البلاغي المعاصر الذي هو في حقيقته «... تطوير للتراث البلاغي والشعري والمنطقي الموروث من اليونان والرومان والعرب، ولما دار حول هذا التراث من شروح وهوامش...»[1]؛ وفي إطار الإبستيمولوجيا المعاصرة بانفتاحها وتنوعها، من أجل بناء نظرية عربية معاصرة لها فضاءها المعرفي الذي يشكله الانفتاح على العلوم والنظريات المستحدثة، والارتباط بالواقع العربي: الثقافي والأدبي وإشكالياته ومتطلباته وإنجازاته وصياغاته، إلى جانب الفهم الموضوعي والمعقول للتراث.

ويتجه ابن البناء، خلافًا لسابقيه من البلاغيين، إلى إدراج الصور الجزئية تحت كليات عامة، مما استدعي قيامه بعملية تصنيف موسعة تعتمد الآليات المنطقية والرياضية مثل: التجنيس، التقسيم، النسبة أو التناسب؛ لينتهي إلى تحديد شامل لتلك الصور، أو بالأحرى محاصرتها، وبالتالي وضع ضوابط لإنتاج المعنى، ومحاصرة طرقه وآليات تأويله، والسيطرة عليه؛ دفعًا لأي فهم أو تأويل يثير خلافًا وتفرقًا أو التباسًا أو تعددًا أو شططًا، كذلك الذي أنتجته صياغة الأنساق البلاغية السابقة عليه، باعتمادها استقراء وتصنيفًا غير مبنيين على مبادئ كلية عامة.

وينطلق ابن البناء في تأسيسه لكلياته وقوانينه البلاغية العامة من فهمه لصناعة البديع/ البلاغة بوصفها صناعة القول ودلالته على المعنى المقصود، بعبارة يسهل بها حصوله في النفس متمكنًا من الغرض المقصود[2]. فهي صناعة

---

(1) محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص57.

(2) يحدد ابن البناء صناعة البديع بأنها «... ترجع إلى صناعة القول ودلالته على المعنى المقصود...». (الروض المريع، ص88.)؛ أما البلاغة عنده فهي: «... أن يُعبَّرَ عن المعنى المطلوب عبارة يسهل بها حصوله في النفس متمكنًا من الغرض المقصود...». (الروض المريع، ص87).

عمادها الدلالة بالقول/ اللفظ على القصد أو الغرض، أي اعتبار العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو الدال والمدلول، فضلًا عن اعتبار كل طرف في ذاته: مفردًا ومركبًا، اشتقاقًا وتركيبًا... إلخ، حيث «... يُعتبر اللفظ بالنسبة إلى المعنى من جهة دلالته عليه، ويُعتبر المعنى بالنسبة إلى اللفظ من جهة ما هو مدلول اللفظ. وهذان الاعتباران من جهة الارتباط يتقدم عليهما بالضرورة اعتبار كل واحد منهما في نفسه، إذ الارتباط بينهما بنسبة متأخرة عن ذاتيهما في الوجود...»[1].

هذه الاعتبارات المتداولة في أوساط الأصوليين والمتكلمين والفلاسفة والبلاغيين، وما تخضع له من تقسيمات: أقسام دلالة اللفظ على المعنى من جهة أصل الوضع: المطابقة والتضمن واللزوم، ومن جهة التخاطب: دلالة المنطوق ودلالة المفهوم ودلالة المعقول؛ وأقسام كل قسم من أقسام اللفظ باعتبار كل قسم من أقسام المعنى: لفظ مفرد يدل على معنى مفرد، ولفظ مفرد يدل على معنى مركب، ولفظ مركب يدل على معنى مفرد، ولفظ مركب يدل على معنى مركب؛ وأقسام المركب معنى: تركيب تقييد واشتراط، تركيب طلب، التنبيه، الإخبار الذي ينقسم إلى: جازم وغير جازم، كما ينقسم من جهة العقل إلى: واجب أو ممتنع أو ممكن، والممكن ينقسم إلى: ما وقع، ما لا يقع، ما سيقع قطعًا، ما يُقدَّر واقعًا، ما هو مجهول الحال في علمنا؛ وأقسام المعاني: من حيث هي في الأذهان فقط، أو في الأعيان خارج النفس، أو من حيث هي حقائق فقط، لا بالنسبة إلى ذهن ولا إلى خارج عنه[2]؛ كل هذه الاعتبارات وتقسيماتها أفضت بابن البناء إلى كليتين تستوعبان صناعة البديع بقوانينها وصورها الجزئية، وهما: أقسام اللفظ من جهة

---

(1) ابن البناء المراكشي، الروض المريع، ص75.

(2) انظر حول اعتبارات تقسيم اللفظ والمعنى عند ابن البناء المراكشي، وعند غيره من المناطقة والأصوليين والفلاسفة والبلاغيين أمثال: ابن سينا، الغزالي (ت505هـ)، الرازي (ت606هـ)، السكاكي، حازم القرطاجني، السجلماسي (ت730هـ): ابن البناء، الروض المريع، ص75-78، سارة مجدي، المصطلح البلاغي، ص37-44.

دلالته على المعنى، وأقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود. متفاديًا بذلك استقلال اللفظ عن المعنى، والتباس الغرض بالمعنى، وإمكانية استخلاص الغرض من دون عمليات تفسيرية من قبيل التحليل والمقارنة والاستبدال. وأولى هاتين الكليتين تختص بشكل القول أو الخطاب أو المخاطبات - أو ما يمكن أن يسمى شكل التعبير بمصطلحات هيلمسليف L. Hjelmslev أي طرق تنظيم عناصر اللغة وتشكلها في الخطاب أو ما يشبه البنية العليا المتعلقة بشكل الخطاب[1] - متجلية في مقولات أو قوانين تتعلق بالاختزال

(1) يتحدث هيلمسليف L، Hjelmslev عن مستويين لسانيين هما: التعبير expression والمحتوى content، مأخوذين من نموذج دي سوسير Ferdinand de Saussure: الدال signifier والمدلول signified، واللذين لا يتحقق تفاهم بدونهما؛ مع إضافة عنصريّ المادة substance والشكل formلكل منهما، بحيث يكون لكل من التعبير والمحتوى مادة وشكل، فتكون المحصلة نسقًا مكونًا من أربعة أبعاد لكل منها دلالته المحتملة: مادة التعبير وشكله، ومادة المحتوى وشكله؛ تفاديًا لتمايز الشكل واستقلاله عن المحتوى، والتباس المحتوى بالمعنى، واعتبار الشكل في ذاته فارغًا من المعنى، وإمكانية استخلاص المعنى من دون سيرورة تفسيرية فاعلة، فالجانب الصوتي الفيزيقي من اللغة هو مادة التعبير المشتركة في كل اللغات الطبيعية، والطرق الخاصة لانتظامها وتشكلها واستعمالها في كل لغة هي شكل التعبير؛ أما الواقع المعيش في ذاته: الأشياء، البشر، الموضوعات، مجمل العالم الخارجي فهو مادة المحتوى، في حين أن تصور هذا الواقع يمثل شكل المحتوى، وبناء على ذلك تكون العلامة اللغوية هي الوحدة المتشكلة من شكل التعبير وشكل المحتوى، وتكون العلاقة بينهما هي ما تحدد دلالة العلامة ووظيفتها، ففي حالة الدلالة الوضعية تكون المطابقة بين التعبير والمحتوى، أما الدلالة غير الوضعية فهي التي تتحقق من خلال نظام من الدوال والمدلولات المتعاضدة، يتكون صعيده أو مستواه التعبيري من علامات النظام الوضعي الأول، في حين يتجلى محتواه في الأيديولوجيا العامة المتشربة للثقافة والمعرفة والتاريخ، راجع حول نظرية اللغة والعلامة عند هيلمسليف:

- لويس هيلمسليف، حول مبادئ نظرية اللغة، ترجمة: جمال بلعربي، (دار الأمان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، الرباط - الجزائر - بيروت، ط1؛ 2018م)، ص58-72، 125-138.
- رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة: محمد البكري، (دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1986م)، ص135، 140. =

ومقابله: أي الإطالة أو الإطناب، أوردها ابن البناء تحت تسميات: الإيجاز والاختصار، الإكثار، التكرير (الذي يمكن أن يُدرج ضمن الإكثار)؛ بينما تختص الكلية الثانية بشكل المحتوىٰ أو الأبنية الكبرىٰ في الخطاب، أي بالقوانين التي تحكم العلاقات بين الكائنات والكيانات، التي يتشكل بها الغرض المقصود من الخطاب ويتجلىٰ محتواه أو مضمونه. وهذه القوانين كما يوردها ابن البناء هي: الخروج من شيء إلىٰ شيء، تشبيه شيء بشيء، تبديل شيء بشيء. تفصيل شيء بشيء. ومدار هذه القوانين هو العلاقة أو النسبة بين شيئين أو طرفين، التي تتيح انتقالًا أو خروجًا من أحدهما إلىٰ الآخر، أو تشبيهه، أو تبديله، أو تفصيله بالآخر. هذه العمليات - إلىٰ جانب عمليتيّ الاختزال والإطناب - بما هي قوانين تفسيرية وتصنيفية لطرق إنتاج الأشكال البلاغية التي تتجلىٰ فيها الأغراض، تلتقي مع تصنيفات الأشكال وتأثيراتها المرتبطة بتقديم المعلومات عند بيريلمان: الاختيار، الحضور المضاعف، الاتصال بالمتلقي؛ كما تلتقي مع العمليات المقترحة من جانب جماعة مو، وفان دايك: الإضافة، الحذف، القلب، الاستبدال[1]. وقد أراد ابن البناء لقوانينه أن تكون شاملة وكلية، تحكم الكائن والمحتمل من أشكال القول والمعنىٰ، وتقدم في ذلك تفسيرًا منطقيًّا لم يألفه البلاغيون كثيرًا؛ أما ما لا يخضع لهذه القوانين فهو محكوم عليه بالفساد. فأقوال من قبيل: «مَناخِر البدر»، «ماء المَلام»، «حَلْواء البنين»، «كَعْب الوِصال» الواردة

= وحول المقصود بالأبنية العليا والأبنية الدلالية الكبرىٰ للنص، وكيف أن الأولىٰ تتصل بشكله، بينما تتصل الثانية بمضمونه، وإن كان المعول في المفهومين هو اعتبار النص كله أو أجزاء كبيرة منه، ومن هنا جاء وصفهما بالشمولية، غير أن مقولات ابن البناء بخصوص الإيجاز والاختصار، الإكثار، التكرير قابلة للتوسيع والامتداد، بحيث ينتقل العمل بها من حدود الجملة/ الجمل إلىٰ النص، ذلك الانتقال الذي لم يتم الاشتغال به إلا مع تطور المعرفة اللسانية والنقدية؛ حول ما سبق انظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص221 وما بعدها.

(1) راجع تصنيفات الأشكال البلاغية عند بيريلمان، وجماعة مو، وفان دايك: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص203، 207 وما بعدها.

شعرًا - هي استعارات فاسدة؛ لمجيئها غير متناسِبة، أي لا مناسَبة بين طرفيها، في حين أن جميع الاستعارات، وفق قوانين ابن البناء في النسبة أو العلاقة، إنما هي إبدالات في المتناسبة. «والأشياء المتناسبة إذا بُدِّلت تبقىٰ متناسبة، فتكون نسبة الأول للثالث، كنسبة الثاني للرابع. وكذلك إذا رُكِّبت أو فُصِّلت أو عُكِست تبقىٰ متناسبة؛ ولذلك يدخلها الإبدال والحذف...»[1]، وهكذا يكون صحيح الإبدال في المتناسبة كذلك الذي في: نسبة الإيمان إلىٰ الكفر كالنور إلىٰ الظلمة:

(1) الإيمان : (2) الكفر

(3) النور : (4) الظلمة

والإبدالات المحتملة والمقبولة إذن: الإيمان نور، الكفر ظلمة، نور الإيمان، ظلمة الكفر. ونظير ذلك قول ابن المعتز:

غِـلالَةُ خَـــدِّهِ صُـــبِغَتْ بِوَرْدٍ وَنونُ الصُّـــدْغ مُعجَمَةٌ بِخـــالِ

«ونسبة خده إلىٰ حُمْرته كنسبة الغلالة إلىٰ صبغها بالورد، ونسبة صدغه إلىٰ خاله كنسبة النون إلىٰ النقطة التي تُعْجمها. فأُبْدِل ورُكِّب التبديل في النسبة»[2]. ووفق هذا التبديل في النسبة لم تأتِ تلك الأقوال الاستعارية الفاسدة، كما أنها لم تتبع، فيما وقع فيها من حذف، الصور الممكنة للإبدال[3]. وإن كان ابن البناء نفسه يعترف بأن التبديل لا يستلزم بالضرورة دائمًا حضور نسبة، أي لا يكون ناتجًا عن تناسب. وهو ما قد يقلل من اتهام ابن البناء بالتعسف في إدراج الجزئيات وإخضاعها لهذا القانون أو ذاك من قوانينه الكلية. فربما يعود

(1) ابن البناء، الروض المريع، ص106، وانظر الإبدال في الاستعارة: ص115.
(2) ابن البناء، الروض المريع، ص115.
(3) انظر في احتمالات الحذف في الإبدال: ابن البناء، الروض المريع، ص143 وما بعدها.

الاعتراف من جانبه إلى إدراك لصعوبة «... أن تحيط اللغة الاصطناعية: المنطقية والرياضية بكل التعابير للغة الطبيعية»[1].

*

كان لابن البناء مشروعه البلاغي الخاص الذي يختلف عن نموذج السكاكي، وهو في ذلك يمثل مرحلة من مراحل تطور البلاغة العربية، فلم ينقطع اتصاله بالتراث المشترك بينه وبين السكاكي - مع حصول اختلاف في مصادريهما، في الوقت الذي كان فيه استجابة لمتطلبات عصره واحتياجاته، حيث ارتبط ابن البناء بالسياق الفكري والثقافي العام السائد في بيئته وعصره، فكان هدفه من مشروعه أن يجعل من البلاغة علمًا بالمعنى البرهاني، لتلحق في ذلك بالعلوم الطبيعية أو الصناعية في بحثها عن القوانين العامة الكلية والشاملة، وإنتاجها معرفة صحيحة يقينية. وهو ما يتحقق في البلاغة بإيجاد كليات ومعايير عامة تضم الظواهر الجزئية، وتعد نوعًا من تفسيرها أو تعليلها منطقيًّا، تهدف إلى إنتاج المعنى الصحيح وبناء الحقيقة، بدلًا من أن تكون عرضًا للصور والأمثلة، وتكهنًا بالقصود والمرادات التي هي أمور نفسية لا تخضع للمعرفة العقلانية والسببية.

غير أن مشروع ابن البناء، مع تميزه عن مشاريع غيره من البلاغيين ونماذجهم، لا يشكل نسقًا جديدًا بالمعنى الدقيق، ليس لما يحمله بداخله من طبقات وروابط بالقديم السائد (ما قبل - السكاكي)، سواء كانت هذه الرواسب أو الارتباطات والتشابهات، وخاصة فيما يتعلق بالأمثلة والصور الجزئية، تمثل إقرارًا أو تبريرًا لاشعوريًّا بسطوة النسق السائد، أو تنتمي إلى ما يسمى بعالم السيميولاكر Simulacre الذي يحكمه دوران الأشياء/الأمثلة وعودتها وتكرارها

(1) محمد مفتاح، التلقي والتأويل، ص51.

واستنساخها دون أن تغدو تماثلًا تامًا أو نُسَخًا مطابقة للأصل، إذ هو تشابه نتيجة التصرف في النسق أو العمل به، أو بالأحرىٰ «... نتيجة عمل النسق ونشاطه كمعلول ومفعول، لا كعلة وشرط...»[1]؛ ولا يشكل المشروع جديدًا لأن ما يقدمه ابن البناء من فروض تفسيرية لا يذهب به بعيدًا باتجاه بناء عالم مغاير؛ ولكن بالأحرىٰ لأن ما قام به ابن البناء من إحلال للنسق البرهاني الرياضي محل النسق البياني الكلامي، متسقًا مع ثقافة عصره ومتطلباته، لم ينجُ هو الآخر من صياغة معيارية: ثابتة ومتعالية للبلاغة، بل لعلها أكثر صرامة وتحكمًا، استبدلت بمتعاليات الأشكال والصور البلاغية متعاليات الكليات والقوانين العامة، علىٰ نحو تبدو أنها إعادة إنتاج لأيديولوجيا قديمة متوارثة تتستر وراء هاجس المغايرة، أو هي محاولة لتحديث الفكر البلاغي تسللت إليها الروح ذاتها التي شكلت السائد والمهيمن. فصياغة ابن البناء هي الأخرىٰ تصطنع سلطة مرجعية، وهي سلطة العقل، تعلو علىٰ الواقع أو المنجز المحتمل، فتصادر علىٰ أية ممكنات أو احتمالات أو اختلافات خارجها، يمكن أن تكون نتاجًا لتنوع التجارب والممارسات، والسياقات التاريخية والحضارية، والقيم الاجتماعية والأيديولوجية. إنها تكريس لوجود السائد وهيمنته، ولدعوىٰ الالتزام بنموذج أمثل في القول/ الخطاب، وفي الحياة، عبر وسائل محددة ومقبولة ومقررة، فلا مجال إذن في مثل هذه الصياغات للحديث عن بناءات جديدة أو بدائل، بل عن إبدالات وتحولات تم الاعتراف بقيمتها الشكلية تاريخيًّا، في

(1) عالم السيميولاكر Simulacre عالم يحكمه الاستنساخ والعود الأبدي، لا وجود فيه للشيء إلا في عودته، من حيث هو نسخة من نسخ لا متناهية، ولكنها نسخة لا أصل لها، نسخة مشوهة منقوصة، وهو عالم يتنافىٰ مع تقدم الزمان، ويفترض دورانه وعودته، ولا وجود فيه للشيء إلا في عودته، ولا حضور له إلا بنظائره وبدائله، إنه عالم تصبح فيه الهوية تكرارًا، تتصدع فيه الذات، وتنهار فيه الذاتية: عبدالسلام بنعبد العالي، أسس الفكر الفلسفي المعاصر- مجاوزة الميتافيزيقيا، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط2؛ 2000م)، ص103-105.

مقابل تهميش قيمتها المعرفية والعملية أو التطبيقية - على الأقل على المستوى البلاغي، ولم تخلُ مع ذلك، وربما نتيجة له، من إثارة إشكالات وتساؤلات منهجية، ومن إحداث ارتباك وغرابة وتشوه لطبيعة علاقتها بالموروث البلاغي لاسيما في صيغته السكاكية.

على أن ابن البناء في تصوره الكلي للبلاغة، الذي لا تخفى صلته العميقة بالفكر اليوناني: المنطقي والرياضي، ولا بتراثه البلاغي العربي: مصطلحات ومفاهيم وشواهد - كان يتطلع، انطلاقًا من الوعي بأزمة البلاغة العربية وإشكالياتها، إلى بناء واقع جديد للبلاغة، هو ذاته مستقبلها، استجابة لمتغيرات لحظته الحضارية بأبعادها الأيديولوجية والثقافية؛ بناء يشكل تحولًا كيفيًّا، لا تراكميًّا أو كميًّا، في النسق البلاغي السائد، دونما نقد أو قدح. إنه اتخاذ لموقف ما من السائد وسلطته التاريخية، يسعى إلى أن يكون صياغة بديلة لسابقه أو انفصالًا عنه، دون أن يدعي أنه قطيعة معرفية مع المواضعات العلمية المؤسسة للثقافة العربية الإسلامية بعامة، ودون أن يتخلى عن رغبة الاختلاف معها. جاء هذا الموقف في ظل تراجع الوظيفة الإقناعية الحجاجية للبلاغة في عصره والعصور المتأخرة. الأمر الذي يؤكد ضرورة انفتاح النسق البلاغي عند ابن البناء، وقابليته للتغير والتنازل عن كليته وتعاليه وثباته، والقبول بالتنوع اللانهائي للخطابات ووظائفها وأشكالها، وبأهمية استعادة البلاغة لوظيفتها الحجاجية التي لم يعمد ابن البناء إلى إبرازها، حيث يتراجع البعد الحجاجي في مشروعه، كما هو الحال مع السجلماسي (ت730هـ) صاحب المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أمام النزوع نحو كليات الصناعة، وما تقتضيه من تأسيس منطق التوافق والائتلاف الذي ليس بحاجة إلى التفاوض، ولا يعترف بالمتغير والاحتمالي والذاتي؛ مما يقلل والحالة هذه من إمكانات الانطلاق منهما نحو تحديث البلاغة. ذلك أن الفعل البلاغي هو في حقيقته فعل تداولي ينهض

على اختلاف الآراء وتعارضها داخل الخطاب الطبيعي للغة بمنطقها الداخلي وإمكاناتها الاستدلالية والبلاغية والجمالية التي تشكل منظورًا للحقيقة، حيث تصاغ عبرها الأفكار والتصورات وآفاق التواصل، ويُمارس فعل الإقناع، وهو ما يجعل من الفعل البلاغي فعلًا حجاجيًّا لا تكون البلاغة في غيابه أو إقصائه «... سوى مجرد تقنية بسيطة للتواصل. وهذا ما أدي إلى انحطاط البلاغة القديمة، وتحولها التدريجي من تقنية للإقناع، إلى بلاغة للصور، بلاغة للتحسين، وفي أحسن الأحوال بلاغة أدبية خالصة»[1]؛ أي بلاغة شكلية محضة، تكف فيها الأشكال البلاغية عن أن تكون بناءات لغوية وخطابية تنهض بوظيفتها الإقناعية/ الحجاجية والتأثيرية، ويكون لها فعاليتها الاجتماعية، بما هي أشكال تمثيلية للواقع، وتأويلات للذات والحقيقة والتاريخ، مما يؤكد ضرورة إدراج المكون الحجاجي التداولي في أي مشروع لتحديث البلاغة، بما في ذلك البلاغة

---

(1) Chaim Perelman (1977), The Realm of Rhetoric، trans، William Kluback، (University of Notre Dame Press, Notre Dame, 2008), p152)، ومن الجدير بالذكر أنه مع تدهور شأن الخطابة، بفقدان دورها الإقناعي، والذهاب بتنوع مقاماتها، انحسرت البلاغة في الصور والوجوه البلاغية، أي الأسلوب، وغدت أكثر ارتباطًا بالأدب، وبخاصة الشعر، بل مساوية له فيما يسميه فاسيلي فلورسكو بـ«أدبنة البلاغة» Literaturization of Rhetoric، وفقدت بالتالي من مقوماتها ما كان يجعلها بلاغة عامة، وصارت علمًا للفصاحة أو المحسنات والصور، أو مجرد نظرية في الاستعارة بوصفها النموذج الأمثل للانزياح الذي يمثل جوهر الوجوه البلاغية، وللمزيد حول اختزال البلاغة وتساوقها مع الأدب، زمن تراجع مكانة الخطابة في الحياة العامة؛ نتيجة انهيار الديمقراطيات القديمة، وغياب الحرية - يمكن الرجوع إلى: عبد الكبير الشرقاوي، «مقدمة...» كتاب: البلاغة القديمة لرولان بارت، ص18-20، وعن المصير الذي آلت إليه البلاغة خلال العشرين قرنًا، يقول تودوروف وديكرو: «... مرت البلاغة بعدد من التحولات الجوهرية: فقد فقدت بعدها التداولي المباشر، ولم تعد تعليمًا للإقناع بقدر ما أصبحت تدريبًا على إنتاج خطاب «جميل»...».

Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan (1979), Encyclopedia Dictionary of the Sciences of Language، Trans، Catherine Porter، (Johns Hopkins Unversity Press, Baltimore-London, 1994), p ،74،

العربية، وعدم اختزالها في المحسنات وصور الأسلوب، وبمعزل عن تأثيراتها ووظائفها من إقناع وإمتاع وتأثير. فما يسوِّغ قيام بلاغة عامة هو تقاطع الحجاجي والأسلوبي، الإقناعي والتخييلي، التداولي والشعري. ولعل هذا ما جعل البلاغة المعاصرة، في نوع من استعادة الماضي، تأخذ مسارات متعددة ما بين: بلاغة شعرية تخيلية، وبلاغة حجاجية وخطابية؛ ودفع بها إلى أن تنحول من الانشغال بالقواعد والمعايير إلى الظواهر التي هي «... وليدة تصور للذات التي تتمثل العالم وتصوغه وفقا لقوانينها الذاتية...»[1]، فتنظر إلى اللغة من خلال أفعالها، وباعتبار مقام الخطاب؛ وتتجه إلى تحليل النصوص بمختلف أجناسها، استنادًا إلى امتداد البلاغة تاريخيًّا إلى نصوص مختلفة: خطب، رسائل، أشعار، أحاديث، أُنتجت حسب قواعدها ومقولاتها، بما يتيح لها تأويل هذه النصوص وكشف مقصديتها. ومن خلال هذه الوظيفة الجديدة تعيد البلاغة بناء نفسها، وتضمن بقاءها حية، ليس فقط باستمرار تلك النصوص التي ارتبطت بها تاريخيًّا، مع تعددها، بل أيضًا بارتباطها بالخطاب، كل خطاب، بوصفه أثرًا، أو فعلًا أو فعالية.

البلاغة إذن هي فعل اللغة في الخطاب وبالخطاب، وهي بذلك تقيم ترابطًا بين اللغة وأفعالها، بين الخطاب والفعل. هذا الفعل البلاغي أو الوظيفة البلاغية للخطاب لا تقف عند حد التأثير والإمتاع، ولكنها تمتد إلى العمل بالخطاب: بتغيير اعتقادات وتشكيل آراء واتخاذ مواقف، مرورًا بتحقق درجات من الفهم والمعرفة. إن البلاغة في حقيقتها هي فعل اللغة وقوتها وتأثيرها، هي تحويل الخطاب إلى فعل، أي الانتقال به من مسكن معزول للغة منغلقة على ذاتها وتشكيلها الأسلوبي، إلى فضاء يجمع الخطيب والمستمع، المؤلف ومتلقيه، انطلاقًا من حالة فهم، أي إن تحول الخطاب إلى فعل يكون عبر الفهم، فهم النص الذي

(1) عبد العزيز بومسهولى، «أسس ميتافيزيقا البلاغة...»، ص119.

هو، كما يقول جادامير، «... تطبيقه على أنفسنا بالأساس...»[1]، وهو ما لا يتأتي بمجرد تعيين شروط وجوده، بل بالتماهي مع دلالاته ومقاصده وفعاليته التاريخية. تتجه البلاغة الجديدة والمعاصرة إذن إلى تحليل النصوص والخطابات بدل إنتاجها وحصرها في مقامات وأساليب محددة وفق التصور القديم، وهي بهذا تتبع مسار الخطاب في تحوله نحو الفعل والتأثير، وتعيد بناء النص انطلاقًا من فهم فعاليته اللغوية ومقصديته التداولية. وعندئذ تتوجه البلاغة بجهازها التصنيفي، لا إلى إنتاج معرفة علمية منضبطة بالوجوه والصور والتقنيات، أو إلى صياغة نماذج بلاغية وقوانين عامة كلية للخطاب، بل إلى وصف مختلف أنواع الخطابات والنصوص: أنساقها المعرفية، بنياتها، أنماطها، خصائصها الجمالية والأيديولوجية، في ارتباطها بآثارها أو تأثيراتها ووظائفها الممكنة. فهي لا تتخلى عن كونها علمًا يدعي امتلاكه لقوانينه المنتجة لنوع من المعرفة، وأن ما يصل إليه عبر هذه القوانين والإجراءات هو حقيقة محتملة ومتغيرة؛ الأمر الذي جعل منها بلاغة علمية: تفسيرية تأويلية، لا تنفصل عن تاريخية النصوص وسياقاتها، وعن أيديولوجيا مؤلفيها، وعن استجابات متلقيها ومؤوليها، فتنهض على الاحتمالات والممكنات القرائية، لا على التمثلات النمطية والبناءات الثابتة؛ مما عمَّق بالتالي من مباينتها المنهجية، إلى جانب المفارقة التاريخية، مع البلاغة القديمة على الرغم من استعادتها لكثير من مفاهيمها[2].

(1) عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة، ص55، ويحدد ريكور الفهم في تميزه عن التفسير أو الشرح بأن التفسير هو تعيين شروط ظاهرة ما، في حين أن الفهم هو الذي به يتمكن العارف من التماهي مع الدلالات المقصدية، الجوهرية الأساسية للفعالية التاريخية، العينية لإنسان ما: أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، (منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط2؛ 2001م)، مج1، ص193.

(2) مؤخرًا كان العمل على تأسيس بلاغة جديدة أو معاصرة تكون توظيفًا للبلاغة القديمة وتجاوزًا لها في الوقت نفسه، ولذلك أسبابه المتعددة، يأتي في مقدمتها تطور المعرفة اللسانية، لاسيما فيما يتعلق بتأكيد النظر إلى اللغة بوصفها أداة للتواصل الإنساني، والذي يشكل جوهر البلاغة، =

كانت المفارقة التاريخية والمنهجية بين البلاغة المعاصرة والبلاغة القديمة والكلاسيكية بتصورها المعياري المرتبط بالكليات العامة والأشكال المجردة، والذي يقف دون مقاربة ما هو خاص وفردي ونوعي في الخطاب، ودون حداثة الأشكال التعبيرية في علاقاتها الجدلية مع الواقع المعاصر؛ كانت هذه المفارقة وراء الدعوة إلى استحالة تجاوز الاختلافات، وإمكانية إحياء البلاغة القديمة وتجديدها، أو توسيع مجالها وانفتاحه، وإحداث تغيير جذري في منهجيتها، حتى تستوعب الخطابات والأشكال التعبيرية بتعددها وتنوع أجناسها، ووظائفها، وارتباطها بمتغيرات الواقع. فالبلاغة القديمة موضوع تاريخي له نسقه الأيديولوجي والجمالي الخاص، وهو أشبه ما يكون «... بنظرية للخطاب ما قبل علمية، متأثرة بالسياق الثقافي الذي تطورت ضمنه»[1]. فلا مجال إذن لاستعادته وإحيائه واستكماله؛ إذ تأتي هذه المحاولة ضد حركة التاريخ وتطور الفكر ومظاهر الحياة وتحول الأنساق المعرفية، وتسعى إلى تحيين منجز الماضي بقضاياه ومضامينه الأيديولوجية في الحاضر والمستقبل. إنها أسيرة تصور للتراث، يضفي عليه القداسة والإطلاق واللازمنية، وينزع عنه طابع النسبية والتاريخية، في

= وكذلك تزايد الاهتمام بالخطاب بوصفه كلًا، وتحليل وحداته، من جانب نظريات تحليل الخطاب والسيميائيات، وهي اهتمامات وانشغالات كانت تمثل مجال عمل البلاغة القديمة وتصنيفاتها، وكذلك أيضا تطور النظرية النقدية المواكب لتطور الأشكال الأدبية، وما تطرحه من إشكاليات متجددة، وشروط قرائية خاصة، وما صاحبها من مفاهيم الكتابة والنص وغيرها مما يتعلق بالوعي الجمالي للغة، في مقابل تباين المواقف حول الوظائف الأيديولوجية والاجتماعية للغة الأدب، راجع فيما سبق: هنري بليث، البلاغة والأسلوبية - نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة: محمد العمري، (منشورات دراسات سال، الدار البيضاء، ط1؛ 1989م)، ص15 ومابعدها.

(1) عبد الكبير الشرقاوي، «مقدمة..»، كتاب: البلاغة القديمة، ص18، ومن المنظور ذاته، يرى صلاح فضل أن الجهد البلاغي الحديث لا ينبغي مطلقًا أن يختلط بالرغبة الوهمية في إحياء البلاغة القديمة، فلم يعد هذا ممكنًا في ظل معطيات التطور العلمي والحضاري: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص125.

الوقت الذي ينبغي فيه التعامل مع التراث بموضوعية وعقلانية، وفي إطار خصوصيته التاريخية، انطلاقًا من موقف نقدي إزاءه، وبمنهجية علمية حديثة، في ضوء متطلبات العصر وإشكالياته.، بما يحقق نوعًا من الوحدة أو الاستمرارية التي تشكل، عبر مراحل متصلة أو انقطاعات، وعي أفراد الجماعة وهويتهم. «... إنها تنظم التاريخ بصورة تجعل من المستحيل عليهم التطلع، حتىٰ علىٰ صعيد الحلم، إلىٰ عودة ما قبل ليحل محل ما بعد؛ ولذلك تجدهم يتجهون إلىٰ المستقبل يواجهونه ويسائلونه، بل ويسابقونه دون أن يتنكروا لماضيهم، أو يجعلوا منه صورة لمستقبلهم...»[1]. فقط يحتفظون بما يمكن أن يشكل الحاضر جزءًا منه، ويجد فيه ما يكشف آفاق المستقبل، أي ما يمكن منه أن يكون حاضرًا فيهم ومعهم، معاصرًا لهم، يؤكد وجودهم، ويشكل هويتهم. وفي ذلك إعادة تأسيس للماضي/ التراث في وعينا، ما نحويه بداخلنا من هذا التراث بعد مراجعته ونقده بعقلانية؛ وتوفيرٌ لشروط وجودنا ومشاركتنا في عالم معاصر. إنه إعادة كتابة تاريخنا الثقافي، وإعادة ترتيب العلاقة بين أجزائه من جهة، وبينه وبين اهتماماتنا المعاصرة وتطلعاتنا المستقبلية من جهة أخرىٰ، وبين التاريخ الثقافي العالمي من جهة ثالثة، والعمل بالتالي علىٰ تنزيل الثقافة العربية في التاريخ الثقافي العالمي: ماضيه وحاضره، وقد قمنا بنقده هو الآخر، من خلال فهم مساراته وتحولاته.

لا مفر في الحقيقة من التسليم بالمفارقة التاريخية والمنهجية بين البلاغة العربية والبلاغة الغربية المعاصرة، والتي لا تعني بالضرورة الانقطاع عن التراث البلاغي ورفضه، حتىٰ وإن بات علميًّا عدم إمكانية ابتعاثه وتجديده من وجهة نظر حداثية؛ بسبب «... عمق الهوة التي تفصل بين التراث ومضامينه المعرفية

(1) محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي»، ضمن كتاب: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2؛ يونيو 1987م)، ص49.

والأيديولوجية والمعيارية، وبين الفكر العالمي ومنجزاته العلمية والتقنية ومعاييره العقلية والأخلاقية»[1]؛ مما يجعل من مراجعته ونقده، وإعادة ترتيب أجزائه، وكشف مضامينه وممكناته، وإغنائه بعناصر جديدة، وتحريره من تصورات وادعاءات لاتاريخية ولاعقلانية رسختها سلطات معرفية متعددة - لا يعدو أن يكون تأويلًا مستعادًا أو استراداديًّا يضفي عليه زمنية جديدة، أو يدفع به داخل زمنية كبرىٰ تقر أن «.. لا شيء يموت مطلقًا، كل معنىٰ سيحتفل يومًا ما بانبعاثه..»[2]، فتكون النتيجة - ما يسميه يوري لوتمان - «خلق سلوك مستقبلي مغاير للتراث»[3]، يؤهله للبقاء والامتداد داخل لحظة ما بعد، لكنه لا يمكن إلا أن يأخذ طريقه باتجاه بديل عصري أو حداثي لهذا العلم التراثي، أي للبلاغة العربية في مثل هذه الحال. إنها الساعة التي «... لا يجد المرء فيها فائدة للبحث عن الجديد في أطلال القديم، ويعجز الفكر العلمي عن التقدم إلا بخلق طرائق طريفة.../... [فـ] بنية الفكر بنية متحولة منذ كان للمعرفة تاريخ... إنه يحكم علىٰ ماضيه التاريخي بإدانته، وإن بنيته في الوعي بأخطائه التاريخية...»[4]

---

(1) محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة..»، ص47.

(2) محمد بنيس، مساءلة الحداثة، ص6.

(3) يتحدث لوتمان عما يسميه «خلق سلوك مستقبلي مغاير للتراث»، وهو ما يتحقق عندما يدخل الإنسان في نطاق ثقافة ولغة سابقتين علىٰ وجوده، فينفعل بهما، فتؤثران فيه، كما يؤثر هو بدوره فيهما ويغيرهما، في مثل هذا المجال يقوم صراع بين ثقافات التغيير وسلوك الإنسان الذي يحاول تغييرها رغم مقاومتها، انظر في ذلك: أمينة رشيد، «السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر»، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلىٰ السيميوطيقا، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، (دار إلياس العصرية، القاهرة، 1986م)، ص61، ويمكن النظر إلىٰ قراءة التراث وتأويله، وفق مفاهيم كانغيلام، علىٰ أنه تنقيح للمعرفة، والذي هو كما يرىٰ تنقيح استرادادي يكون من شأنه إعادة تنظيم للمعرفة، انطلاقًا من قواعدها ذاتها، علىٰ نحو يلغي تاريخيتها: جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ص307.

(4) غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، ترجمة: عادل العوا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2؛ 1983م)، ص37، 70.

وكلما كان قادرًا على الاعتراف بالأزمة في تصوراته الأساسية ومواجهتها، كان التحول نحو نماذج جديدة أو بدائل ليست تحصيلًا كميًّا أو تراكميًّا، بل هي تحول جذري أو ثوري. فالبديل بمثابة رهان يطرح تساؤلًا يتعلق بنقص أو غموض أو تردد إزاء موضوعه، وهو، طالما لا يحمل انحيازًا أو أيديولوجيا وهمية متعالية، يكتسب مشروعيته من مصدره التاريخي الذي يتخذ منه طريقًا نحو المستقبل، متجاوزًا - وفق منطق سيرورة المعرفة - فكرة القطيعة مع الماضي أمام الانشغال بقيمة اللاحق.

لا يمكن إذن إعادة قراءة البلاغة العربية - وكل بلاغة قديمة - وتوظيف منجزها، وفق منطلقات علمية حديثة شديدة التنوع، في غياب أو انفصال عن حتمية بناء بلاغات جديدة أو بدائل عصرية، أيًّا كانت تسمياتها: البلاغة الجديدة أو الحديثة أو المعاصرة، بلاغة الخطاب، الأسلوبيات... إلخ. وهو ما يظهر في التداخل بين المسارين الممكنين على الأقل: تجديد البلاغة العربية القديمة والكلاسيكية، أو إبدالها بأحد العلوم المعاصرة المناظرة لها والمتماسة معها في انشغالها بالخطابات في كليتها وفي تأثيراتها ووظائفها التواصلية والإقناعية والحجاجية، بما يضمه هذا المسار من اقتراح بلاغات نوعية خاصة تمثل تفسيرًا نسقيًّا للخطاب وفهمًا لخصوصياته، وفق مبادئ خاصة: نوعية ونصية. وبعبارة أخرى: إن الاحتفاظ بالبلاغة بوصفها نسقًا تنظيميًّا للخطاب قوامه الطابع التأثيري والتواصلي، ومن ثَمَّ مظهرًا دالًا للسنن الأيديولوجي أو الثقافي - كما فعل رولان بارت - في تحليله للأنساق الخطابية المتنوعة: الموضة، الصورة الفوتوغرافية، استنادًا إلى اللسانيات الحديثة والسيميائيات؛ هذا التناول يخرجها عن كونها بلاغة بالمعنى المتعارف عليه، أو يجعل منها بلاغة أخرى ليست بمنأى عن الالتباس بغيرها من العلوم ومناهج التحليل، تمامًا كما أن مجرد قراءة بنيوية، أو جديدة، للبلاغة القديمة أو الكلاسيكية لا يبرر وصفها بالحداثة،

إلا بإعادة تأسيس - كما يصرح بارت نفسه بشأن الموقفين في قوله: «إن البلاغة الكلاسيكية يجب أن يُعاد التفكير فيها بمصطلحات بنيوية... وربما يصير من الممكن تأسيس بلاغة عامة أو لسانية لدوال الإيحاء Connotation، صالحة للصوت المتمفصل، للصورة، للإيماء... إلخ»[1]. دون أن يعني هذا بالطبع أن إدخال أو استعمال مصطلحات بنيوية، أو مفاهيم جديدة، في قراءة البلاغة القديمة والكلاسيكية - يفضي إلى بلاغة عامة حديثة أو معاصرة، إذ على العكس من ذلك، إنها قراءات تُبقي على القديم أصلًا يُستعاد باستمرار، وتؤمن بأن الجديد في هذه الحال لا يحدث انفصالًا داخل النسق أو الخطاب البلاغي؛ في حين أن أوصاف: جديدة، حديثة، ومعاصرة، حتى وإن كانت في مجملها تقييدات زمنية، فهي ترتبط بتمييزات نوعية أو توصيفات جمالية أو أدبيات بلاغية، تنطوي على مفارقة تاريخية عن القديم أو التقليدي، في الوقت الذي تكشف فيه عن وعي نقدي بوجود تاريخي متغير ومتحول.

نحو بديل عصري للبلاغة: علم أسلوب عربي:

إن طرح بديل عصري للبلاغة العربية، كليًّا أو جزئيًّا، ممثلًا في الأسلوبيات - أو غيرها - وإن كان يمثل انفصالًا ما عن منهجية قديمة في الفهم والتلقي والتحليل، قائمة على النقل والترديد والتذكر؛ ورفضًا للعودة إليها أو استعادتها بأيديولوجيتها وقيمها وزمنيتها؛ فهو لا يُعد قطيعة إبستيمولوجية مع الماضي/ التراث، ولا يسعى إليها، بل لا يمكنه ذلك إلا إذا أريد تحول جذري أو نفي لكل ما هو سائد وموروث من موضوعات وقضايا وطرق لإنتاج المعرفة؛ تأسيسًا لوجود جديد ينطوي على رؤية مغايرة ومعرفة جديدة ووعي إشكالي بحتمية الاختلاف وتجاوز للحاضر والماضي على السواء. مثل هذا الموقف التحرري الذي اتخذه المجتمع الغربي مع صدمة الحداثة الأولى منذ ما يزيد عن مائتي عام، والتي كانت

(1) رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ص136.

تحديًّا لما استقر من فرضيات ومسلمات ووقائع، ارتبط بتفكيك بنىٰ المجتمع وتبدلها ثقافيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا وتقنيًّا؛ هذا الموقف التحرري لا زال بعيدًا عن اختيار الواقع العربي الذي لم يستنبت الحداثة، واكتفي مستهلكًا بمظهرها التقني[1]، بما يجعل حداثته، إن وجدت، لا تتنافىٰ تمامًا مع هوية الذات العربية بتراثها وثقافتها، فالوعي العربي المعاصر مسكون بالتراث، بالثقافة العربية الإسلامية، لا بوصفها بقايا أو تاريخًا، بل مقومًا من مقومات الذات العربية، حيًّا وحاضرًا في الوعي. ومن ثَمَّ فالحداثة العربية مدفوعة إلىٰ إعادة النظر في الموروث والقائم، علىٰ أساس من وعي تاريخي متغير بواقع متحول، وعلىٰ أساس حوار مع حداثات الأمس بتنوعاتها وتعارضاتها: في الثقافة العربية والغربية؛ لتغدو انشغالًا حقيقيًّا بالحاضر، حاضر الذات المختلف والمغاير، عبر كتابة متجددة لتاريخها تعارض الزمنية المتعالية، في الوقت الذي تخرج فيه عن منطق التواصل وسلطته المستبدة، وعن حتمية بقاء الماضي وخطابه حتىٰ مع استقبال عناصر جديدة. وفي ذلك انفتاح علىٰ ممكنات لا محدودة، وتبدل للعلاقة مع الماضي والذات والتاريخ واللغة، ليغدو (أي الماضي وغيره) موضوعًا للمعرفة والتأويل.

في ظل هذه الوضعية لن يكون توجه النقاد والدارسين العرب نحو المناهج الغربية بعامة اعتباطيًّا، ولا وليد ترف، أو مجرد نقل ومحاكاة، وإنما هو استجابة لمتطلبات العصر وحاجاته، وأثر للوعي بزوال قيم الماضي أو تجاوزها في الواقع المعاصر الآخِذ بمبادئ الحرية والاختلاف. لقد وجدوا في الأسلوبيات، وغيرها

(1) لم تكن الحداثة اختيارًا ولا نتاجًا ذاتيًا من داخل الوعي العربي؛ ومن ثم فإن الدخول إليها، من غير تبعية أو استلاب للغرب، يستدعي استنباتها في تربتنا الثقافية، بقراءتها في تاريخيتها وفهم مقولاتها ومفاهيمها في نسبيتها؛ وبالتعرف علىٰ أسس تقدمها، وهي بصفة خاصة العقلانية والروح النقدية، وفي هذا السياق يرىٰ حمادي الرديسي أن العالم العربي قد حقق تحديثًا نسبيًا، إلا أنه بقي ثقافيًا شبه حديث، وسياسيًا تسلطيًا، انظر فيما سبق:
- محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة...»، ص55.
- حمادي الرديسي، «الحداثة والتحديث»، ص66-68.

من المناهج الحديثة، سـبيلًا إلى إحداث نقلة نوعية في مجـال النقد ومقاربة النصوص الأدبية، ضمن مشروع لتحديث الفكر والعقل العربي، لما يفرضه الواقع المعاصر من تساؤلات وتحديات وإشكاليات. وهم في ذلك ما بين مشايع للوافد المستحدث دونما تردد، إيمانًا منه بضرورة الأخذ به وكفايته، لاعتماده تحليلًا علميًّا موضوعيًّا له جهازه الفكري والمصطلحي الضخم وإجراءاته المنهجية الدقيقة والمنضبطة. فالتوجه إلى المناهج الغربية في هذه الحالة بمثابة خيار ضروري أو حتمي استوجبه الشعور «... بعمق الهوة التي تفصل بين التراث ومضامينه المعرفية والأيديولوجية والمعيارية، وبين الفكر العالمي ومنجزاته العلمية والتقنية ومعاييره العقلية والأخلاقية»[1]؛ أي تفصل بين إرث الماضي وحداثة العصر؛ وبين فريق آخر منصرف - في نزعة ارتكاسية إلى مجد الماضي مشوبة بشوفينية عالية وقناعة بتمامه واكتماله - عما حققه العلم الحديث من إنجازات ومكتسبات، بدعوى انتمائه إلى منابع فكرية وثقافية وأيديولوجية مغايرة، وتعلقه بأسئلة لم يطرحها الوعي العربي على نفسه؛ وبين ثالث يمزج بالوافد مفاهيم وتصورات من الموروث، جديرة بإعادة الاعتبار إليها، والعناية بها، والعمل على إغنائها وتطويرها، انطلاقًا من أن فهم الذات واكتشافها أو إعادة تشكيلها إنما يتم في ضوء معرفة حقيقية بالآخر؛ وتأكيدًا لحضور الثقافة العربية في التاريخ الثقافي العالمي، الذي كان حضورًا مؤسسًا، لا مجرد حضور وسيط ومؤقت، فقد كانت في الحقيقة إنجازًا لحضارة - كانت ولا زالت تحمل بعضًا من - عالمية استوعبت غيرها من الثقافات، ومثّلت حلقة من حلقات الحضارة الإنسانية، وكان لها تراث شمولي يضم مفاهيم وتصورات دينية وأخلاقية واجتماعية وسياسية وجمالية، دون أن ينفي هذا الحاجة إلى «... نظرة نقدية واعية للتراث تحترم عالميته في آن واحد وخصوصيته التاريخية... [إذ] لا شك أن في هذا

(1) محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة...»، ص47.

المجموع التراثي عناصر قابلة للحياة والتطوير، وأخرىٰ انتهىٰ أمرها بانتهاء لحظتها في سلسلة التطور...»[1] إن عملية المزج هذه، والتي تختلط حينًا بإحلال بدائل للموروث، لا يُراد بها أن تفضي إلىٰ طمس أحد طرفي الثنائية: الأنا والآخر، القديم والحديث، الموروث والوافد، العربي والغربي؛ لصالح الطرف الآخر، لينتج كائن «مُلَفَّق» ممسوخ، تضطرب بداخله كل من الفكرة التراثية والمفهوم الحديث، تلفهما عتمة متكافئة - شأن كثير من الدراسات العربية التي أخذت بالمناهج الغربية دون التمكن من هذه المناهج وتمثلها، والإلمام بأسسها الفلسفية واللسانية والمعرفية، وضبط مفاهيمها ومصطلحاتها، مما أدىٰ إلىٰ تشويها والإخفاق الواضح في تطبيقها، ومن ثَمَّ كان ضعف مستوىٰ تلك الدراسات وقلة فائدتها ومحدودية نتائجها، علىٰ نحو ما يتجلىٰ في الفجوة الكبيرة بين ما تقدمه من طرح نظري وما تنجزه من تحليل للأعمال الأدبية وخصائصها الجمالية والأسلوبية، وما يكتنفها من غموض وتعقيد وتعسف؛ هذا إلىٰ جانب قصورها عن متابعة المنهج أو النظرية الغربية في تطوراتها وتحولاتها، والاكتفاء بجانب منها تراه أكثر استقرارًا وأقل إثارة للجدل، وأخف مؤونة، من غير التفات إلىٰ مسيرتها وما يُستجد فيها من تساؤلات وإشكاليات هي من صميم حقيقتها، ومن ذلك وقوفها بالدرس الأسلوبي عند أسماء محددة: سبيتزر، بالي، ريفاتير، كوهن، دون الإلمام بمقتضيات عملهم، وتطور أدواتهم، ورؤيتهم الشاملة للظواهر المدروسة، ودون الانتهاء في كثير من الأحيان إلىٰ بعض غاياتهم؛ الأمر الذي أدىٰ بهذه الدراسات العربية إلىٰ «... خليط مشوه وشتات مضطرب من الشروح اللغوية، والملاحظات الفيلولوجية، والبيانات البلاغية المشوبة بظلال المفاهيم الأسلوبية، مع تفاوت في نِسَب الأخذ من هذا الاتجاه أو ذاك، وإذا عملية النقد قائمة علىٰ إرسال أحكام جائرة خالية من النظرة العلمية

(1) محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، ص38.

المتأنية والبحث العلمي الرصين»[1]، على نحو لا يؤذن بقرب ميلاد علم أسلوب عربي يكون استجابة لمتغيرات الواقع المعاصر، كما كانت البلاغة العربية القديمة تلبية لمطالب وحاجات أيديولوجية، واستجابة لشرط جمالي وحضاري وتاريخي، اصطبغت فيه بثقافة عصرها الفلسفية والمنطقية. وإلى أن ينشأ علم أسلوب عربي، أو بلاغة عربية معاصرة، أو نظريات نقدية عربية... إلخ، في إطار نظرية إبستيمولوجية عربية معاصرة، تصوغها ذات تاريخية، تعي حاضرها بإشكالياته ومتطلباته، وتنفتح على ثقافة العصر، وتتعايش مع الآخر المختلف، بقدر ما تمتلك فهمًا موضوعيًّا ومعقولًا لتراثها؛ إلى أن ينشأ ذلك ويتحقق، لا يبقى سوى التطلع أو الأخذ ببدائل عصرية، ليست تطويرًا أو تجاوزًا لما في الماضي، ومن ثَمَّ لا قطيعة معه ولا إقامة فيه بداهة[2]. إنها بدائل يُرجى منها

(1) محمد الناصر العجيمي، النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ص147، ويضيف صلاح فضل إلى الأسباب التي تقف وراء قصور الدراسات الأسلوبية العربية ما تعانيه البيئة العربية من قحط فلسفي جمالي، على الرغم من أن مستوى الدراسات اللغوية الحديثة في العالم العربي يؤذن بإمكانية احتضان علم الأسلوب، ذلك أن علم الأسلوب الحديث يرجع، فيما يذكر صلاح فضل، إلى أبوين هما: اللسانيات الحديثة، وعلم الجمال الفلسفي: صلاح فضل، علم الأسلوب، ص3 وما بعدها.

(2) في بحثه في الشعر العربي الحديث، يعلن محمد بنيس تبنيه «... إحلال فرضية الإبدال محل فرضيات التطور والتغير والتجاوز، حيث/ لا يكون الانتقال قطيعة مع الماضي، ولا إقامة شقية فيه، بل هو عودة حيوية لا نهائية لماضي الكتابة وحاضرها، من خلال تجربة الذات واختراقها هي وتاريخها للغة، هذا هو مسار «العودة الأبدية الفريد» الذي انكشف لنيتشه وهو ينقد عقلانية النهضة والقرن الثامن والتاسع عشر..، «ما الذي سيفيدنا فعلًا إذا نحن قلنا إن فكرة سبق لها أن وجدت مثلًا لدى ليبنيتز، أو حتى أفلاطون؟ لأي شيء تنفع هذه الإشارة إن هي كانت تترك في عتمة متكافئة، كُلًا مما فكر فيه ليبينتز أو أفلاطون، والفكرة التي توهمنا توضيحها عن طريق مثل هذه الإحالات التاريخية»، فهي لدى نيتشه لا تعني عودة الشيء ذاته، ولا عودة إليه، كما يرى دولوز، ومن ثم فإنها صياغة متفردة لأبدية الإبدال، ولأبدية اختراق الذات للغة...»: محمد بنيس، مساءلة الحداثة، ص171، 172.

حلولٌ علمية لأزمة النقد العربي في افتقاره إلى أسس تقييم موضوعي وشامل، لم يعد الموروث قادرًا على إنجازه، فـ«... التحليل البلاغي [القديم] عاجز عن إعطاء تفسير ذي دلالة للأعمال الأدبية.. والنقد الأدبي.. الذي بُني على تقسيمات عريضة مبهمة، واعتمد على أحكام انطباعية سريعة، عاجز عن إسباغ شيء من الموضوعية على مناهج البحث الأدبي...»[1].

وكان لاندفاع الدارسين العرب بعامة نحو الأسلوبيات ما يبرره من اعتمادها إجراءات علمية موضوعية في وصف الظواهر والبنى اللغوية وتحليلها، بعيدًا عن الانطباعية والذاتية، وعن الاعتبارات والسياقات الخارجية، مستندة في ذلك إلى شبكة من المفاهيم والمصطلحات والمبادئ المنضبطة إلى حد كبير، والمستمدة من اللسانيات بنماذجها الصارمة؛ فضلًا عن تقاطع الأسلوبيات مع الموروث البلاغي واللغوي على نحو يسمح بتقبلها وتناميها خارج منشأها، هذا إلى جانب ما استقر في الوعي النقدي العربي الحديث من مفاهيم فيلولوجية تبنتها الأسلوبيات في مراحلها الأولى، أوضحها علاقة النص بصاحبه وبروح العصر. لكل ذلك رأى الدارسون العرب أن الأسلوبيات يمكن أن تسد فراغًا خلفه تراجع البلاغة في مجال تحليل الأقوال اللغوية والأدبية،، وتغطية المجال الذي يقع بين اللسانيات ودراسة الأدب، في وقت لا سبيل فيه إلى تجديد البلاغة أو تحديثها لما يقتضيه من إحداث تغييرات جذرية في منهجيتها ومقولاتها، تخرجها عن طبيعتها وحدودها. فالبلاغة نسق معرفي يتميز بنزوعه نحو تعميم التحليل، وتحويله إلى نماذج وأنماط وقواعد وقوانين: كلية وعامة ومجردة، تغدو قوالب للممارسات اللغوية والأدبية. إنه تحول مِن تحليل النصوص، أو عَنْه، إلى إنتاجها وفق ما هو مقرر سلفًا بمقتضى العقل أو اللغة أو العرف... إلخ، في حين تتجه

(1) شكري عياد، (اللغة والإبداع - مبادئ علم الأسلوب العربي، (إنتر ناشونال للطباعة، القاهرة، ط1؛ 1988م)، ص25.

الأسلوبيات إلى دراسة وقائع التعبير الفردية، وتحليل النصوص والخطابات، انطلاقًا من فهم مغاير لوظيفة اللغة ومستوياتها وعلاقتها بالذات.

*

في سياق طرح البدائل، والذي لا ينفصل عن البحث عن مكان للثقافة العربية بين ثقافات العالم المعاصر، من غير خضوع للوافد أو تجاهل لتفوقه ومركزيته، ومن غير تنكر للماضي/ التراث أو انكفاء عليه، وإنما بالوعي بمتطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل، وبضرورة إعادة تفسير الماضي في ضوء ثقافة العصر، سعيًّا نحو إنجاز ذاتي للهوية في صيرورتها وفي علاقتها بأخر مغاير؛ في هذا السياق يتطلع «شكري محمد عياد» إلى تنزيل علم البلاغة في التراث العربي - «باستحقاق أو بشيء من التسامح» - على الخريطة العامة للدراسات الأسلوبية الحديثة، ليس استنادًا إلى ما بين البلاغة العربية وعلم الأسلوب الحديث من نقاط تشابه والتقاء تسوّغ عمليات تقريب أو قران أو تنسيب، أو ما قد تتضمنه البلاغة العربية بإرثها الضخم والمدهش من أفكار يمكن أن تكون سوابق لمفاهيم وتصورات أسلوبية، إذ بينهما اختلافات جوهرية عميقة على مستوى المنهج وإجراءاته[1]؛ وإنما تقف وحدة الموضوع بين العلمين - أي

(1) في الوقت الذي يضع فيه شكري عياد - عند استعراضه مشكلات اللغة الفنية في كتابه: اللغة والإبداع (1988م) - أقوال البلاغيين القدماء بجانب أقوال الأسلوبيين المعاصرين، لا يفرق بين قديم وحديث، أو بين عربي وغربي؛ فهو يقر، في الكتاب نفسه (ص9)، وفي كتابه «مدخل إلى علم الأسلوب» (1982م)، أن مظاهر التشابه بين علم البلاغة وعلم الأسلوب ينبغي ألا تخفي ما بينهما من فروق جوهرية ووجوه اختلاف لا تقل قيمة عن وجوه الاتفاق، يقول: «... لا نجد اختلافًا أساسيًا بين نظرة علم الأسلوب إلى الموقف، ونظرة علم البلاغة إلى مقتضى الحال، كل من علم الأسلوب وعلم البلاغة، يفترض أن هناك طرقًا متعددة للتعبير عن المعنى، وأن القائل يختار أحد هذه الطرق؛ لأنه في نظره أكثر مناسبة للموقف، والهدف النهائي لعلم الأسلوب - كما يراه كثير من علماء الأسلوب - هو أن يقدم صورة شاملة لأنواع المفردات والتراكيب، =

دراسة الأقوال اللغوية باعتبار تأثيرها وبعدها التواصلي بما هي استعمالات أو تصرفات خاصة في النظام اللغوي العام ضمن سياق محدد - دافعًا نحو تحليل شامل وموضوعي ودقيق للبلاغة العربية بوصفها علمًا له منهجه المستقل ومنطقه الداخلي، كما له زمنيته أو تاريخيته الخاصة، على نحو يشكل نوعًا من المراجعة أو النقد، يفتح الطريق أمام بحث حر لمستقبل البلاغة العربية، وهو ما يحققه الانتفاع بتجربة علم الأسلوب، وبمناهج غربية أخرى، في دراسة الوقائع اللغوية، حيث يتجه علم الأسلوب إلى وصف هذه الوقائع وصفًا علميًّا موضوعيًّا، بما هي استعمال للغة لا يمليه نظامها العام وما يسمح به أو يتيحه من إمكانات (للعدول)، ولا يقتضيه تصور منطقي للمقام؛ أي بما هي استعمال أو تصرف فردي خاص وحر في اللغة، يحمل آثار فاعله أو متلفظه من مقاصد وتصورات ومشاعر، كما يجسد العلاقات النفسية والاجتماعية للمتخاطبين، ويؤدي وظائف ودلالات يستدعي الإحاطة بها تحليل الواقعة اللغوية على مستويات متعددة: الإفرادية والتركيبية، الآنية والتاريخية، ووفق تصور متكامل لأبعادها وعناصرها التكوينية والأجناسية، بالاستعانة بعلوم العصر ومعارفه. وانطلاقًا من هذا شكَّل البحث عن مستقر للدرس الأسلوبي الحديث في الثقافة

= وما يختص به كل منها من دلالات، وهذا هو نفسه ما يصفه علم البلاغة، فنحن نعرف مثلًا أن علم البلاغة يتناول طرقًا معينة في استعمال المفردات، كالاستعارة والمجاز المرسل والكناية، ويبحث قيمة كل طريق من هذه الطرق؛ ويتناول أنواعًا معينة من الجمل الخبرية/ والجمل الاستفهامية؛ وطرقًا معينة في تركيب الجملة، كحذف بعض أجزائها، أو تقديم بعض أجزائها على بعض، ويبحث قيمة كل ذلك، ولعلك تلاحظ أننا حين أخذنا في تحليل بعض نماذج من اللغة الشعرية.، وجدنا من الضروري أن نستخدم بعض المفاهيم البلاغية، ولا شك أن دارس علم الأسلوب في هذا العصر سعيد الحظ جدًا، إذ يجد بين يديه هذه الحصيلة الوافرة المنظمة من الملاحظات حول الألفاظ والتراكيب ودلالاتها التي تتجاوز الدلالات المعجمية والنحوية، زلكن ثمة فروقًا مهمة ينبغي أن يظل دارس علم الأسلوب على ذكر منها...»: شكري عياد، مدخل إلى علم الأسلوب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1982م، ص43، 44.

العربية جانبًا كبيرًا من انشغالات شكري عياد، على مستوى التأليف والترجمة[1]، مستفيدًا في ذلك مما حدث من تطور للمعرفة اللسانية والنقدية، ومعتمدًا على تصورات ومفاهيم في التراث البلاغي والنقدي، تتعلق بطرق القول وأساليبه، مع وعي مفرط بمفارقة علم الأسلوب الحديث للبلاغة القديمة، مفارقة منهجية وتاريخية تدعو، لا إلى بعث البلاغة وإحيائها وتطويرها، أو حتى الطموح إلى تعايشها مع علم الأسلوب، بل إلى استبداله بها، وإنزالها ضمنه؛ أو العمل على استعادة بعض من إنجازاتها - ولا ضير أن تُعتبر هذه الاستعادة تجديدًا أو بعثًا - في صورة «... «مبادئ علم الأسلوب العربي» كما سميناه، أو «أصول البلاغة العربية»، إن كنت حريصًا على الاسم القديم...»[2]، وهي دعوة تدفع بالبلاغة العربية إلى المصير ذاته الذي آلت إليه البلاغة، أو «الريطوريقا»، عند اليونان في الغرب - على نحو ما يرى شكري عياد - بالتحول عنها، لقصورها عن إظهار

---

(1) قدم الدكتور شكري عياد عددًا من المؤلفات والدراسات التي تتصل مباشرة بالدرس الأسلوبي، تأليفًا وترجمة، وهي:

- مدخل إلى علم الأسلوب، 1982م.
- «قراءة أسلوبية لشعر حافظ»، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 3، ع 2، مارس 1983م)، ص13-27.
- اللغة والإبداع، 1988م.
- «قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، 1988م)، ج 2، ص 801-818.
- اتجاهات البحث الأسلوبي: اختيار وترجمة وإضافة، أصدقاء الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 3؛ 1999م.

ويمكن مراجعة الببليوجرافيا المستفيضة التي أعدها جمال مقابلة لكتابات شكري عياد - نقدًا وإبداعًا وترجمة وتقديمًا ومراجعات ومقابلات وندوات ومقالات في الصحف وأوراقًا لم تنشر - في دراسته: شكري عياد الناقد، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1990م)، ص247-257.

(2) شكري عياد، اللغة والإبداع، ص9.

القيم التعبيرية للآثار الأدبية، إلى علم الأسلوب، أو إعادة صياغتها في هذا العلم الجديد[1].

هذا الموقف من جانب شكري عياد، والذي - كان وما يزال - يشاركه فيه كثيرون، قد يبدو طبيعيًّا باتساقه مع لحظة تاريخية شهدت اندفاعًا نحو الأخذ بإجراءات ومقاربات وصفية موضوعية ادعى الأسلوبيون إخلاصهم لها وتمسكهم بها. إذ ليس بالإمكان تجريد البلاغة من فلسفتها المتعالية ومحتواها الأيديولوجي في أي عصر من عصورها، وما يرتبط بذلك من تكريس لنسق وجودي ومعرفي وقيمي ثابت ومهيمن، ومن إقصاء للاختلافات والاحتمالات والممكنات من الظواهر والخطابات والممارسات الفردية؛ لا يمكن تجريد البلاغة من نموذجها المعياري والكلي، وتجاوز مباينتها المعرفية للفكر المعاصر، دون السقوط في مفارقة مع جوهر البلاغة وماهيتها، ودون مواجهة الحتمية العلمية التي تقضي بشرعية حدوث علم جديد أو نشأته عند حدوث قطيعة منهجية مع سوابقه، واعتماد منهج جديد في تناول الظاهرة نفسها، مما يجعل من الأسلوبية في هذه الحالة بديلًا جذريًّا عن البلاغة القديمة التي يشترك معها في مادة البحث، من غير أن تكون - كما يرى «عبد السلام المسدي» - علة لوجوده، فما أوجده هو تلك القطيعة أو الباينة المنهجية[2]. ويبقى الخيار المطروح هو إعادة القراءة وفق تصورات ومفاهيم ومعارف جديدة تدفع إلى مزيد من الوعي النقدي بإشكاليات

(1) راجع حول موقف الغربيين من الريطوريقا المناظرة لعلوم البلاغة عند العرب: شكري عياد، اللغة والإبداع، ص6.

(2) راجع موقف عبد السلام المسدي من علاقة الأسلوبية بالبلاغة القديمة والكلاسيكية، ورفضه أن يكون الحديث عن الأسلوبية وفيها بدءًا من التراث، فعلة وجود الأسلوبية فيما اكتشفته من منهج جديد في تناول الظاهرة الأدبية، والذي شكَّل قطيعة مع البلاغة: عبد السلام المسدي، «الأسلوبية: ندوة العدد»، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 5، ع 1، ديسمبر 1984م)، ص216.

البلاغة العربية وفرضياتها، يحفظ لها منجزها المشروط بزمنيته وقيمه الأيديولوجية والجمالية، وما يمكن أن يحمله من بقايا صالحة تؤهلها للبقاء والامتداد داخل لحظة الحاضر، والاستيعاب ضمن صياغات أو بدائل عصرية، دون أن تجعل منها بلاغة حديثة أو معاصرة. فإعادة النظر في كثير من أوضاع البلاغة العربية وتصوراتها وتصنيفاتها وفق المنهج العلمي الحديث، وتقويمها تقويمًا لسانيًّا، في ظل حركة نشطة في مجال اللسانيات العربية؛ تجاوزًا للأسباب الموجبة لتلك المباينة المعرفية - فيما يقترح «سعد مصلوح» - من شأنه أن يؤدي، لا إلى تطوير البلاغة، بل إلى الانتفاع بها وتوظيفها في البحث اللساني الأسلوبي، على مستوى الإجراءات البحثية دون الأبعاد الإبستيمولوجية. وفي سبيل ذلك ينطلق من صيغة السكاكي ومنظومته المسماة بعلم الأدب، مع تكميلها، واعتماد فكرة المستويات التحليلية أساسًا للتصنيف؛ ليقوم بإدماج تلك المنظومة في المعالجة اللسانية الأسلوبية، وتوزيعها على مجالات تستوعب فنون البلاغة[1].

(1) يرى سعد مصلوح أن تجاوز الأسباب الموجبة للمباينة المعرفية بين البلاغة وبين الأسلوبيات اللسانية، بإعادة النظر في كثير من أوضاعها وتصوراتها وتصنيفاتها، والذي لا يكون إلا في حضور حركة مواكبة من اللسانيات العربية - هو ما يهيئ البلاغة العربية لأن تكون شريكًا فاعلًا في الصياغة العلمية للدرس النقدي الأسلوبي، وفي سبيل ذلك ينطلق من صيغة السكاكي، ويقوم بتكميلها وإدماجها في المعالجة اللسانية الأسلوبية، وتوزيعها على مستويات أو مجالات: أسلوبيات اللغة التي تتفرع إلى: الصوتيات، الصرف، النحو (النظم)؛ وأسلوبيات الأدب: الصوتيات الأدبية (العروض والقوافي)، النظم الأدبي (علم المعاني، الدلاليات الأدبية (البيان)، التعامليات الأدبية (مقتضى الحال)؛ وأخيرًا الأسلوبيات المتعينة أو التطبيقية، ويرى «سعد أبو الرضا» أن النموذج اللساني الأسلوبي الذي قدمه مصلوح لصيغة السكاكي بحاجة إلى نموذج تطبيقي تتجلى فيه فاعليته، كما أن ذوبان البلاغة في الأسلوبية على هذا النحو غُبْن للبلاغة، وتوزُّع لها في مستويات تحليلية للنص داخل عباءة اللسانيات والأسلوبية، ويعلن أبو الرضا قبوله ذلك بشرط أن يكون تحت عنوان «التحليل البلاغي الأسلوبي للنص»، والذي يتجلى فيه تآزر البلاغة والأسلوبية والنقد الأدبي، ليصبح ما بين البلاغة والأسلوبية من =

وقد تبدو بالنسبة لآخرين عملية الانتفاع والربط بين علم الأسلوب الحديث والبلاغة العربية القديمة، أو التأصيل لعلم أسلوب عربي، ضربًا من التعسف، حيث تمثل كل من البلاغة والأسلوبيات نسقًا معرفيًّا مختلفًا له خلفيته التاريخية والأيديولوجية، وأسسه الفلسفية والمنهجية، ولا سبيل لردم الهوة الزمنية والمعرفية والمنهجية بينهما، والدفع بالبلاغة ضمن أصول الدرس الأسلوبي والنقدي المعاصر، إذ إن البلاغة بما تنتهجه من نظرة معيارية: متعالية وغير تاريخية، وتصور منطقي عقلي: صوري وغير تجريبي، وخلط للأجناس التعبيرية ولمستويات تحليل اللغة بحسب تنوع الخطابات، واعتماد الشاهد والمثال المفرد والمنتقى بما لا يمكن اعتباره استقصاء ناقصًا؛ كل تلك الأوضاع المرتبطة بالبلاغة مما ينافي الروح العلمية الحديثة قد أدت - فيما يرى «صلاح فضل» - «... إلى انفصام حاد بين الأشكال والأحكام البلاغية من جانب، والإبداع الأدبي والشعري من جانب آخر... بل.. قد أعاق البلاغة العربية عن بناء جهاز متكامل قادر على استيعاب التحولات الأدبية التالية للعصر النموذجي عندهم»[1]، ومن ثَمَّ قادر على الإحاطة باتساع تجليات الظاهرة الأدبية عبر الزمن في أشكالها وخطاباتها وأجناسها، أي لم يكن بوسع البلاغة العربية إذن أن تكشف عن وعي أسلوبي باللغة في مستوييها العام والأدبي، فمقاييسها مغايرة لتلك التي تعتمدها الأسلوبيات وغيرها من المناهج النقدية الحديثة. وإن

= مباينات واختلافات ائتلافات معرفية إنسانية، راجع فيما سبق:

- سعد مصلوح، «مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص857، 861-867، 875.
- سعد أبو الرضا، «البلاغة والأسلوبية: ائتلاف لا اختلاف»، ضمن ندوة: الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، الرياض، 1432هـ)، ص709.

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص109.

لم يكن من المستبعد - فيما يقول صلاح فضل - من الانتفاع الجزئي بالبلاغة ضمن مشروع لإعادة صياغة بعض المفاهيم البلاغية، كتلك الراجعة إلى الصورة، وإدماجها في المنظومة المنهجية للتحليل الأسلوبي، اتساقًا مع تصورات ياكوبسون ولوغورن وغيرهما[1].

(1) يشير صلاح فضل إلى إمكانية إفادة الأسلوبيات من المعطى البلاغي حول الصورة، ذلك المفهوم القادر على استيعاب كثير من الأنماط التشكيلية البلاغية التي لا تعود فقط إلى علاقات التشابه والقياس والمحاكاة، بل تضم أشكالًا من العلاقات الدلالية، بما فيها الامتدادات فيما وراء اللغة، أي العلاقات غير اللغوية، وتأتي هذه الإفادة بعد إعادة النظر إلى أنماط الصورة، وما بينها من اختلافات وفروق في بنيتها الشكلية والدلالية، ومستويات كفاءتها التخييلية، وكشف مصادرها ومنابعها ونماذجها العليا، وعلاقاتها، ووظائفها في بناء النص وتكوينه وتحديد خصائصه النوعية المميزة، أي بالنظر إليها على أنها نظام كامل من الأدوات التي تُستخدم لغايات تأثيرية وجمالية وإقناعية ضمن سياق خاص ومحدد، ويدلل صلاح فضل على مثل هذا التناول بما ينقله عن لوغورن من أن دراسة المصادر، والأبنية، والوظائف، ومعدلات التكرار، والمساحات الحيوية الناجمة عن التقاء الأشكال المختلفة، ومدى تداخلها وكثافتها في النص - هي المجال الأمثل للإفادة من معطيات البحث البلاغي بعد مراجعتها، وشرح تحولاتها، وإدماجها مرة أخرى في المنظومة المنهجية للتحليل الأسلوبي، ولا يتردد صلاح فضل في هذا السياق في التأكيد على أن كثيرًا من البحوث التي قدمتها البلاغة للصور والأشكال ما زالت مصدرًا ثريًا حيًا جديرًا بأن يؤخذ في الاعتبار، بحيث لا يستطيع الباحث الأسلوبي أن يهملها، بل ينبغي عليه تنظيمها وتعميقها في ضوء مناهجه الحديثة، وضمن مجالاته البحثية خاصة ما يتصل بعلوم الاتصال والدعاية والإشهار، وتقف تحليلات ياكوبسون للصور والأشكال البلاغية وتوظيفها في التحليل اللساني البنيوي للشعر والأدب بعامة؛ وإشارات فاليري إلى العودة الضرورية إلى الشذرات المنسية في تحليلات الأقدمين للاستعمالات اللغوية الانزياحية المسماة بالصور والأشكال البلاغية؛ تقف داعمة للمؤلف في طرحه السابق، وفي إشارته بعامة إلى إمكانية الإفادة من الحصاد البلاغي والنقدي القديم، ومراجعته وتمحيصه، فيما يتصل ببنية التراكيب في علم المعاني، وتحليلات المجاز في علم البيان، والصياغة في علم البديع، والموازنات بين الشعراء؛ هذا مع عدم الخلط بين هذه البحوث الجزئية التي لا تفقد ارتباطها بتصورات وقواعد ونموذج جمالي عام أو مثالي وبين البنية الكلية لعلم الأسلوب بمقولاته الداخلية الفردية: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص188 وما بعدها؛ وكذلك: علم الأسلوب، ص136 وما بعدها.

هذا الموقف، الذي لا يطمح إلى تطوير البلاغة القديمة وتحديثها، لا يتردد في الإقرار مع دعوات أخرى، بعضها مغاير له في منطلقاته المعرفية والمنهجية، بقدرة التراث البلاغي أو قابليته للقراءة في ضوء المفاهيم الأسلوبية، أو توظيف إجراءاته في التحليل الأسلوبي المعاصر للنصوص الأدبية، وفي التحليل النقدي بعامة، على نحو ما حدث في الغرب، حيث أعاد النقد الحديث تحليل نصوص البلاغة القديمة والوسيطة وتقديمها والإفادة منها، بما أكسبه - كما يشير «أحمد درويش» - شرعية وجذورًا، خلافًا لواقع النقد العربي الحديث الذي تضعف صلته بالتراث البلاغي؛ ومن ثَمَّ يفتقد إلى نظرية «ذات مذاق قومي»[1]. ومن شأن توظيف فنون البلاغة، بما هي وسائل تعبيرية، ضمن منظومة التحليل الأسلوبي للنص في كليته ومستوياته المتعددة - أن تحيل، برأي بعض النقاد، الاختلاف بين البلاغة والأسلوبية إلى ائتلاف حيث يتآزر العلمان في تحليل النصوص والكشف عن قيمها الجمالية والفكرية[2]. بل يمكن أن يصير العلمان إلى تكامل يتجه بالبلاغة نحو مهمة جديدة هي تحليل النص والكشف عن نظامه، فالبلاغة تبدو للدارس المنصف - وفق عبارة «محمد عبد المطلب» - صالحة للأسلبة الحديثة، وما بينهما من تعارض فهو مؤقت؛ ومن ثَمَّ يمكن لإعادة النظر في الأدوات البلاغية بالتوظيف، والتطوير، والتعديل، إلى جانب

(1) يشير أحمد درويش إلى انقطاع صلة النقاد العرب المحدثين بالتراث البلاغي، ويدعو إلى الإفادة من التجربة الأوربية في تعاملها مع بلاغتها القديمة والوسيطة، تمهيدًا للانتقال الطبيعي إلى الدرس الحديث: أحمد درويش، النص البلاغي في التراث العربي والأوربي، ص179 وما بعدها.

(2) راجع دعوة سعد أبو الرضا إلى ائتلاف البلاغة والأسلوبية بديلًا عن اختلافهما، عبر اعتبار البلاغة بفنونها وسائل تعبيرية يمكن توظيفها لتحقيق الدراسة الأسلوبية وإقامة التحليل البلاغي الكاشف، مع الاستعانة بالبعد اللساني، بما يمكن أن يؤدي إلى تجاوز كثير مما وصفت به البلاغة من طابع تفتيتي وتجزيء للظاهرة، ومن ثم تحقق فاعليتها التحليلية في النظرة الكلية للنص ومستويات المتعددة: سعد أبو الرضا، «البلاغة والأسلوبية: ائتلاف لا اختلاف»، ص693، 694.

استحداث أدوات وافدة بعد تطويعها لروح البلاغة العربية؛ يمكن أن يفيد «... إفادة بالغة في تقديم نظام ذي أصول عربية، صالح للتعامل مع الخطاب الأدبي العربي...»[1] وقد تصل أمثال هذه الدعوة إلى حد القيام بعملية اختبار المفاهيم البلاغية، ووضعها إزاء ما يقابلها في الدراسات الأسلوبية، أو إنزالها محلها من هذه الدراسات، تأكيدًا على أن البلاغيين العرب «... وصلوا بجهودهم إلى طائفة من الأفكار المهمة التي تجعل لعملهم وزنًا ملحوظًا.. بالنسبة للدراسات الأسلوبية الحديثة...»[2].

---

(1) محمد عبد المطلب، البلاغة العربية: قراءة أخرى، (الشركة المصرية العالمية للنشر: لونجمان، القاهرة، ط1؛ 1997م)، ص8، 9.

(2) تمام حسان، «المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة»، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 7، ع 3/ 4، أبريل/سبتمبر 1987م)، ص28، ويشير تمام حسان كذلك إلى أن البلاغة العربية عندما انفصلت عن التذوق والنقد العملي، وتحولت إلى علم منضبط له قواعده - أصبحت دراسة مهمة تقع في نطاق ما يُعرف في اللسانيات الحديثة بالأسلوبيات، وفي سياق تأكيد التقارب والتناظر بين البلاغة العربية والأسلوبية الحديثة يرصد عدد من النقاد والدارسين بعضًا من التشابهات بين المفاهيم البلاغية والمقولات الأسلوبية، ومن هذه المفاهيم والمقولات: مقتضى الحال أو المقام في مقابل الموقف Situation أو السياق Context، فمراعاة مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي هي شرط للبلاغة، والحديث عن دواعي الحذف والذكر، والتقديم والتأخير... إلخ - يمكن تناوله مع ما جاءت به الأسلوبية من عناية بدور السياق وعناصر التواصل اللغوي في تشكيل دلالة النص؛ كما أن انصراف مقتضى الحال في البلاغة إلى المخاطب أو المستمع، بما يحدد أسلوب المتكلم أو النص - يناظر إصرار الأسلوبية على إدماج المتلقي في رصد الظواهر الأسلوبية وتحليلها، وبخاصة عند تأكيدها على أن الأسلوب هو نتيجة اختيار المؤلف واسترجاع المتلقي؛ ومن ذلك أيضًا مفهوم العدول في البلاغة الذي يوازي مفهوم الانحراف أو الانزياح deviation في الأسلوبية، حيث يشير كلا المفهومين إلى مستوى تعبيري يعد خروجًا عن النظام اللغوي العام، وانتهاكًا له، من أجل غايات جمالية تتجاوز البعد الإخباري أو التوصيلي، هذا إلى جانب العديد من التوازيات الأخرى منها: نظرة كل من «جان كوهن» و«عبد القاهر الجرجاني» للشعر، وتصور كل من «تشومسكي» و«حازم القرطاجني» لتكوُّن الأسلوب، وكذلك فكرة النظم عند عبد القاهر ومحور التأليف عند «ياكوبسون» من ناحية، ووحدة الدال والمدلول من وجهة نظر الأسلوبية اللسانية من ناحية أخرى، راجع =

هذه المقترحات أو المقاربات بين البلاغة العربية والأسلوبيات الحديثة يمكن أن تجد لها في بعض المواقف من البلاغة الغربية ما يدعمها ويقر لها بشرعية مأمولة، طالما كان شاغلها البحث عن متشابهات وأصول دون الاختلافات، ودون اعتبار لمسيرة الفكر البلاغي والأسلوبي والنقدي في الغرب، فلم يكن القصد في أكثر هذه المواقف شهرة، عند جماعة مو مثلًا، إحياء البلاغة القديمة أو ترميمها، بل إعادة بنائها على أسس علمية حتى تُستغل في الأسلوبيات أو تأخذ صورة بلاغة عامة معاصرة نصيبها من البلاغة القديمة هو التسمية وعدد من المصطلحات التي أطلقت على أنواع من الصور البلاغية، بينما هي تتجاوزها إلى البحث في معطيات الاستعمالات البلاغية للغة وتفسيرها وتحليلها وفق منهج علمي يستند إلى اللسانيات والجماليات والشعرية والسيميائيات والنقد الأدبي[1].

❋

= فيما سبق:

- تمام حسان، «المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة»، ص22 وما بعدها، وكذلك: الأصول - دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، (عالم الكتب، القاهرة، 2000م)، ص278-283.
- بدوي طبانة، البيان العربي، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6؛ 1976م)، ص413.
- شكري عياد، مدخل إلى علم الأسلوب، ص43 وما بعدها.
- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م)، ص4، 6، 7، 198.
- فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية: مدخل نظري ودراسة تطبيقية، (الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة 1991م)، ص28 - 30.
- صلاح فضل، علم الأسلوب، ص31.
- أحمد درويش، «مقدمة كتاب: بناء لغة الشعر لجون كوين»، (دار المعارف، القاهرة، ط3؛ 1993م)، ص11 وما بعدها.

(1) عبد القادر المهيري، «تقديم كتاب: البلاغة العامة»، حوليات الجامعة التونسية، (تونس، ع8، 1971م)، ص210 وما بعدها، وبخاصة ص221.

لقد بدا إذن لشكري عياد - وغيره - أنه لم يعد بالإمكان، في ظل معطيات التطور العلمي والمعرفي والحضاري، إحياء البلاغة القديمة، وتفادي تحولها إلى حقل معرفي حديث له منهجيته الأكثر ارتباطًا بعلوم العصر، فكان البحث عن بدائل من بين الحقول والمعارف المتقاطعة مع البلاغة، وجاءت الأسلوبيات أوضح هذه البدائل أو المقترحات. غير أن الأسلوبيات وجدت نفسها، مرة أخرى بمقتضى التقدم العلمي، وبسبب ما وُجه إليها من انتقادات، عرضة للتطور والتداخل والانفتاح على اختصاصات أخرى كالتداوليات والسيميائيات، وعلى مواجهة إشكاليات تتجاوز حدود المعرفة اللسانية الشكلية، كتلك المتعلقة بالتلفظ، مقام التواصل، المقاصد، القيم، استجابة المتلقي؛ الأمر الذي دفع بالأسلوبيات إلى التخلي عن أبرز فرضياتها وإجراءاتها التحليلية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم كفاية الوصف الشكلي للأبنية اللغوية للانتقال إلى تفسير دلالاتها في غيبة الإحاطة بسياقاتها الخارجية، على نحو يمثل إعلانًا عن نهاية الأسلوبية، أو بداية أسلوبية جديدة[1] تتخلى عن التركيز أو الانغلاق على الشكل اللغوي ووظيفته الاستطيقية؛ لتدرس ما تحدثه العلامة الاستطيقية من تحول في الفهم الكلي للعالم، من خلال اللعب بالعلامة وإدماجها مع تجارب المُدرِك/ المتلقي في الحياة والفن؛ فذلك - وفقًا لـ«ميلان يانكوفتش» - هو الهدف الصحيح للأسلوب

(1) كان للمراجعات والانتقادات التي وجهت إلى التحليل الأسلوبي وفرضياته، لا سيما مراجعة «ستانلي فش»، دورها في تطور الأسلوبيات، وتوسيع مجالها، بما يمكن أن يشكل نهاية للأسلوبية، أو إعلانًا عن أسلوبية جديدة، بالتخلي عن أبرز فرضياتها وإجراءاتها، وفي السياق نفسه، ولكن بطريقة مختلفة، يرى منذر عياشي أن الأسلوبية مضطرة أن تدخل مرحلة جديدة من تطورها، يمكن تسميتها مرحلة ما بعد الأسلوبية، تكون من وجهة نظره أسلوبيات للخطاب أو النص، انظر في ذلك:

- ستانلي فش، هل يوجد نص في هذا الفصل؟ ص349، 350، 370،
- منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (مركز الإنماء الحضاري، حلب، 2002م)، ص136.

أو ما يجب أن يكون، والذي يقضي بعلم الأسلوب أن يتجاوز حدوده[1]. وقد ساعد على تكريس مثل هذه القناعة ما حدث من عمليات متواصلة لاستعادة البلاغة القديمة ضمن صياغات وآفاق حديثة للتحليل العلمي للخطاب، شكلت ما أصبح يسمى بالبلاغة الجديدة أو العامة أو المعاصرة، على أيدي بيرلمان Ch. Perelman وبليث H. Plett وغيرهما، مستوعبة الأسلوبيات وعددًا من مقاربات الخطاب التداولي والإقناعي والإشهاري والتخييلي، في سياق تحولها عن وظيفة إنتاج النصوص إلى تحليلها في إطار نظرية عامة للخطاب، أي ضمن تصور موسع للأبنية اللغوية ووظائفها، دون أن تختلط بالبلاغة القديمة والكلاسيكية أو بالأسلوبيات. فهي لا تقف عند دراسة الاستخدام الفردي للغة كالأسلوبيات، بل تتجاوز التحليلات الأسلوبية إلى رصد أشكال التعبير وأنساقه وقوانينه العامة، عبر عملية من التعميم العلمي النسبي المبني على الخبرة بالوقائع[2]. وهو ما قد يشير إلى أن الأسلوبيات لم تتمكن من أن تحل محل البلاغة، أو لم تفلح في أن تتحول إلى بديل مقنع أو وريث حقيقي للبلاغة، إذ لم تسعفها مبادئها وتصوراتها اللسانية المرتبطة بالبنية الشكلية للجملة والنص، وبالمفهوم الفردي للأسلوب، في الانفتاح على مختلف أنواع الخطابات وسياقاتها

(1) يرى يانكوفتش أن علم الأسلوب مدعو إلى تجاوز حدود صلاحيته، وتحوله إلى نقد ينظر في علاقة العلامة الاستطيقية بالقيم وبتجارب المتلقي في الحياة والفن: ميلان يانكوفتش، «الأسلوب الفردي ومشكلة المعنى في العمل الأدبي»، ترجمة: شكري محمد عياد، ضمن: اتجاهات البحث الأسلوبي، ص206، 207.

(2) يشير صلاح فضل إلى توجه البلاغة الجديدة نحو النمذجة العلمية للخطاب، أو التجريد الذي ينبني على التجريب، والخبرة بالوقائع، فهو نوع جديد من التعميم العلمي، يختلف في طبيعته عن التعميمات المنطقية القبلية، والأحكام القيمية المسبقة، إنه التعميم النسبي الذي تخضع له جميع العلوم الطبيعية والإنسانية، عندما تنتظم في أنساق معرفية، طبقًا لمنهج متطور وديناميكي، والبلاغة الجديدة، التي تدخل فيما يسمى الآن بحركة التحليل العلمي للخطاب، تتميز في هذا عن البلاغة القديمة، في الوقت الذي تتميز فيه أيضًا عن الأسلوبيات التي تستهدف التعرف على ما هو خاص: صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص179، 183.

الخارجية، ورصد سماتها التلفظية والجمالية والأيديولوجية. إنها «... لم تستطع أن تثبت نفسها أمام ثراء البلاغة القديمة التي أثبتت أنها نظرية تتجاوز الأسلوب إلى وظيفة الخطاب في المجتمع»[1]، فقد كان انصرافها (أي البلاغة) إلى البحث في تقنية الخطاب: مقاصده وحججه، بنائه وترتيبه؛ وكذلك تصنيفها لأساليبه، هو في حقيقته اعتراف بسلطة اللغة وسيادتها في المجال الاجتماعي. ولم تكن البلاغة العربية القديمة بعيدة عن هذه الوضعية، فقد كانت ملكة تحقق لمن يمتلكها امتيازًا وتفوقًا وسلطة وهيمنة على الأخرين، بما يرتبط بذلك من فرض إرادة وإخضاع وإقناع، وتكريس لقيم فكرية وأيديولوجية وأخلاقية وجمالية معينة، ومن تثبيت لنظام أو وضع قائم، وحرص على بقائه بتلقينه وتعليمه داخل المؤسسات التعليمية. وهي في ذلك كانت تنهض على تصور فلسفي للوجود وموقع الذات منه؛ كما كانت تعكس تصورًا خاصًا للغة ولوظيفتها، ولوظيفة البلاغة ذاتها في خدمة النص القرآني، انطلاقًا من لحظة القوم التاريخية، ونسق قيمهم، ومعارفهم، ونظرتهم للوجود وللذات الإنسانية.

لا يمكن إذن إغفال واقع الأسلوبيات ومستقبلها عند النظر إلى قراءة شكري عياد - وغيره - للبلاغة العربية في علاقتها بعلم الأسلوب الحديث، في ظل وعي بما يطرأ على الأسلوبيات من تطور يرافقه توسيع لمجال عملها وفرضياتها، أو تعديل، أو تغيير، لم ينكره شكري عياد نفسه، من خلال إشارته إلى دفع السيميوطيقا والبراجماتية لعلم الأسلوب نحو الانتقال من تحليل الأقوال أو الأساليب اللغوية/ الأدبية إلى تفسير النصوص الأدبية على أسس علمية دقيقة مستمدة من نظرية المعرفة وسيكولوجية القراءة[2]. وهو ما يعني - بالنسبة

(1) محمد مشبال، البلاغة والأدب، ص58.

(2) يتطلع شكري عياد إلى توسيع علم الأسلوب لمجاله، بالانفتاح على علوم ومعارف أخري، والانتقال بالتالي من تحليل الأساليب إلى تفسير النصوص الأدبية: «البلاغة العربية وعلم =

لآخرين - انضواء الأسلوبيات ضمن علوم أوسع مجالًا واختصاصًا مثل السيميائيات، أو علم النص، أو البلاغة المعاصرة؛ الأمر الذي يدعو إلى اعتبار تحديث العلم، أو تجديده، أو عصرنته، أو توسيع مجاله - هو بمثابة بديل (عصري) له يمكن أن ينهض علمًا قائمًا بذاته لا يتنافى مع ماضيه أو سابقه، ولا مع ما يوازيه في ثقافة أخرى، بقدر ما يمثل استجابة لقانون التطور والتداخل والتقاطع الذي يحكم المعرفة الإنسانية؛ وبناء على هذا يمكن التطلع إلى علم أسلوب عربي حديث يأتي ضمن بلاغة عربية معاصرة، أو بمجاورتها، ولا يكتفي بأن يكون بديلًا عنها أو عن البلاغة العربية القديمة.

*

يختار شكري عياد لتحليله أو مراجعته أحد أطوار البلاغة العربية الأكثر ثباتًا واستقرارًا، والذي يستوعب ما مر بها من تحولات تاريخية سابقة، كما يتضمن بداخله في الوقت نفسه، شأنه شأن أي طور أو حالة من حالات الشيء (المتعاقبة زمنيًّا)، من العوامل المتناقضة ما لا يسمح للشيء أو الظاهرة أو العلم بالاستقرار، وإن كان هو ذاته سر بقائه حيًّا. هذا الطور هو بلاغة السكاكي (ت626هـ) في أورجانونه أو كتابه: مفتاح العلوم، وفي تلخيص القزويني (ت739هـ) للمفتاح، بالإضافة إلى شروح التلخيص، حيث يرصد شكري عياد بعضًا من مظاهر التناقض الداخلي في مشروع السكاكي: منهجًا وظواهر مدروسة، تتعلق بالجمع بين ثنائيات متناقضة: الإفادة والتحسين، الأصل النحوي والاعتبارات البلاغية.

= الأسلوب»، ضمن كتاب: اتجاهات البحث الأسلوبي، ص212، ومما يؤكد هذا التطلع أو الفهم إشارة المؤلف إلى تحول ريفاتير عن علم الأسلوب البنيوي إلى سيميولوجيا الشعر أو القراءة، حيث الحدود بين هذه العلوم برأيه غير واضحة: شكري عياد، «قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص818.

فبلاغة السكاكي وشراحه التي تفتقر إلى أصول مشتركة تجمع علومها الثلاثة، وتفسر ما بينها من علاقات بوصفها علومًا متساوقة؛ هذه البلاغة - وفقًا لشكري عياد - جاءت موزعة بين الإفادة أو الاحتراز عن الخطأ (في تأدية المعنى المراد، أو الإعراب عما في النفس)، وبين التحسين، أو الحسن والقبول، أو الوجوه المسماة بالبديع. هذه البلاغة في ارتباطها بالإفادة والاحتراز عن الخطأ تختلط وتتداخل مع علمي النحو ومتن اللغة وغيرهما من المعارف التي أسماها السكاكي علم الأدب، ورأى الغرض منها هو: الاحتراز عن الخطأ في العربية وسلوك جادة الصواب فيها، مما حال - فيما يرى شكري عياد - دون تنمية البلاغيين لعلم أسلوب عربي، لما تتضمنه البلاغة في هذه الحالة من تناقض، بدورانها «... على الاحتراز عن الخطأ، وعلى التحسين، في الوقت نفسه...»[1] غير أن هذا التناقض أو الازدواج الظاهر تتضاءل حدته عند معرفة معنى الحسن أو التحسين وصفًا للقول البليغ. وقبل ذلك معرفة ما صدقات القول البليغ عند السكاكي، في ظل غياب أيّ تحديد لماهية البلاغة وحقيقتها، إذ لا يرى شكري عياد في تحديد السكاكي للبلاغة بأنها: بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها؛ لا يراه «... تعريفًا ولا رسمًا (باصطلاح القوم)؛ لأنه لا يعين شيئًا من حقيقة البلاغة ولا لوازمها، وإنما يكتفي بإيراد أقسامها...»[2]

(1) شكري عياد، «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص219، ويمكن الرجوع إلى وظيفة علم الأدب/ البلاغة عند السكاكي في: مفتاح العلوم، ص7، وفي سياق الحديث عن تلك الوظيفة يرى شكري عياد أنه لولا وقوع البلاغيين تحت تأثير علمين معياريين، وهما: النحو عندما دخل دور التقعيد المدرسي، والمنطق الصوري، لاستطاعوا أن ينموا علم أسلوب عربي أوسع آفاقًا من البلاغة الحالية: شكري عياد، «قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص811.

(2) شكري عياد، «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص216، وانظر في تعريف السكاكي للبلاغة: مفتاح العلوم، ص415.

البلاغة، وفقًا لتعريف السكاكي، هي تأدية المعنىٰ المراد، لا بمجرد التأليف بين الألفاظ وفق قواعد اللغة أو النحو، فما يستفاد منهما هو أصل المعنىٰ، أي إفادة الكلام للمعنىٰ اللغوي (الأول) المتحصل بالإسناد أو التركيب (المفيد)، وباستخدام الألفاظ بتمام معانيها التي وضعت لها، من غير تفاوت أو تجاوز لظاهرها، بينما يرتد المعنىٰ المراد – وهو معنىٰ ثانٍ، خاص، زائد علىٰ أصل المراد أو أصل المعنىٰ – إلىٰ عوامل واعتبارات خارج لسانية من مقاصد وأغراض ومقامات تشير إليها خواص وصياغات أو هيئات تركيبية خاصة، توضحها، وتبين عنها، ويُستدل بها عليها. هذا المعنىٰ المراد يفهمه ويصل إليه من كان له فضل تمييز ومعرفة بخواص تراكيب الكلام، أي بتراكيب البلغاء، وتتبع خواصها. وعلىٰ قدر السليقة أو الطبيعة العربية، وممارسة أساليب البلغاء، وعلىٰ قدر موافقة المقامات، أو مقتضيات الحال، أو الاعتبارات المناسبة – تتفاوت بلاغة الأقوال وقبولها. معنىٰ ذلك أن البلاغة عند العرب – في تحققها وفي مراتبها وفي حسنها وقبولها – مرتبطة بدرجة تطابق كلام المتكلم مع الاعتبار المناسب، لا بما يتضمنه من وجوه تحسين وصور. يقول السكاكي: «... وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك، بحسب مصادفة الكلام لما يليق به. وهو الذي نسميه/ مقتضىٰ الحال...»[1] وهو ما صرح به من قبلُ عبد القاهر الجرجاني بقوله: «... المزية والحسن يكون في إثبات ما يراد أن يوصف به المذكور، والإخبار به عنه...»[2]، أي إن المزية والحسن والتفاضل والتفاوت إنما تعود إلىٰ مراد المتكلم ومقاصده ومعانيه التي يشكلها العقل والنظر وإعمال الفكر؛ وكفاءته (أي المتكلم) في بناء تصوراته وأحكامه، وترتيب معانيه في نفسه، وفق نسق خاص من العلاقات (النحوية)، أو استخدام خاص للغة، يجسدها ويجليها. وهو ما أسماه عبد القاهر

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص168، 169.

(2) عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2؛ 1989م)، ص538.

«النظم». وما يقصده عبد القاهر بالنظم أو توخي معاني النحو، وما يفهمه عنه القزويني في إشارته إلى عبد القاهر، هو: «... ترتيب المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظ على حذوها.../... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد، والغرض الذي تؤم...»[1]، فالنظم، أو فعل المطابقة، يستوجب متكلمًا فاعلًا يمتلك وعيًّا وقصدًا وقدرة على الفعل: ترتيب المعاني في النفس وضم الألفاظ وفقًا له. وإلى النظم يُرجع عبد القاهر - بعد شيء من التردد قال حينه بالتعارض بين النظم والمجاز - مزية الكلام وحسنه: مجازًا كان أو غير مجاز[2]، وهنا يصبح المجاز أو العدول باللفظ عن ظاهره، والانتقال منه إلى لازمه أو ما له تعلق به، انتقالًا واضحًا من غير تعقيد معنوي؛ يصبح خاضعًا للمطابقة، وهو ما يعني أن «... اعتبار المطابقة أيضًا لا عبرة بها في باب البلاغة بدون انتفاء التعقيد المعنوي الذي إنما ينتفي بمعرفة الإيراد على الوجه المقبول...» [3]، أي إن الاحتراز عن التعقيد المعنوي (أي عدم وضوح الدلالة

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص51، 87، ويقول القزويني: «... تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم، حيث يقول: النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلم، على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام...»: الخطيب القزويني (ت739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، (دار الجيل، بيروت، ط3؛ 1993م)، مج1، ج 1، ص44.

(2) في الوقت الذي ينطلق فيه عبد القاهر من أن النظم هو أصل لكل كلام، فإنه يقف مترددًا حول اعتبار المجاز من حسن النظم، فحينًا يفرق بينهما بأن يقسم الكلام قسمين: قسم ترجع فيه المزية والحسن إلى النظم، وقسم آخر يرجع فضله إلى كونه مجازًا وعدولًا باللفظ عن الظاهر، فللمجاز حسنه الذي يعود إلى اللفظ، وهو مستقل ومغاير للحسن المتحقق بالنظم، وحينًا آخر يتخلى عبد القاهر - في بعض نصوصه - عن تردده، وعن المحافظة على إقامة التعارض بين النظم والمجاز، عندما يجعل مفهوم النظم يستوعب في داخله المجاز، كأن يرى مختلف ضروب المجاز من مقتضيات النظم، وأن ما في المجاز من معان لا يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته (انظر: دلائل الإعجاز)، ص100، 393، 394، 429، 430.

(3) ابن يعقوب المغربي (1128هـ)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1؛ 2003م)، مج1، ص138.

وتمامها) الذي ينهض به علم البيان - يكون محققًا للمطابقة أو لتمام المراد من الكلام، من جهة معرفة الوجه المقبول المناسب للمقام ليترك غيره، مما يعني أن المطابقة أو تأدية المعنىٰ المراد مما يؤدي إليه - جزئيًّا - علم البيان، ويعتبر فيه، علىٰ نحو ما يصرح السكاكي في تعريفه له[1]. وهكذا يكون الحسن والقبول المرتبطان بعلم البيان، أو بالصور والمجازات، متعلقًا بإيراد المعنىٰ علىٰ وجه خالٍ من التعقيد المعنوي، مناسب للمقام، من بين وجوه أو طرق مختلفة (فصيحة) للإيراد، تمامًا كما أن الاستحسان الوارد في تعريف السكاكي لعلم المعاني غير منفصل عن وظيفة الاحتراز عن الخطأ في إيراد المعنىٰ المطابق أو المناسب، فهو (أي علم المعاني): «... تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف علىٰ ذلك عن الخطأ في تطبيق الكلام علىٰ ما يقتضي الحال ذكره...»[2]، وهنا يمكن الحديث عن شيء من «الاشتراك» الذي تساءل عنه شكري عياد بين علمي المعاني والبيان، أي بين «توفية خواص التراكيب حقها» - وهو موضوع علم المعاني، وبين «إيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية علىٰ وجهها» - وهو موضوع علم البيان؟[3]. فالمعاني والبيان، وهما مرجعا البلاغة عند السكاكي، وعند القزويني وشراحه، لا يمثلان علمين متباينين بقدر ما يشكلان معرفة (بخواص تراكيب الكلام، وبصياغات المعاني) «... يُتوصل بها إلىٰ توفية مقامات الكلام حقها...» [4]، أي معرفة تتعلق بإنتاج الكلام (العربي) علىٰ وجه الصواب وعدم الخطأ في تأديته، وبتلقيه وفهمه

(1) يعرف السكاكي علم البيان بقوله: «... وأما علم البيان: فهو معرفة إيراد المعنىٰ الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف علىٰ ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه...»: مفتاح العلوم، ص162.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص161.

(3) انظر تساؤل شكري عياد أو تشككه في الرابطة التي تجمع بين علمي المعاني والبيان بوصفهما علمين بلاغيين: «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص216.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص432.

وتفسيره، حسب المقاصد والمقامات.، وما يرتبط بذلك من تلقي مراد الله تعالىٰ من كلامه، فـ«... الواقف علىٰ تمام مراد الحكيم تعالىٰ، وتقدس من كلامه، مفتقر إلىٰ هذين العلمين كل الافتقار. فالويل كل الويل لمن تعاطىٰ التفسير، وهو فيهما راجل...»[1] أي إن البلاغة تمثل سبيل الوقوف علىٰ مراد الله تعالىٰ من كلامه، حيث تمام المطابقة بين المراد والمنطوق، والإحاطة بجميع اعتبارات القول، بما يجعل من القرآن أرفع درجات البلاغة والاستحسان، ومثال «الحسن المطلق» في القول، ذلك المثال الذي - كما يقول شكري عياد «... يجب أن نفترض فيه تمام التطابق بين الكلام المنطوق والكلام النفسي...»[2] في مقابل البلاغات الإنسانية التي تكون فيها المطابقة جزئية، ومن ثَمَّ يكون الحكم عليها بالصحة والخطأ. وهذا إقرار من شكري عياد بتداخل الحسن، بما في ذلك الإعجاز، مع مطابقة الاعتبار المناسب؛ وبتعلق درجات الاستحسان بدرجات المطابقة، وبصحة تأدية المراد، والاحتراز عن الخطأ فيها. فليس الأمر من جانب السكاكي وغيره من البلاغيين دمجًا بين متناقضين، ولكنه تداخل أو تقاطع بين مفهومين، يحدث أن يهيمن أحدهما وينحسر الأخر في هذا المشروع البلاغي أو ذاك، وهذا في الواقع ما يشكل تاريخ البلاغة.

لم ينزع السكاكي - إذن - عن علمي المعاني والبيان صفة التزيين والتحسين، إذ هو لم يقصرها علىٰ تلك الوجوه المخصوصة التي لا تندرج تحت العلمين السابقين اللذين تقاسما مفهوم البلاغة ومرجعها، ويكون القصد منها تحسين الكلام، والتي شكلت - بتأثير من عمل السكاكي - ما سُمِّي بعد ذلك بعلم البديع. هذه الوجوه التي تقع خارج دائرة البلاغة، أو هذا العلم الثالث الذي لا يمنح الكلام بلاغته، وإن أكسبه حسنًا وزينة، لا يختص بالتحسين دون بقية

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص162.

(2) شكري عياد، «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص223.

علوم البلاغة، على نحو ما يُفهم من قول السكاكي: «وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعيها، وأن الفصاحة بنوعيها، مما يكسو الكلام حلة التزيين، ويرقيه أعلى درجات التحسن، فههنا وجوه مخصوصة، كثيرًا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام...»[1] إن مشروع السكاكي بذلك يشهد تقاطعًا، إن لم نستطع أن نقول جدلًا، بين العناصر المقامية والعناصر التحسينية، بين الإقناعي والأسلوبي، الخطابي والشعري، الحجاجي والتخييلي، قبل أن تختزل البلاغة، فيما بعد السكاكي، وتنفصل عن المقامات والمقاصد والأحوال، وتنحصر في المحسنات والصور والزخارف. هذا الوضع شبيه بما عرفته بلاغة اليونان حيث شكَّل ما هو جمالي/ أدبي/ تخييلي، ممثلًا في الصور والوجوه والمحسنات، أصلًا أو مصدرًا للبلاغة ووظيفتها الإقناعية[2]، حيث كان عنصر الأسلوب وبناء العبارة في الخطاب مطلبًا للإقناع، واقترن الجمال أو الحسن بالبعد الأيديولوجي والآثار العملية للخطاب، على نحو جعل من البلاغة فضاء يتقاطع داخله المجالان أو البعدان: التداولي والجمالي، فيتحقق الإقناع بإيجاد الحجة وترتيبها، كما يتحقق بصور التخييل والمحاكاة؛ والتأثير الأسلوبي الجمالي أو الوظيفة الشعرية بدورها لا يمكن تصورها بمعزل عن الوظيفة الإقناعية أو التداولية. فما يميز البلاغة على امتداد مراحل تاريخها، عند الغرب والعرب على السواء، هو النظر إلى الخطاب باعتبار تأثيره وبعده التواصلي جماليًّا وتداوليًّا؛ ومن ثَمَّ يتداخل في

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص423.

(2) راجع عرض «أوليفيي ربول» لما يراه أصولًا لنشأة البلاغة عند اليونان، وهو ما يبسطه بارت بلغة مختلفة في قراءته للبلاغة القديمة:

- أوليفيي ربول، «أصول البلاغة عند اليونان - القسم الأول»، ترجمة: محمد النويري، مجلة علامات في النقد الأدبي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج 4، ج 14، ديسمبر 1994م)، ص149 وما بعدها.

- رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ص15 وما بعدها.

التحليل البلاغي: الجمالي والأيديولوجي، التخييلي والتداولي. إنه يتعلق بـ«... كل خطاب يصل الحجاج بالأسلوب، كل خطاب تحضر فيه الوظائف الثلاث: الإمتاع والتعليم والتأثير مجتمعة، ويستدعي بعضها البعض الآخر؛ كل خطاب يقنع بواسطة الإمتاع والانفعال، مدعمًا إياهما بالحجاج»[1]. ولعل هذا ما يحول دون اختزال البلاغة المعاصرة في نظرية الحجاج أو الأسلوبيات، أو النظر إليهما بوصفهما بديلين للبلاغة. إنهما بالأحرىٰ مساران أو توجهان ضمن تحولات أو تنوعات النظرية المعاصرة للبلاغة: بلاغة الحجاج، البلاغة الشعرية، الأسلوبيات، بلاغة الخطاب.

إن الحسن أو التحسين أو الاستحسان، الصحة والخطأ، في تعريف البلاغة وعلومها، هي معايير بلاغية، تتعلق بمستوىٰ لغوي مفارق للتعبير الوضعي، في تعلقه بالمعنىٰ المراد، وتأديته وفق مواضعات مقامية وأسلوبية، حيث تنهض اللغة بحمل مراد المتكلم أو قصده الذاتي، هذا المراد/ الفصد الذي لن يتطابق تمامًا مع دلالات التعبير الوضعي، فالمطابقة الكاملة إنما تكون في الألفاظ مفردة، وفي التأليف أو التركيب المبني علىٰ الإفادة فحسب. أما فيما عدا ذلك من تأليفات تتجاوز الإفادة إلىٰ مقاصد وأحكام ومقتضيات وتصورات، تلك التي تُوصف بالبلاغة، فلن تكون اللغة مطابقة أو محاكاة تامة للمعاني والأشياء -

(1) الحسين بنو هاشم، نظرية الحجاج عند شاييم بيرلمان، (دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - بنغازي، ط1؛ 2014م)، ص12، وحول تداخل البعدين: الإقناعي والتخييلي داخل الخطاب، وتبعية أحدهما للآخر بحسب الجنس التعبيري: الشعر أو الخطابة، وكيف أن الأقاويل المقنعة الواقعة في الشعر، علىٰ نحو ما يشير حازم القرطاجنىٰ ينبغي أن تكون تابعة لأقاويل مخيلة، مؤكدة لمعانيها، مناسبة لها فيما قصد بها من الأغراض، وأن تكون المخيلة هي العمدة؛ حول ذلك انظر:
- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ص62 ومابعدها.
- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005م)، ص11 - 34، وبخاصة ص28 ومابعدها.

وإن أراد البلاغيون والنقـاد العـرب لها (أي التأليفات البلاغية) أن تكون كالأولىٰ، في نوع من الطموح المبالغ فيه، والتعلق بنموذج مثالي متعالٍ هو القرآن. وفي ضوء ذلك لم يكن هناك ما يمنع من اتخاذ التعبيرات التداولية المألوفة، مما يجري في مخاطبات الناس، شواهد بلاغية من حيث تعلقها بالقصد/ المراد لا من حيث انتماؤها الأسلوبي (إلىٰ تراكيب البلغاء أو غير ذلك)؛ كما أن وقوع هذه التعبيرات/ الشواهد عند أدنىٰ درجات التحسين أو القبول لا يعني أن مطابقتها للاعتبار الذي في نفس المتكلم، أو عدم الخطأ في أدائه، يقف بها، ويقف بمفهوم الاحتراز عن الخطأ، عند السكاكي وغيره من البلاغيين، عند مستوىٰ الجانب التحقيقي من الإبلاغ[1]، فهذا الجانب في الحقيقة لم يكن مدار البلاغة العربية، إذ لم يكن انشغالها بالمعنىٰ مطلقًا، وفي عمومه، بل ما تقصده هو معنىٰ خاص لا يفهم من اللفظ بالوضع، وإنما يستفاد من المقام. المعنىٰ المقصود هو المراد، أي الأغراض والمقاصد والأحوال التي لا تحيل إلىٰ تصور ذاتي بقدر ما تتعلق بما هو حاصل في الذهن، ومتناسب أو مطابق للأشياء ونظامها في الواقع أو في العقل. إنه مراد يتناسب مع ما هو خارجي عنه، مع نظام كلي مطلق متعال قبلي للعالم والحقيقة، قائم علىٰ التطابق والتناسب والاتفاق والاكتمال، يخضع له، ويقر بسلطته، كما يعمل علىٰ إبقاء هذه السلطة. وتكون اللغة أو الكلام - في ظل هذا التصور - تجليًّا لهذا المراد، لا بناء أو إنشاء له؛ وتكون بلاغته (أي بلاغة الكلام) هي بلوغ كمال العالم بواسطة القوانين الكلية للبلاغة، وقدرته علىٰ المطابقة، أي علىٰ تأدية المراد أو الغرض أو القصد في تعلقه بنمط عام مثالي متعال. المطابقة لم تكن تنفصل عن قصدية المتكلم في اتجاهه نحو العالم أو

(1) ينظر شكري عياد إلىٰ مفهوم «الاحتراز عن الخطأ في أداء المعنىٰ المراد» من وجهين: يرجع أحدهما إلىٰ المستوىٰ البلاغي، بينما يرجع الثاني إلىٰ الجانب التحقيقي في الإبلاغ، مهما يكن مستوىٰ الكلام من البلاغة بمعناها الفني، أي يرجع إلىٰ الاختيار «الناجع» للتعبير المطابق «للاعتبار» الذي في نفس المتكلم: شكري عياد، «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص222.

تعلقه به، وتمثيله، وهذا ما أدىٰ بالبليغ، ليس إلىٰ الإقصاء التام، بل إلىٰ تقييد دوره وتضييقه في إنشاء المعاني واختراعها، بحيث تحول البليغ «... إلىٰ فاعلية تابعة لمقتضىٰ الحال الخارجي المفروض عليه، وتحول إنتاجه (بلاغته) إلىٰ استجابة شرطية لما أطلق عليه مصطلح «مقتضىٰ الحال» أو «ظاهر الحال» أو حتىٰ «الحال»...»[1]. كما ارتبطت البلاغة بالأصل اللغوي للكلمة - لدىٰ كثير من البلاغيين - فكانت للمعنىٰ وصولًا، بلوغًا، تبليغًا، إنهاء، تقريبًا، بكيفية أو طريقة مخصوصة[2]؛ ومن ثَمَّ كانت الإبانة والفهم في مقدمة الوظائف التي تؤديها اللغة في مختلف المخاطبات والنصوص، «... [فـ] الإبانة والإفهام سعىٰ مستويات اللغة كلها، وأما مختلف الوظائف الأخرىٰ - كالوظيفة الأدبية مثلًا - فوظائف مساعدة دورها تدعيم الوظيفة الرئيسية، والاجتهاد لجعلها أكثر تمكنًا في الدلالة علىٰ الغرض، وأشد تأثيرًا في المتلقي...»[3]، وهو ما يجعل البلاغة تمتد أيضًا إلىٰ الخطابات والأقوال غير الأدبية. وكذلك كانت الحال مع علم الأسلوب

---

(1) جابر عصفور، «بلاغة المقموعين»، ألف - مجلة البلاغة المقارنة، (الجامعة الأمريكية، القاهرة، ع12، 1992م)، ص8.

(2) «... سميت البلاغة بلاغة؛ لأنها تنهي المعنىٰ إلىٰ قلب السامع فيفهمه.../..، البلاغة: كل ما تبَلّغ به المعنىٰ قلب السامع، فتمكنه في نفسه، كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن...». (أبو هلال العسكري (ت395هـ)، كتاب الصناعتين - الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط2؛ 1971م)، ص12، 16) «... البلاغة بلوغ المعنىٰ..، التقرب من البغية..، إهداء المعنىٰ إلىٰ القلب في أحسن صورة من اللفظ...». (ابن رشيق (ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الجيل، بيروت، ط5؛ 1981م)، ج 1، ص.246)، «... البلاغة..، الوصول إلىٰ المعاني البديعية بالألفاظ الحسنة..، وصول الإنسان بعبارته كنه ما في قلبه». (يحيىٰ بن حمزة العلوي (ت749هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، قدمه: محمد عبد السلام شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1؛ 1995م)، ص60.)

(3) حمادي صمود، في نظرية الأدب عند العرب، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1؛ 1990م)، ص41، 42.

الحديث، ليس في بداياته فقط - كما في أسلوبية شارل بالي Ch. Bally (1947م) - بل عبر تطوراته الأخيرة أيضًا[1]؛ إذ لا يقتصر على دراسة الخطابات الأدبية، وإن كانت اللغة الأدبية تشكل مجاله الأثير. فعلم الأسلوب يتناول الجانب الإبداعي للغة وطاقاتها التعبيرية، وما يرتبط بذلك من قدرة على الاختيار والتنويع والابتكار، في مختلف لاستعمالات، بما فيها الخطابات غير الأدبية، ذلك أن العديد من أشكال الخطاب الأخرى غير الأدبية تشهد بمهارة الاستخدام اللغوي، أي مهارة الأسلوب، في خدمة أغراض تداولية وعملية، مما جعل الأسلوبية - في بعض توجهاتها - منهجًا في التعليم والتعلم، بانفتاحها على طاقات اللغة وتنوعاتها.

*

تتسم بلاغة السكاكي، وغيرها من البلاغات والعلوم القديمة، بطابعها المعياري والنمطي، وهو ما يعني احتكامها إلى معايير وأصول ثابتة ولازمنية في المجمل، ومن هنا لم تكن الاعتبارات البلاغية مستقاة من استعمال خاص للغة في مقام بعينه له زمنيته وخصوصيته التواصلية، بل كانت معايير وأحكامًا للكلام الجيد أو المؤثر تستند إلى أصول نحوية، ومنطقية، وعرفية، ممثلة في مفاهيم: تراكيب البلغاء، متعارف الأوساط، المعهود أو المألوف أو الجاري من الاستعمال وما يتضمنه ذلك من شرط الإفادة ووضوح الدلالة؛ وتختلط بها أحيانًا، باعتماد الأصل النحوي ضمن الحديث عن الاعتبارات البلاغية، كما في

(1) يتحدث Sempson عما لحق الأسلوبيات من تطور في الاتجاه بدراسة الوقائع اللغوية، أدبية وغير أدبية، نحو الدلالة المشروطة بالسياق، فإنتاج الأقوال/ النصوص إنما يتم في زمان ومكان محددين، وفي سياق ثقافي ومعرفي، وهذه الحدود خارج اللسانية extra-linguistic تؤدي بلا شك إلى معرفة الطريقة التي «يدل» بها النص:

Paul Sempson (2004), Stylistics - A Resourse Book for Students، (Routledge University Press, London - New York, 1st، 2004), p، 3.

مواضع ذكر المسند إليه، أو ذكر الخبر أو تقديمه - على نحو ما يستشهد به شكري عياد[1]، وكما هو معروف بصورة عامة في البلاغة العربية، لاسيما من قِبَلَ شراح السكاكي، من التحول عن وظيفة الشكل البلاغي وتفسير قيمته الجمالية والمعرفية إلى بنيته النحوية من حذف وتقديم وتعريف... (عند تناول مباحث علم المعاني) أو بنيته المنطقية الشكلية من اقتران وتناسب ونقل... (عند تناول صور البيان والبديع)، وفق تعليلات أو معايير شكلية، أو حتى معايير أخلاقية، في عزلة عن سياق النص وصاحبه؛ إقصاء للاختلافات والانزياحات، وتكريسًا للأصل، المعنى الواحد، التأويل الواحد، الذي يمتنع عن المفاضلة والإرجاء والخروج عليه، أي لا مجال في هذه الحال إلا للتطابق أو التشابه أو التناسب العقلي والمنطقي، فالبلاغة العربية، وكل البلاغات القديمة كما يشير فان دايك Van Djik، كانت في حقيقة الأمر تُعنى في المقام الأول بالوصف (المعياري) للقول الجيد أو المؤثر إزاء القول الصحيح الذي يشكل موضوع علم النحو. هذه الخاصية المعيارية للبلاغة، أي الانشغال بالأقوال في كليتها، التي تشهد مجددًا حضورًا جوهريًّا في التطورات الحديثة لعلم اللغة، وفي علم النص، وكذلك في علم الأسلوب بوضع نموذج عام للأسلوب تكون علاقة الأشكال

(1) على الرغم من أن شكري عياد يقر بأن السكاكي يجعل الدلالات التي يختص بها علم المعاني زائدة على الأصل، أصل المعنى، وإن يقيت مرتبطة، كما في النحو، بتراكيب الكلام، فهو (أي شكري عياد) يرى عدم تمسك السكاكي واستقراره على هذا الفهم، بما يمكِّن من الحديث عن مطابقة الأصول النحوية للأصول المعنوية؛ لما وجده من أن السكاكي «... يشير إلى/ الأصل النحوي ضمن حديثه عن الاعتبارات (البلاغية)، كقوله في اعتبارات ذكر المسند إليه: «أو لأن الأصل في المسند إليه هو كونه مذكورًا»، وفي اعتبارات ذكر المسند: «أو لأن الأصل في الخبر هو أن يُذكر كما سبق أمثال ذلك في [إثبات] المسند إليه»، ونحو ذلك قوله: إن تقديم بعض أجزاء الجملة للاهتمام بشأنه يمكن أن يكون راجعًا إلى أن «أصل الكلام في ذلك هو التقديم»...»: شكري عياد، البلاغة العربية وعلم الأسلوب، ص228، 229، وانظر نص كلام السكاكي في: مفتاح العلوم، ص176، 207.

الفردية بالأسلوب كعلاقة الأقوال باللغة[1]؛ هذه الخاصية المعيارية أو الكلية للبلاغة قد أدت إلى عدم الالتفات كثيرًا إلى نسق المعاني والدلالات والقيم التي ينتجها القول/ النص، والتمسك بدعوى المطالبة بوضوح المعنى وعدم خفائه - على مستوى التنظير البلاغي والنقدي على الأقل، واصطناع الآليات التي تعود بالمعنى من مجاهل التيه والعماء - إن ولجها - إلى الظاهر وحدود المألوف من الاستعمال، على نحو ما تجلى واضحًا في تحكم المقاييس التداولية للخطابة في الشعر والمحاكاة والتخييل؛ كما أدت المعيارية إلى غياب التفكير في حقيقة العلاقة بين الدال والمدلول، مما كان له أثره في تهميش جانب الاستعمال الفردي للغة، أي الجوانب الذاتية في الأسلوب، أو علاقة الكلام بصاحبه - تحاشيًّا لتناولها بالنسبة للنص القرآني - في مقابل العناية بالمظهر اللغوي أو الشكل أو الصياغة، أو الإعلاء من صور نمطية عامة للأقوال أو الأساليب، تأتي تحت تسميات: معهود العرب، سنن العرب وطرقهم في القول، متعارف الأوساط... وغيرها؛ أو اللجوء إلى أشكال افتراضية لا تشهد تحققًا أو استعمالًا، مثل مصطلح «التمثيل الذي لم يُتكلم به» الوارد عند سيبويه، والذي رصده شكري عياد، وقرأه من وجهة أسلوبية، منتهيًّا إلى ما يكشف عنه سيبويه من أسرار وطاقات كامنة في طبيعة

(1) في سياق حديث فان دايك عن علم النص بوصفه ممثلًا عصريًا للبلاغة القديمة، يشير إلى أن البلاغة القديمة لم تشهد، مثل علم النحو وعلم الأدب، تطورًا أو اهتمامًا بالمشكلات والظواهر التي كانت تمثل موضوعًا لها، وإن عاودت بعض انشغالات البلاغة القديمة مثل الخاصية المعيارية للأقوال الظهور ضمن التطورات الحديثة لعلم اللغة وعلم الأسلوب: تون أ، فان دايك، علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد بحيري، (دار القاهرة، القاهرة، ط 2؛ 2005م)، ص22، 23، ويؤكد ريفاتير بطريقته الفكرة ذاتها؛ إذ لا يستبعد وضع نموذج عام للأسلوب تكون علاقة الأشكال الفردية بالأسلوب كعلاقة الأقوال باللغة، تمدنا دراستها بالمعطيات الأساسية لعلم متكامل في المستقبل، وإلى أن يتم ذلك فهو معنيّ بقيمة الوقائع المتحققة، لا القيم الكامنة في نظام افتراضي: ميشال ريفاتير، «معايير لتحليل الأسلوب»، ترجمة: شكري عياد، ضمن: اتجاهات البحث الأسلوبي، ص126.

اللغة العربية ذاتها، حيث يغدو «... الاستعمال اللغوي، أي الفعل اللغوي في حد ذاته، نشاطًا مبدعًا عند الإنسان العربي، فهو يتجاوز الأداء المجرد الذي يعبر عنه النحوي بالتمثيل...»[1] أي إن الاستعمال لا يتبع القاعدة أو المثال دائمًا.

جاء إذن تداخل أو اختلاط البلاغي واللساني، الجمالي والتداولي، في الوعي العربي، نتيجة عناية البلاغة بصورة القول وشكله وصياغته، وما يرتبط بذلك من إحكام الصنعة، والتحسين الشكلي، والتناسب العقلي والمنطقي، غير أن هذا الاختلاط لا يسمح بالقول بأن المعايير والاعتبارات البلاغية تتماهى أو تتطابق بصورة مطلقة وشاملة مع تلك الأصول، أو تختزل إليها، فاعتبار المعنى البلاغي، أو ما يسميه شكري عياد «الأصل المعنوي الدلالي»، لا يطابق الأصل النحوي أو قواعد اللغة، ذلك أن البلاغي لا ينظر إلى التراكيب الواجبة، وإلى الأصل في ذاته، بل إلى ما يشكل عدولًا عن الأصل: وضعًا ومعنى، أو معنى فقط؛ هذا إلى جانب الاحتكام - من قِبَل السكاكي كما يعلن شكري عياد - في تحديد المعنى (البلاغي) إلى مقتضى المقام أو ظروف فعل التكلم، كما في وقوفه على دلالة لام التعريف؛ يُضاف إلى ذلك لجوؤه إلى مقاييس عرفية نسبية من قبيل مفهوم «متعارف الأوساط» في تعيين بلاغة ما فوق الجملة: الإيجاز والإطناب، ولجوؤه كذلك في اعتبار الملازمات بين المعاني (في حالة المجاز والكناية) إلى اعتقاد المخاطب، عرفيًّا كان أو غير عرفي، وإلى الترابط المبني على المخيلة؛ وبالجملة إرجاعه هذه الصناعة، أي علم البلاغة، إلى «تحكمات وضعية واعتبارات إلفية»، بما في ذلك الذوق السليم والطبع المستقيم الذي يحصل بطول مدارسة. قد لا يخرج الأمر في الحالين عن إخضاع التعبير لمعايير نمطية ثابتة وحاكمة:

(1) شكري عياد، «قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص812، وانظر تحليلات المؤلف لمقولة سيبويه «تمثيل وإن لم يُتكلم به» ومظاهرها المختلفة: «قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه»، ص805-812؛ اللغة والإبداع، ص103-106.

اللغة العامة، والاعتبارات المقامية، غير أن البلاغة العربية قد أظهرت في بعض مباحثها مرونة عجيبة في التعامل مع اللغة، بالتوسع وتجاوز العرف والعدول عن القاعدة؛ وفي اعتماد الخروج على مقتضى الظاهر، عندما لا يقف المتكلم عند تلبية توقعات مخاطبيه ومراعاة حالاتهم الإدراكية من خلو ذهن أو تردد أو إنكار، وإنما يتعامل مع المخاطب بوصفه متلقيًّا محتملًا، يمنحه وجودًا متخيلًا داخل عمله، فيتحول التعبير بذلك من إخبار إلى فعل جمالي، من الوظيفة التواصلية إلى الوظيفة الجمالية أو الشعرية التي تجسد مقصدًا جماليًّا أو بلاغيًّا. وبعبارة أخرى: لا يعود التعبير خطابًا للمتلقي بما يطلبه ويقتضيه ظاهر حاله، بل بما يتخيله المتكلم أو يعتبره عن حال للمخاطب أو المتلقي، فالخطاب في هذه الحالة يصبح علاقة متخيلة بين المتكلم والمتلقي. كذلك لا تعود المقامات - التي يبدي شكري عياد دهشة وإعجابًا لاتساعها، وإن انتقد حصرها وتصنيفها - معايير خاضعة للتحديد المنطقي الشكلي، إذ يصبح لها في هذه الحالة من القيم التعبيرية ما لا يدخل تحت الحصر. وهكذا لا تخلو البلاغة من نظرة إلى المتكلم/ المبدع وقد تصرف بحرية في تشكيل خطابه، فهو يقر للغة بإمكاناتها التعبيرية، ويعرف حدودها، في الوقت الذي قد يشارف حينًا أقصاها، وحينًا أخر يتجاوزها، غير مكترث بمواضعاتها، فيخرجها عن معياريتها، ويحمِّلها بقيم تعبيرية خاصة ومغايرة، تجسيدًا لمقاصده الخاصة. ومن ثَمَّ لا مجال للحديث عن «أصول نحوية مطابقة للأصول المعنوية»، ولا مجال للدهشة أو الاستغراب بافتراض نظر البلاغي في التراكيب الواجبة، واعتبار ذلك «... الحالة القصوى من حالات اعتماد السكاكي على التفكير النحوي، وقبوله كجزء من البلاغة...»[1]. ربما يأتي هذا التداخل، أو حتى الاختلاط، كما تأتي محاولات السكاكي تعليل الأحكام النحوية

(1) شكري عياد، «البلاغة العربية وعلم الأسلوب»، ص229.

بعلل معنوية، وإدراجه بعض الاستعمالات مثل أسلوب التعجب ونحوه، ومجيء الفعل الماضي بعد إذا؛ ربما يأتي هذا من جانبه في إطار بيان الخصائص الأسلوبية والفنية للغة العربية بوصفها نظامًا، إمكانات تعبيرية كامنة في اللغة، لا استعمالات وتحققات فردية، أو ما يمكن تسميته، على طريقة فوسلر وبالي، علم أسلوب اللغة (العربية). هذا الجانب من الدراسة الأسلوبية لا ينكره شكري عياد، حين يقر، لإجراء أي بحث في الأسلوب، بضرورة الرجوع إلى ما يَعُده قواعد أو علم أسلوب خاص، أي «... المميزات التعبيرية للغة المعينة التي كتب بها العمل الأدبي أو مجموعة الأعمال الأدبية، وهو ما يسمى أحيانًا بعبقرية هذه اللغة...»[1]، وهو ما يسميه سعد مصلوح - في إطار إعادة صياغة مشروع السكاكي - بـ«أسلوبيات اللغة» التي تتأسس من مجموعة العلوم والمعارف التي يطلق عليها السكاكي علم الأدب، بما في ذلك علم البلاغة بفروعه الثلاثة؛ والتي تتناول «... الطاقات الأسلوبية التعبيرية الكامنة والمحتملة في لغة بعينها. وهذه الطاقات هي المادة الغفل التي يعمل فيها المنشئ بالتشكيل ليصوغ النص تبعًا لقدراته واختياراته والمحددات التعاملية (البراجماتية) التي تحكم إنتاج النص واستقباله...»[2]، والحق أن البلاغة العربية قد عملت، بدراستها للأساليب: هيئاتها، وتفاوتها، وارتباطها بالمقامات، على تطور النظر في إمكانات اللغة العربية، بما يقارب ما يُسمى حديثًا علم أسلوب اللغة - خلافًا لعدم تسليم

(1) شكري عياد، اللغة والإبداع، ص6، ويشير المؤلف إلى أن ما عليه المادة اللغوية في التراث من ثراء يسعف في تحديد الخصائص الأسلوبية للخطاب، في جميع مستويات الاستعمال: المفردات، الصيغ الصرفية كالجموع، الأصوات، التراكيب، وهو ما يدعو إلى استغلال هذا الرصيد الضخم، مع الوقوف على تفاعلات المستويات المختلفة، وما تنتجه من قيم تعبيرية: اللغة والإبداع، ص57، 68.

(2) سعد مصلوح، «مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص862.

بعض النقاد بمثل هذه المقاربة[1] - وهو أيضًا ما يمكن أن يمثل استشرافًا لأفق موضوعي في تأمل اللغة وبحث طاقاتها الكامنة والمستكنة. فالأساليب، التي غدت معايير واعتبارات لها سلطتها على القول وتحكمها فيه، والتي كانت في الوقت نفسه بعيدة عن الملامح الذاتية، هي في الأساس تصرفات في اللغة بما تقتضيه المقامات، تتعلق بغايات تواصلية ومقاصد جمالية، وتعيد صياغة ما يقره العرف اللغوي العام، وما يجري على الألسنة من استعمالات. إنها بمثابة «... تشفير المنجز انطلاقًا من السنن اللغوية المتواضع عليها، وبمراعاة المقام...»[2] ولكن ألا يمثل هذا الوضع من جانب البلاغة العربية مطلبًا لبعض الأسلوبيين، بالتطلع إلى تشكيل الوعي الأسلوبي للغة الأدبية انطلاقًا من مستوى اللغة العام، حتى مع الإقرار لهم بالتنوع غير المحدود في أجناس النصوص الأدبية الحديثة وتطور أشكالها، والتي لا عهد للبلاغة بها؟![3] كذلك ألم يتساءل شكري عياد عما يميز الأسلوب أو الظاهرة الأسلوبية من قوانين عامة للتفرد والخصوصية، تناظر مفاهيم أخرى مجردة كاللغة والعرف اللغوي، لكنها لا تغني عن اكتشاف

(1) يرفض صلاح فضل محاولة الربط أو المقاربة بين البلاغة العربية وعلم أسلوب اللغة؛ استنادًا إلى المباينة المنهجية والتاريخية بين البلاغة القديمة والأسلوبيات، مستحضرًا مبادئ الأسلوبيات وفرضياتها وتطلعاتها، بدلًا من النظر إلى واقع علم أسلوب اللغة الذي لم يحقق نتائج مرضية، خاصة في ظل ارتباطه ببدايات الدرس الأسلوبي: صلاح فضل، علم الأسلوب، ص139، 140.

(2) محمد الناصر العجيمي، النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، ص457.

(3) يرى صلاح فضل أنه يمكن بناء قاعدة الوعي الأسلوبي لمستوى اللغة العام كتأسيس يمكن أن ينطلق منه الوعي الأسلوبي للغة الأدبية، وإن كان الأمر يتطلب عند التأسيس أو الانطلاق أن يوضع في الاعتبار نقطة التباعد أو التباين الشديد بين البلاغة القديمة والأسلوبيات، والتي تتمثل في معالجة الأسلوبيات للتنوع غير المحدود في أجناس النصوص الأدبية الحديثة وتطور أشكالها، والتي لا عهد للبلاغة بها، وإن لم يكن هناك ما يمنع من الحوار مع البلاغة القديمة والإفادة منها: صلاح فضل، «المداخلات على بحث الدكتور سعد مصلوح»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ج 2، ص872.

النظام الخاص لكل نص، وهو ما لم تكن البلاغة العربية في فهمها للأسلوب بعيدة عنه، حين اقتربت به، فيما يرىٰ شكري عياد، من مفهوم النوع الأدبي أو القوانين العامة، وإن جاء ذلك دون بحث مفصل للسمات أو طرق الصياغة المميزة[1]. غير أن مواجهة النص الأدبي، والكشف عن الأسلوب الشخصي، يبقىٰ في الحقيقة جوهر اختبار فرضية البديل أو التلاقح بين البلاغة العربية وبين اللسانيات ومناهج النقد الحديث - علىٰ نحو ما حاوله شكري عياد بصورة أكثر وضوحًا في تحليله لميمية المتنبي في وصف الحمىٰ، الذي بدا تحليلًا بلاغيًّا أسلوبيًّا نقديًّا[2].

❋

(1) يرىٰ شكري عياد أن النقاد العرب - ولاسيما المتأثرين بعلم الكلام - نظروا إلىٰ الأسلوب نظرة تقرب مما يُسمىٰ في النقد الحديث «النوع الأدبي»، كما يظهر علىٰ سبيل المثال عند الباقلاني (ت403هـ) وابن قتيبة (ت276هـ) في حديثهم عن الأساليب، دون أن نظفر ببحث العلاقة بين النوع الأدبي وطرق الصياغة، اللّٰهُمَّ إلا لمحات خاطفة عند الجاحظ (ت255هـ)، وشيء من التفصيل عند ابن خلدون (ت808هـ)، الأمر جعل كلمة الأسلوب عند البلاغيين العرب عامة مبهمة المعنىٰ، تشير إلىٰ النوع، كما تشير إلىٰ الموضوع/ الغرض/ المعنىٰ، أو طرق التعبير/ الصياغة، وقد انتهىٰ الحال بالأسلوب إلىٰ البحث عن مكان له بجانب علم البلاغة، دون أن يتمكن من تحديد أقسامه وأنواعه كما اتفق لعلم البلاغة، فلم يبق أمامه إلا أن يحيل إلىٰ الخبرة المكتسبة من كثرة الأمثلة، ومن ثم عجز عن أن يصير علمًا، هذا في مقابل ما يبديه شكري عياد من تصور إزاء علم الأسلوب الذي يتناول الظاهرة الأسلوبية بحثًا في قوانين التفرد والخصوصية، إلىٰ جانب تحليل النص لاكتشاف نظامه الخاص: شكري عياد، اللغة والإبداع، ص18، 22، 60، 61، ويشير خيري دومه إلىٰ أن هذه العلاقة بين الأسلوب والنوع الأدبي تمثل قناعة شكري عياد الشخصية، فالأسلوب عنده هو سر العمل الأدبي، وهو مرادف النوع الأدبي: خيري دومه، «النوع والأسلوب: قراءة في نقد شكري عياد»، مجلة فيلادلفيا الثقافية، ص105-107.

(2) راجع تحليل شكري عياد لميمية المتنبي في وصف الحمىٰ: اللغة والإبداع، ص131-140.

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

- أحمد درويش، مقدمة كتاب: بناء لغة الشعر لجون كوين، (دار المعارف، القاهرة، ط3، 1993م).
- ـــــــــــ، النص البلاغي في التراث العربي والأوربي، (دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م).
- إرفنج هاو، «فكرة الحديث في الأدب والفنون»، ضمن كتاب: الخيال، الأسلوب، الحداثة، اختيار وترجمة: جابر عصفور، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005م).
- أمينة رشيد، «السيميوطيقا في الوعي المعرفي المعاصر»، ضمن كتاب: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة: مدخل إلى السيميوطيقا، إشراف: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، (دار إلياس العصرية، القاهرة، 1986م).
- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، (منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط2، 2001م).
- أوليفي ربول، «أصول البلاغة عند اليونان - القسم الأول»، ترجمة: محمد النويري، مجلة علامات في النقد الأدبي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج 4، ج 14، ديسمبر 1994م).
- باتريك هيلي، صور المعرفة: مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين شيخ عبيد، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008م).
- بدوي طبانة، البيان العربي، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1976م).
- ابن البناء المراكشي (ت724هـ)، الروض المريع في صناعة البديع، تحقيق: رضوان بنشقرون، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ط1، 1985م).
- بنيامين لي وورف، «مبدأ النسبية اللغوية»، ترجمة: ميشال زكريا، ضمن كتاب: الألسنية: علم اللغة الحديث – قراءات تمهيدية، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1985م).
- بول ريكور، «البلاغة والشعرية والهرمنيوطيقا»، ترجمة: مصطفى النحال، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س2، ع16، فبراير 1999م).
- ـــــــــــ، صراع التأويلات: دراسات هرمنيوطيقية، ترجمة: منذر عياشي، (دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - بنغازي، ط1، 2005م).
- بيار لرتوما، مبادئ الأسلوبيات العامة، ترجمة: محمد الزكراوي، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008م).
- تمام حسان، الأصول - دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة، (عالم الكتب، القاهرة، 2000م).

- ـــــــــــ، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 7، ع 3/ 4، أبريل/ سبتمبر 1987م).
- توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع164، ديسمبر 1992م).
- تون أ. فان دايك، علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد بحيري، (دار القاهرة، القاهرة، ط 2، 2005م).
- جابر عصفور، بلاغة المقموعين، ألف - مجلة البلاغة المقارنة، (الجامعة الأمريكية، القاهرة، ع12، 1992م).
- ـــــــــــ، مفهوم الشعر: دراسة في التراث النقدي، (دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1983م).
- جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة: محمد الولي ومحمد العمري (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1986م).
- جميل صليبا، المعجم الفلسفي (دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م).
- جورج كانغيلام، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة: محمد بن ساسي، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007م).
- جوناثان كلر، الشعرية البنيوية، ترجمة: السيد إمام، (دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م).
- حازم القرطاجني (ت684هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1986م).
- أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، ميزان العمل، تحقيق: سليمان دنيا، (دار المعارف، القاهرة، ط1، 1964م).
- ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، «رسالة مراتب العلوم»، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983م).
- الحسين بنو هاشم، نظرية الحجاج عند شاييم بيرلمان، (دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - بنغازي، ط1، 2014م).
- حسين علي، العلم والأيديولوجيا بين الإطلاق والنسبية، (دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2011م).
- حمادي الرديسي، «الحداثة والتحديث»، ضمن كتاب: الحداثة وانتقاداتها: 2- نقد الحداثة من منظور عربي إسلامي، إعداد وترجمة: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 2006م).
- حمادي صمود، في نظرية الأدب عند العرب، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، ط1، 1990م).
- ـــــــــــ، من تجليات الخطاب البلاغي، (دار قرطاج للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1999م).

- الخطيب القزويني (ت739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، (دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م).
- ابن خلدون (ت808هـ)، المقدمة، تحقيق: عبد السلام الشدادي، (بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ط1، 2005م).
- ابن رشد (ت595هـ)، تهافت التهافت، تحقيق: سليمان دنيا، (دار المعارف، القاهرة، ط3، 1981م).
- ابن رشيق (ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م).
- روبير مارتان، مدخل لفهم اللسانيات - إبستيمولوجيا أولية لمجال علمي، ترجمة: عبد القادر المهيري، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007م).
- رولان بارت، البلاغة القديمة، ترجمة: عبد الكبير الشرقاوي، (نشر الفنك للغة العربية، المغرب، 1994م).
- ـــــــــــ، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة: عمر أوكان، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1994م).
- ـــــــــــ، مبادئ في علم الأدلة، ترجمة: محمد البكري، (دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1986م).
- سارة مجدي، المصطلح البلاغي في كتاب: الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء المراكشي، (رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2015م).
- ستانلي فش، هل يوجد نص في هذا الفصل؟ سلطة الجماعات المفسرة، ترجمة: أحمد الشيمي، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004م).
- سعد أبو الرضا، البلاغة والأسلوبية: ائتلاف لا اختلاف، ضمن ندوة: الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، الرياض، 1432هـ).
- سعد الدين التفتازاني (ت792هـ)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م).
- سعد مصلوح، مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي.
- السكاكي (ت626هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م)
- السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، كتاب التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الحفني، (دار الرشاد، القاهرة، 1991م).
- الشاطبي (ت790هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وضبط: عبد الله دراز ومحمد عبد الله دراز، (المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت).

- شكري عياد، اتجاهات البحث الأسلوبي: اختيار وترجمة وإضافة، أصدقاء الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 3، 1999م.
- ـــــــــــ، قراءة أسلوبية لشعر حافظ، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 3، ع 2، مارس 1983م).
- ـــــــــــ، قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، 1988م).
- ـــــــــــ، اللغة والإبداع - مبادئ علم الأسلوب العربي، (إنترناشونال للطباعة، القاهرة، ط1، 1988م).
- ـــــــــــ، مدخل إلى علم الأسلوب، (دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1982م).
- الشوكاني (ت1250هـ)، أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق: محمد بن يحيى السّريحي، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م).
- صديق بن حسن القنّوجي (ت1307هـ)، أبجد العلوم: 1- الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، نشره: عبد الجبار زكار، (منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م).
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ع164، أغسطس 1992م).
- طه عبد الرحمٰن، تجديد المنهج في تقويم التراث، (المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط2، د.ت).
- عباس أرحيلة، «ابن البناء والبحث عن كليات للبلاغة»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (جامعة القاضي عياض، مراكش، ع8، 1992م).
- عبد السلام المسدي، «الأسلوبية: ندوة العدد»، مجلة فصول، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج 5، ع 1، ديسمبر 1984م).
- عبد العزيز بومسهولى، «أسس ميتافيزيقا البلاغة: تقويض البلاغة»، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س3، ع25، يناير 2000م).
- عبد القادر المهيري، «تقديم كتاب: البلاغة العامة»، حوليات الجامعة التونسية، (تونس، ع8، 1971م).
- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989م).
- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، (الدار العربية للكتاب، طرابلس - تونس، 1986م).
- عبد السلام بنعبد العالي، أسس الفكر الفلسفي المعاصر ـ مجاوزة الميتافيزيقيا، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط2، 2000م).

- عثماني الميلود، الشعرية التوليدية: مداخل نظرية، (شركة النشر والتوزيع - المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2000م).
- عمارة ناصر، الفلسفة والبلاغة - مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، (منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر - بيروت، ط 1، 2009م).
- غاستون باشلار، الفكر العلمي الجديد، ترجمة: عادل العوا، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1983م).
- فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية: مدخل نظري ودراسة تطبيقية، (الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة 1991م).
- أبو القاسم الكُلاعي الأشبيلي (ت ما بين 545-550هـ)، إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس، تحقيق: محمد رضوان الداية، (عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985م).
- لويس هيلمسليف، حول مبادئ نظرية اللغة، ترجمة: جمال بلعربي، (دار الأمان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، الرباط – الجزائر - بيروت، ط1، 2018م).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت).
- مجموعة مو، بحث في العلامة المرئية: من أجل بلاغة الصورة، ترجمة: سمر محمد سعد، (المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م).
- محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2005م).
- ـــــــــــ، البلاغة العربية: أصولها وامتداداتها، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء - بيروت، 1999م).
- ـــــــــــ، «تخليص الكليات في قراءة فن الشعر»، مجلة فكر ونقد، (دار النشر المغربية، الدار البيضاء، س1، ع8، أبريل 1998م).
- محمد الناصر العجيمي، النقد العربي الحديث ومدارس النقد الغربية، (دار محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس - سوسة، ط1، 1998م).
- محمد بنيس، الشعر العربي الحديث - بنياته وإبدالاتها: 4- مساءلة الحداثة، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2014م).
- محمد عابد الجابري، «إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي»، ضمن كتاب: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، يونيو 1987م).
- ـــــــــــ، «التراث ومشكل المنهج»، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2001م).

- ـــــــــــــــ، التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، يوليو 1991م).
- ـــــــــــــــ، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، (المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، ط6، 1993م).
- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية: قراءة أخرى، (الشركة المصرية العالمية للنشر: لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م).
- ـــــــــــــــ، البلاغة والأسلوبية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م).
- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، (مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م).
- محمد مشبال، البلاغة والأدب: من صور اللغة إلى صور الخطاب، (دار العين للنشر، القاهرة، ط1، 2010م).
- محمد مفتاح، تقديم كتاب: البلاغة والسلطة في المغرب: أحمد بن محمد بن يعقوب الولّالي، لمؤلفه: عبد الجليل ناظم، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2002م).
- ـــــــــــــــ، التلقي والتأويل: مقاربة نسقية، (المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، ط1، 1994م).
- مصطفى ناصف، «بين بلاغتين»، ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، (النادي الأدبي الثقافي، جدة، 1988م).
- من تراث ابن البناء المراكشي، تحقيق: عمر أوكان، (أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1995م).
- منذر عياشي، الأسلوبية وتحليل الخطاب، (مركز الإنماء الحضاري، حلب، 2002م).
- أبو نصر الفارابي (ت339هـ)، إحصاء العلوم، تحقيق: علي أبو ملجم، (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1996م).
- ـــــــــــــــ، «مقالة في قوانين صناعة الشعراء»، ضمن كتاب: أرسطوطاليس، فن الشعر: مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد، ترجمة وشرح وتحقيق: عبد الرحمن بدوي، (دار الثقافة، بيروت، د.ت).
- أبو هلال العسكري (ت395هـ)، كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1971م).
- هنري بليث، البلاغة والأسلوبية – نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة: محمد العمري، (منشورات دراسات سال، الدار البيضاء، ط1، 1989م).
- يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، قدمه: محمد عبد السلام شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995م).
- ابن يعقوب المغربي (1128هـ)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م).

ثانيًا- الأجنبية:

- Chaim Perelman (1977), The Realm of Rhetoric. trans. William Kluback. (University of Notre Dame Press, Notre Dame, 2008).
- Ducrot, Oswald and Todorov, Tzvetan (1979), Encyclopedia Dictionary of the Sciences of Language. Trans. Catherine Porter. (Johns Hopkins Unversity Press, Baltimore – London, 1994).
- Paul Sempson, (2004), Stylistics – A Resourse Book for Students. (Routledge University Press, London – New York, 1st. (2004).

● ○ ●